

انسحاب مفاجئ يعيد رسم خريطة سوق النفط

الإمارات تغادر «أوبك»

1 الخبير النفطي الدكتور عبد السميع بهباني لعالم الاقتصاد: تأثير محدود ووقتي

2 الإمارات اعتبرته خطوة تعزز حرية القرار النفطي وتفتح الباب لزيادات إنتاجية أكبر

كتب خالد فهاد

أعلنت دولة الإمارات انسحابها من منظمة «أوبك» وتحالف «أوبك+» بعد عقود من العضوية، في خطوة تعكس تحولا استراتيجيا عميقا في سياستها النفطية، وتفتح الباب أمام مرحلة جديدة من إعادة التوازن داخل أسواق الخام. القرار، الذي يدخل حيز التنفيذ مطلع مايو 2026، لم يأت بمعزل عن السياق الدولي، بل جاء في ظل بيئة مشحونة بالتوترات الجيوسياسية واضطرابات الإمدادات، ما يمنحه أبعادا تتجاوز كونه إجراء اقتصاديا إلى كونه تحركا سياديا يعيد تعريف موقع الإمارات في معادلة الطاقة العالمية.

وتسعى أبوظبي من خلال هذه الخطوة إلى التحرر من قيود الحصص الإنتاجية التي يفرضها التحالف، بما يتيح لها رفع إنتاجها بوتيرة أسرع، وتعظيم حصتها السوقية، خاصة في ظل امتلاكها قدرات إنتاجية متنامية مدعومة باستثمارات ضخمة في البنية التحتية النفطية ومشروعات التوسع.

3 وجود فجوات كبيرة بين العرض والطلب تعيد الأسعار للارتفاع

تصريحات وزير الطاقة الإماراتي، سهيل المزروعى، أكدت أن القرار جاء بعد دراسة متأنية، وبدون تشاور مسبق، في توقيت وصفه بالمناسب، مشددا على أن العالم مقبل على طلب متزايد للطاقة، ما يتطلب مرونة أكبر في تلبية احتياجات الأسواق، سواء في النفط الخام أو الغاز أو الصناعات البتروكيماوية. ورغم تأكيد الإمارات التزامها بدورها كمورد موثوق، فإن خروجها من «أوبك» يمثل تحديا حقيقيا لتماسك التحالف، خاصة

أنها تعد من كبار المنتجين داخله. ويرى خبراء أن التأثير الفوري للقرار على الأسعار قد يكون محدودا ومؤقتا، حيث رجح الخبير النفطي الدكتور عبد السميع بهباني أن تشهد الأسعار تراجعاً طفيفاً لا يتجاوز بضعة دولارات لفترة قصيرة، قبل أن تعاود الارتفاع مدفوعة بفجوة قائمة بين العرض والطلب على المستوى العالمي. ويشير هذا الطرح إلى أن السوق النفطية لا تزال محكومة بعوامل هيكلية تتجاوز قرارات فردية، أبرزها النمو المستمر في الطلب، والتحديات المرتبطة بالإمدادات، إضافة إلى التوترات في مناطق حيوية مثل مضيق هرمز، ما يعزز من احتمالات عودة الأسعار إلى مسار صاعد.

وعلى المدى المتوسط، قد يقود هذا الانسحاب إلى إعادة رسم خريطة النفوذ داخل سوق النفط، مع تصاعد توجه الدول المنتجة نحو تبني سياسات أكثر استقلالية، في ظل عالم يشهد تحولات متسارعة في أنماط الطلب والطاقة.

الإمارات تستحوذ على 11% من إنتاج منظمة أوبك في 2025



ارتفاع متوقع 24% في الأسعار عالميا

البنك الدولي: صدمة الطاقة تلوح في الأفق خلال 2026

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أسواق الطاقة العالمية تتجه نحو موجة صعود حادة خلال عام 2026، مع توقع ارتفاع الأسعار بنحو 24%، في واحدة من أكبر القفزات منذ أزمة الطاقة التي أعقبت الحرب الروسية الأوكرانية. ويأتي هذا السيناريو مدفوعاً بتدابير الحرب في الشرق الأوسط، وما تسببه من اضطرابات واسعة في الإمدادات وسلاسل النقل العالمية.

وبحسب تقرير نشرته رويترز، فإن هذه الزيادة قد تدفع أسعار النفط والغاز إلى مستويات لم تشهدهما الأسواق منذ سنوات، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية التي تضغط بقوة على حركة التجارة العالمية، خصوصاً عبر الممرات الحيوية لنقل الطاقة.

تتزايد المخاوف في الأسواق مع استمرار القيود على الملاحة في مضيق هرمز، الذي يعد أحد أهم الشرايين لنقل النفط والغاز في العالم. وتشير التقديرات إلى أن نحو 20% من الإمدادات النفطية العالمية تمر عبر هذا الممر، ما يجعل أي اضطراب فيه كفيلاً بإحداث صدمة فورية في الأسواق. وقد أدى تقييد حركة الناقلات أو تعطيلها جزئياً إلى تقليص التدفقات

تجاوز أسعار النفط مستوى 100 دولار للبرميل في بعض الحالات، وهو ما يعقد مهمة البنوك المركزية التي تجد نفسها أمام معادلة صعبة بين احتواء التضخم ودعم النمو الاقتصادي.

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع تكاليف الطاقة إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في الأسواق الناشئة التي تعاني أصلاً من ضغوط مالية وهيكلية. فزيادة فاتورة الواردات تقلص من قدرة هذه الدول على الاستثمار والإنفاق، وتؤثر على استقرار عملاتها.

كما أن القطاعات الصناعية الثقيلة والنقل، ستكون من أكثر المتضررين، حيث سترتفع تكاليف التشغيل بشكل ملحوظ، ما قد يؤدي إلى تقليص الإنتاج أو رفع الأسعار، وبالتالي تعميق الضغوط التضخمية.

يمتد تأثير ارتفاع أسعار الطاقة إلى قطاع الزراعة، من خلال زيادة تكاليف الأسمدة والنقل والتخزين، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً، وهذا يضع ضغوطاً إضافية على الدول الفقيرة والمستوردة للغذاء، ويزيد من المخاطر المرتبطة بالأمن الغذائي.

فوزة هائلة في عقود النفط الكويتية بنمو تجاوز 36 ضعفاً سنوياً

8.1 مليار دولار قية مشاريع الكويت في الربع الأول

أكد تقرير متخصص صادر عن شركة كامكو انفست أن القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الكويت خلال الربع الأول من العام 2026 بلغت أعلى مستوياتها على أساس ربع سنوي منذ أكثر من 21 فترة ربع سنوية (منذ الربع الأول من العام 2021)، إذ ارتفعت إلى 8.1 مليار دولار أمريكي مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وسجلت الكويت نمواً قوياً على أساس سنوي بلغ 5.5 أضعاف في قيمة العقود المسندة خلال هذا الربع، وهو أعلى معدل خلال هذا الربع.

الطيران المدني: عقوبات مشددة لمخالفين استرجاع الحجوزات

قالت الهيئة العامة للطيران المدني، اليوم الثلاثاء، إن لجنة الشكاوى والتحكيم فرضت عقوبات مشددة على المخالفين من أشخاص سوق النقل الجوي مع الزامهم بالالتزام الكامل بتطبيق التعميم (رقم 12 على 2026) بشأن استرجاع حجوزات التذاكر والفنادق خلال مدة لا تتجاوز 15 يوم عمل وذلك حفاظاً على حقوق المسافرين.

وأوضح مقرر اللجنة حمد العرادة في تصريح صحفي أن الاجتماع السادس للعام الحالي أسفر عن إيقاع عقوبات بحق المخالفين للقوانين واللوائح والقرارات والتعاميم الصادرة عن الهيئة مع التأكيد على عدم التهاون في تطبيقها والتشدد في محاسبة غير المتزمين. وأضاف العرادة أن اللجنة شددت على ضرورة تعاون أشخاص السوق مع المسافرين في الوقت الراهن فيما يتعلق باسترجاع قيمة التذاكر والحجوزات بما يتوافق مع التعاميم المنظمة لسوق النقل الجوي في دولة الكويت. وأشارت إلى أنه تم بحث نتائج الجولات التفقيشية للتأكد من التزام أشخاص السوق بالإجراءات المعتمدة واتخاذ القرار المناسب لكل حالة على حدة مع استمرار استكمال النظر في بقية الشكاوى خلال الاجتماعات الدورية المقبلة.

أخبار عالمية

14 شركة حكومية تستعد لدخول البورصة المصرية



تستعد 14 شركة حكومية مصرية للقيود المؤقت في البورصة خلال الفترة المقبلة، ضمن خطة تستهدف تنشيط السوق وزيادة مشاركة القطاع الخاص. وتشمل القائمة شركات من قطاعات التشييد والسياحة والصناعات الكيماوية والغزل والنسيج والأدوية، مثل المعادي للتنمية والتعمير ومصر للصوت والضوء وسيد للأدوية. ووفق مصادر حكومية، فإن الشركات تواصل استكمال إجراءات القيد لدى شركة مصر للمقاصة، مع تحديد الجدول الزمني حسب جاهزية كل شركة. كما تم الانتهاء من قيد 12 شركة بالفعل.

44 دولة تواجه أعباء ديون شديدة الخطورة



تشهد أزمة ديون دول الجنوب العالمي تصاعداً ملحوظاً في عام 2026، مدفوعة بتداعيات الحرب في إيران، وفق تقرير حديث صادر عن تحالف ألماني ومنظمة إغاثة دولية. ويشير التقرير إلى أن 44 دولة تعاني من أعباء ديون مرتفعة للغاية، بينما تواجه 25 دولة مستويات مرتفعة، و15 دولة مخاطر محتملة. وتبرز أنغولا كأحد أكثر البلدان تضرراً، حيث تستهلك خدمة الدين نحو 60% من إيراداتها، مقابل 39% في السنغال. وللمقارنة، لا تتجاوز هذه النسبة 2% في ألمانيا، ما يعكس فجوة كبيرة في القدرة على تحمل الديون بين الاقتصادات المتقدمة والنامية.

ألمانيا تتجه لاقتراض ضخم في موازنة 2027



تخطط الحكومة الألمانية لاقتراض نحو 196.5 مليار يورو ضمن موازنة عام 2027، في خطوة تعكس تحولا واضحا بعيداً عن سياسات التقشف التقليدية. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز الإنفاق على الدفاع والبنية التحتية، حيث يتوقع أن يصل الإنفاق الدفاعي إلى 105.8 مليار يورو، مع إجمالي إنفاق دفاعي يبلغ 144.9 مليار يورو عند احتساب الصناديق الخاصة والدعم الخارجي. كما يقدر إجمالي الإنفاق الحكومي بنحو 543.3 مليار يورو، بزيادة سنوية تبلغ 3.6%.

بحلول 2030.. في قفزة تاريخية

سوق الذكاء الاصطناعي مرشح لبلوغ 4.2 تريليون دولار

رفع بنك سيتي غروب توقعاته لحجم سوق الذكاء الاصطناعي عالمياً، في إشارة واضحة إلى تسارع غير مسبوق في تبني هذه التقنيات من قبل الشركات حول العالم. وبحسب مذكرة حديثة صادرة عن المصرف، من المتوقع أن يتجاوز حجم السوق 4.2 تريليون دولار بحلول عام 2030، مقارنة بتقديرات سابقة كانت تشير إلى نحو 3.5 تريليون دولار، ما يعكس تسارعاً قوياً في وتيرة النمو. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب المؤسسي على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لا سيما في مجالات تطوير البرمجيات والأتمتة، حيث تسعى الشركات إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية. وتبرز شركة أنتروبيك كأحد أبرز المستفيدين من هذا التحول، خاصة مع انتشار أدواتها مثل «كلود كود» التي باتت تستخدم على نطاق واسع في بناء البرمجيات وأتمتة العمليات داخل المؤسسات. ويرى التقرير أن «أنتروبيك» نجحت في ترسيخ موقعها الريادي في سوق الذكاء الاصطناعي الموجه للشركات، مستفيدة من تركيزها المبكر على قطاع الأعمال، وهو ما منحها أفضلية تنافسية واضحة مقارنة بمنافسيها. كما أشار إلى أن نحو 80% من إيرادات الشركة تأتي من العملاء من الشركات، في تحول استراتيجي بعيد عن الاعتماد على المستخدمين.



أخبار الشركات

عمومية «سنرجي» توافق على تخفيض رأس المال

ووافقت العمومية على تعديل نص المادة رقم (6) من عقد التأسيس و المادة رقم (5) من النظام الأساسي ليحدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 10.11 ملايين دينار كويتي موزع على 101.05 مليون سهم، قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية. وكانت «سنرجي» قد سجلت أرباحاً بقيمة 227.72 ألف دينار خلال عام 2025، مقابل 59.67 ألف دينار أرباح عام 2024، بارتفاع 281.6%.

ووافقت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة لشركة سنرجي القابضة على تخفيض رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع من 20 مليون دينار إلى 10.11 مليون دينار بقيمة 9.89 مليون دينار وبنسبة 49.4732% من رأس المال، وتعديل مادة بالنظام الأساسي. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، سيتم تفويض مجلس الإدارة بالتصرف بكسور الأسهم إن وجدت، كما سيتم إلغاء عدد 98.95 مليون سهماً بالقيمة الإسمية 100 فلس للسهم الواحد،

ووافقت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة لشركة سنرجي القابضة على تخفيض رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع من 20 مليون دينار إلى 10.11 مليون دينار بقيمة 9.89 مليون دينار وبنسبة 49.4732% من رأس المال، وتعديل مادة بالنظام الأساسي. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، سيتم تفويض مجلس الإدارة بالتصرف بكسور الأسهم إن وجدت، كما سيتم إلغاء عدد 98.95 مليون سهماً بالقيمة الإسمية 100 فلس للسهم الواحد،

انخفاض مساهمة خالد الخالد في «فيوتشر كيد»

كشفت تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغييرين في هيكل ملكية شركتين مدرجتين. تمثل التغير الأول في انخفاض مساهمة شركة الأهلية للتأمين المباشرة في شركة إعادة التأمين الكويتية من 85.19% إلى 82.48%. واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت؛ فإن رأس مال «الإعادة» يبلغ 34.21 مليون دينار، موزعاً على 342.08 مليون سهم، وتمتلك شركة الكويت للتأمين 5.10% في الشركة. ولفت التقرير إلى انخفاض مساهمة خالد أحمد سعود الخالد في شركة طفل المستقبل الترفيحية العقارية «فيوتشر كيد» المباشرة وغير المباشرة من 19.987% إلى 17.836%. يُشار إلى أن رأس مال «فيوتشر كيد» يبلغ 11.97 مليون دينار موزعاً على 119.73 مليون سهم، ويمتلك المساهم وائل أحمد سعود الخالد 18.92% بصورة غير مباشرة في الشركة.

أرباح «الفنادق الكويتية» تتراجع 61% خلال الربع الأول

تراجعت أرباح شركة الفنادق الكويتية خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 60.97% سنوياً، بحسب بيان لبورصة الكويت. سجلت الشركة ربحاً بـ212.35 ألف دينار في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي، مقابل 544.09 ألف دينار أرباح الربع الأول من عام 2025. وعزا البيان النتائج المقلنة إلى انخفاض الإيرادات، وارتفاع مصاريف التشغيل، والمصروفات العمومية. وحسب القوائم المالية، فقد انخفضت الإيرادات التشغيلية الإجمالية بنسبة 5.26% عند 1.54 مليون دينار، فيما نمت موجودات الشركة بختام مارس الماضي 21.41% سنوياً إلى 16.98 مليون دينار. يُشار إلى أن «الفنادق الكويتية» قد حققت في عام 2025 ربحاً بقيمة مليون دينار، مقارنةً بـ983.7 ألف دينار ربح العام السابق له، بزيادة سنوية 1.89%.

... و «تابعة» توقع ملحفاً لعقد بـ3.4 مليون

وقّعت إحدى الشركات التابعة لشركة الفنادق الكويتية ملحق تمديد لعقد بقيمة إجمالية 3.39 مليون دينار، لتقديم خدمات النظافة والفندقة لقر الأمانة العامة لمجلس الوزراء وديوان رئيس مجلس الوزراء والجهات التابعة لهما في قصر السيف. وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت أن ملحق التمديد يعود للعقد رقم (5057)، ويمتد لمدة 3 سنوات تنتهي في 31 مارس 2029؛ وذلك بذات نطاق الخدمات المتعاقد عليها. وأضافت أن الأثر المالي للعقد من المتوقع أن ينعكس على البيانات المالية خلال الربع الثاني من عام 2026.

مجلس إدارة «المتكاملة» يقترح زيادة رأس المال وتأسيس شركة في قطر

منحة مجانية بنسبة 5% من رأس المال، ووافق عليها واقترح زيادة رأس مال الشركة ليصبح 26.56 مليون دينار؛ لتغطية أسهم المنحة المقرر توزيعها بعد الموافقة عليها من الجهات المختصة، واعتمادها في الجمعية العامة غير العادية. وستكون الزيادة بحسب البيان على المساهمين المسجلين بسجلات

اقترح مجلس إدارة شركة المتكاملة القابضة زيادة رأس مال الشركة ليصبح 26.56 مليون دينار؛ تزامناً مع الموافقة على تفويض شركة المتكاملة اللوجستية - قطر التابعة بنسبة 100% بتأسيس شركة تابعة في دولة قطر. ووفق بيان لبورصة الكويت، فقد ناقش مجلس إدارة «المتكاملة» موافقة الجمعية العامة العادية على توزيع أسهم

اقترح مجلس إدارة شركة المتكاملة القابضة زيادة رأس مال الشركة ليصبح 26.56 مليون دينار؛ تزامناً مع الموافقة على تفويض شركة المتكاملة اللوجستية - قطر التابعة بنسبة 100% بتأسيس شركة تابعة في دولة قطر. ووفق بيان لبورصة الكويت، فقد ناقش مجلس إدارة «المتكاملة» موافقة الجمعية العامة العادية على توزيع أسهم

«مشاعر» تعلن تشكيل مجلس الإدارة برئاسة فهد الصالح

أعلنت شركة مشاعر القابضة تشكيل مجلس الإدارة عن الدورة (2026-2028) برئاسة فهد عبدالله عيسى الصالح. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، ضم التشكيل هيثم توفيق إبراهيم الفريح نائباً لرئيس مجلس الإدارة، وبعضوية كل من منصور حمد منصور المبارك، ونواف عبدالله

«المباني»: تعديل اتفاقية تمويل مشروع لـ131.6 مليون دينار

ووقعت شركة المباني والاتفاق مع شركاتها الزميلة بنسبة 35% جاي ثري لإدارة وتطوير الأراضي والعقارات على تعديل وزيادة اتفاقية التمويل القائمة الخاصة بمشروع أفنتورا بمبلغ 31.4 مليون دينار كويتي. وحسب بيان لبورصة الكويت،

يُصبح بذلك إجمالي التسهيلات 131.6 مليون دينار كويتي، وبمدة إجمالية تبلغ 15 عاماً و8 أشهر (ما يعادل 194 شهراً). وذكرت أن هذا التمويل يأتي ضمن خطة المشروع؛ لاستكمال أعمال التطوير والتي تشمل المجمع التجاري والوحدات

ووقعت شركة المباني والاتفاق مع شركاتها الزميلة بنسبة 35% جاي ثري لإدارة وتطوير الأراضي والعقارات على تعديل وزيادة اتفاقية التمويل القائمة الخاصة بمشروع أفنتورا بمبلغ 31.4 مليون دينار كويتي. وحسب بيان لبورصة الكويت،

«الوطنية الدولية القابضة» تصدر ارتفاعات بورصة دبي

تصدر سهم الشركة الوطنية الدولية القابضة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في سوق دبي المالي محققاً قفزة سعرية قوية وضعت الشركة في صدارة المشهد الاستثماري رغم هدوء أحجام التداول النسبية على السهم. ووفق بيانات السوق، سجل السهم نمواً بنسبة 14.53% ليصل إلى مستوى 1.97 درهم، مدفوعاً بطلبات شراء رفعت سعره السوقي بشكل ملحوظ. وشهدت الجلسة تداول 99,652 سهماً، بلغت قيمتها الإجمالية 196,225.94 درهم، نُفذت من خلال 23 صفقة فقط. واستقر المؤشر العام لسوق دبي المالي في منتصف التداولات عند مستوى 5889.28 نقطة، محققاً نمواً بنسبة 0.318% بزيادة قدرها 18.66 نقطة. وشهد السوق طفرة في أحجام التداول لتصل إلى 160.74 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 345.90 مليون درهم نُفذت عبر 8,629 صفقة.



انخفض سعر برميل النفط الكويتي لـ 3.58 دولار ليبلغ 103.79 دولار للبرميل في تداولات يوم أمس مقابل 107.37 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفق السعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.90 دولار لتبلغ 108.23 دولار للبرميل كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.97 دولار لتبلغ 96.37 دولار.

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 3.58 دولار ليبلغ 103.79 دولار

وسط سيولة تجاوزت 109 ملايين دينار ونشاط ملحوظ على الأسهم القيادية

تراجع 9 قطاعات يهبط بمؤشرات البورصة

صعود 3 قطاعات فقط يتصدرها التكنولوجيا بمكاسب قوية تجاوزت 6%

2

انخفاض 9 قطاعات بقيادة الصناعة بنسبة 0.88% يعمق خسائر السوق

1

كتب مساعد صالح

ملخص أداء سوق الأسهم: أبرز التحركات اليومية

+17.62%

سهم "أصول" يتصدر الارتفاعات حقق السهم أعلى نمو سعري في القائمة ليصل إلى سعر 307 فلساً.

+15.00%

سهم "تجارة" يحقق حبل السهم في المركز الثاني كأكثر الأسهم ارتفاعاً من حيث النسبة المئوية.

الأداء السعري:

الرابحون مقابل الخاسرين

-3.67%

سهم "عمار" يقود التراجعات

سجل السهم أكبر نسبة انخفاض سعري بين قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً.

ضغوط بيعية

والخدمات التقنية، والتي أصبحت تحظى بجاذبية متزايدة لدى المستثمرين، خاصة مع التوسع في الاقتصاد الرقمي. فيما استقر قطاع المنافع دون تغيير يُذكر، ليعكس حالة من التوازن بين قوى العرض والطلب على أسهمه، والتي عادة ما تُصنف ضمن الأسهم الدفاعية الأقل تقلباً مقارنة بغيرها.

وسجلت المؤشرات الأربعة الرئيسية أداءً سلبياً، حيث انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.50%، متأثراً بعمليات بيع على عدد من الأسهم القيادية، فيما تراجع المؤشر العام بنسبة 0.44%، وهو ما يعكس اتساع نطاق الضغوط البيعية لتشمل شريحة واسعة من الأسهم المدرجة. كما هبط مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.13%، في حين سجل مؤشر «الرئيسي 50» التراجع الأكبر بنسبة 1.09%، ما يشير إلى تعرض الأسهم الأكثر نشاطاً في السوق الرئيسي لضغوط بيعية ملحوظة، ربما نتيجة عمليات جني أرباح بعد مكاسب سابقة أو إعادة تموضع المحافظ الاستثمارية.

هذا النوع من الأسهم لحركة السيولة. في المقابل، جاء سهم «أصول» في صدارة الارتفاعات بنسبة 17.62%، محققاً مكاسب قوية تعكس وجود طلب ملحوظ عليه، سواء بدوافع استثمارية أو مضاربية، وهو ما يعكس التباين الكبير في أداء الأسهم داخل السوق. أما من حيث النشاط، فقد تصدر سهم «الوطنية الدولية» قائمة التداولات من حيث الكمية بحجم بلغ 59.30 مليون سهم، كما تصدر من حيث السيولة بقيمة 10.54 مليون دينار، ما يؤكد استحواذه على اهتمام شريحة واسعة من المستثمرين خلال الجلسة.

ويعكس هذا النشاط المرتفع على سهم واحد نسبياً تركّز السيولة في عدد محدود من الأسهم، وهو نمط يتكرر في السوق الكويتي، حيث تميل السيولة إلى التركز في الأسهم الأكثر جاذبية أو تلك التي تشهد أخباراً أو تحركات سعرية لافتة. ويبيق أداء بورصة الكويت مرهوناً بقدرة السوق على استعادة الثقة، مدعوماً بنتائج الشركات والتطورات الاقتصادية، إلى جانب تحسن البيئة الاستثمارية بشكل عام، وهو ما قد ينعكس إيجاباً على مستويات السيولة واتجاهات المؤشرات خلال الفترة المقبلة.

تبديل مراكز

وعلى صعيد السيولة، سجلت البورصة تداولات بقيمة 109.35 مليون دينار، توزعت على 496.74 مليون سهم، عبر تنفيذ 30.67 ألف صفقة، وهو مستوى سيولة يعكس استمرار النشاط النسبي في السوق، رغم الاتجاه الهبوطي للمؤشرات، بما يدل على وجود حركة تبدل مراكز بين المستثمرين بدلاً من الخروج الكامل من السوق.

سلاسل الإمداد

قطاعياً، شهدت الجلسة تراجع 9 قطاعات، في مقدمتها قطاع الصناعة الذي انخفض بنسبة 0.88%، متأثراً بأداء عدد من الأسهم المرتبطة بالأنشطة الصناعية والخدمات اللوجستية. ويعكس هذا التراجع حساسية القطاع تجاه المتغيرات الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بسلاسل الإمداد وتكاليف التشغيل. في المقابل، ارتفعت 3 قطاعات، تصدرها قطاع التكنولوجيا الذي سجل قفزة لافتة بنسبة 6.64%، في أداء يعكس استمرار الاهتمام بالأسهم المرتبطة بالتحول الرقمي.

حركة التداول:

الأسهم الأكثر نشاطاً

"وطنية د ق" يهيمن على حجم التداول سجل السهم أعلى حجم تداول في السوق بأكثر من 59.2 مليون سهم.

59.2
مليون سهم

1,713
صفقة

1,713 صفقة على سهم "وطنية د ق"

يعكس هذا الرقم الكثافة العالية للعمليات المنفذة على السهم خلال جلسة التداول.

27.3
مليون سهم

سيولة مرتفعة لسهم "جي اف اتش"

تجاوز حجم التداول على السهم 27.3 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 5.2 مليون د.ك.

الترقب يسيطر على الاسواق

ويأتي هذا الأداء في ظل حالة من الترقب التي تسيطر على الأسواق الخليجية، مع متابعة المستثمرين لمستجدات الأوضاع الاقتصادية العالمية، خاصة ما يتعلق بأسعار الفائدة والتضخم، إلى جانب التطورات الجيوسياسية التي تلقي بظلالها على حركة الأسواق. كما أن سلوك المستثمرين خلال الجلسة يعكس ميلاً نحو التحفظ، مع تفضيل البعض لجني الأرباح أو تقليص المراكز، مقابل دخول انتقائي على بعض الأسهم التي تشهد فرصاً قصيرة الأجل، خاصة في قطاعات مثل التكنولوجيا.

ومن المتوقع أن تستمر حالة التذبذب في أداء السوق خلال الجلسات المقبلة، في ظل غياب محفزات قوية تدفع المؤشرات نحو اتجاه صاعد واضح، إلى جانب استمرار تأثير العوامل الخارجية على معنويات المستثمرين.

تنفيذ أكثر من 30 ألف صفقة على نحو 496 مليون سهم خلال الجلسة

3

بأعلى معدل ترسية للعقود منذ 5 سنوات

كامكو: الكويت تتصدر النمو الخليجي في 2026

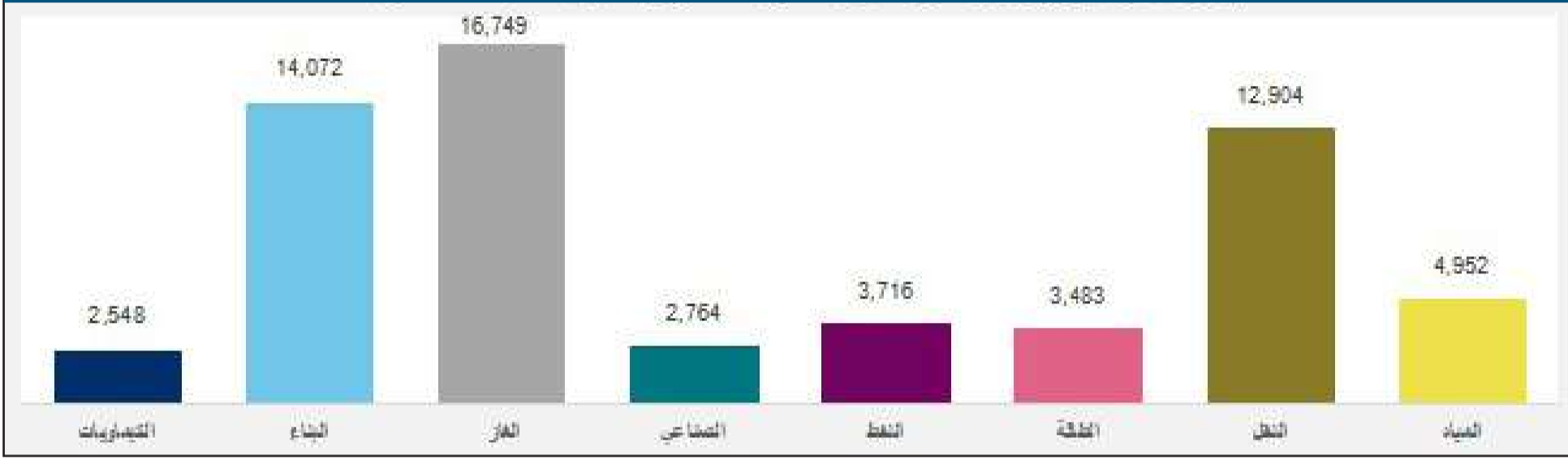
قفزة هائلة في عقود النفط الكويتية
بنمو تجاوز 36 ضعفاً سنوياً

2

قيمة المشاريع المسندة في الكويت
قفزت لتبلغ 8.1 مليار دولار

1

الربع الأول قيمة ترسية المشاريع الخليجية حسب الصناعة في 2026 (مليون دولار أميركي)



الكويت تنفيذ عدد من المبادرات الهادفة إلى تحديث القطاعات الحيوية، لا سيما قطاع الطاقة (خاصة النفط والغاز)، إضافة إلى قطاعي الكهرباء والنقل خلال هذا الربع. واستحوذ قطاع المياه على أكثر من 45 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الكويت خلال هذا الربع (3.7 مليار دولار أميركي). وتبعه قطاع الإنشاءات 2.6 مليار دولار أميركي، مقابل 1.47 مليار دولار أميركي في الربع الأول من العام 2025 والنفط، الذي سجل قفزة هائلة تجاوزت 36 ضعفاً على أساس سنوي، ليصل إلى 1.5 مليار دولار أميركي مقابل 41 مليون دولار أميركي في الربع الأول من العام 2025. ووفقاً لبيانات مجلة ميد، تبلغ قيمة المشاريع قيد الإعداد نحو 128.8 مليار دولار أميركي، منها 34.4 في المائة في مرحلة الدراسة، و29.6 في المائة في مرحلة التصميم، و11.5 في المائة في مرحلة تقييم العطاءات. وعلى صعيد توزيع المشاريع المستقبلية، يستحوذ قطاع الإنشاءات (28.4 في المائة) وقطاع الكهرباء (27.7 في المائة) على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة المشاريع قيد الإعداد.

ومن أبرز المشاريع التي تمت ترسيتهها خلال هذا الربع، مشروع تطوير محطة كبد الشمالية لمعالجة مياه الصرف الصحي، بميزانية تبلغ 3.2 مليار دولار أميركي، حيث من المتوقع أن تصل الطاقة التشغيلية للمشروع إلى نحو مليون متر مكعب يومياً باستخدام تقنيات متقدمة. ويشمل نطاق المشروع أعمال التصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة لمدة عشر سنوات، إضافة إلى تطوير المحطة القائمة وإنشاء وحدتين جديدتين لمعالجة مياه الصرف. كما شهد الربع الأول من العام 2026 ترسية عقد آخر بقيمة 320 مليون دولار أميركي لإنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها في جنوب الكويت، بما في ذلك توريد مواد البناء وتنفيذ خطوط التدفق للآبار الإنتاجية وآبار الحقن وآبار التخلص.

2026، مقابل 5.5 مليار دولار أميركي في الربع الأول من العام 2025، وذلك وفقاً لبيانات مجلة ميد. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى الارتفاع الحاد لقيمة المشاريع ضمن قطاع الغاز، الذي سجل نمواً يقارب الضعف ليصل إلى 8.2 مليار دولار أميركي في الربع الأول من العام 2026، مقابل 4.3 مليار دولار أميركي في الربع الأول من العام السابق. واستحوذ قطاع الغاز على أكثر من 93 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في الدولة خلال هذا الربع، ويعزى ذلك إلى استثمارات حديثة بقيمة تقارب 8 مليار دولار أميركي لتطوير خطي معالجة جديدين للغاز الطبيعي المسال بطاقة إجمالية تبلغ 16 مليون طن سنوياً. في المقابل، شهد قطاع الإنشاءات في قطر تراجعاً هامشياً بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي، لتبلغ قيمة العقود المسندة فيه نحو 610 مليون دولار أميركي، مقابل 624 مليون دولار أميركي في الربع الأول من العام 2025.

الكويت

بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الكويت خلال الربع الأول من العام 2026 أعلى مستوياتها على أساس ربع سنوي منذ أكثر من 21 فترة ربع سنوية (منذ الربع الأول من العام 2021)، إذ ارتفعت إلى 8.1 مليار دولار أميركي مقابل 1.5 مليار دولار أميركي في الربع الأول من العام 2025. وسجلت الكويت نمواً قوياً على أساس سنوي بلغ 5.5 ضعفاً في قيمة العقود المسندة خلال هذا الربع، وهو أعلى معدل نمو على أساس سنوي على مستوى الدول الخليجية خلال هذه الفترة. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بصفة رئيسية بالمشاريع المتوافقة مع أجندة التنويع الاقتصادي للحكومة الكويتية ضمن إطار رؤية الكويت 2035، والتي شكلت ركيزة جوهرية لنمو سوق المشاريع في الدولة. وإلى جانب ذلك، واصلت

قطر

سجلت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطر نمواً قوياً بنسبة 62.1 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 8.8 مليار دولار أميركي خلال الربع الأول من العام

قطاع المياه الكويتي يستأثر بـ 45%
من المشاريع بـ 3.7 مليار دولار

3

محطة «كبد الشمالية» تتصدر المشهد
بميزانية ضخمة تبلغ 3.2 مليار دولار

4

وجاء هذا التراجع مدفوعاً بانخفاض قيمة المشاريع المسندة على أساس سنوي واسع النطاق شمل 6 من أصل 8 قطاعات خلال هذا الربع، بقيادة قطاع الطاقة الذي سجل تراجعاً حاداً بنسبة 95.8 في المائة (بما يعادل 7.6 مليار دولار أميركي)، ليصل إلى 333 مليون دولار أميركي مقابل 8.0 مليار دولار أميركي في الربع الأول من العام 2025.

إلا أنه على الرغم من هذا التراجع، استعادت سوق المشاريع في الإمارات مركزها الريادي كأكبر سوق للمشاريع على مستوى الدول الخليجية خلال الربع الأول من العام 2026، متجاوزة السعودية، وإن تراجعت حصتها من إجمالي مشاريع الدول الخليجية من 52.9 في المائة في الربع الأول من العام 2025 إلى 47.7 في المائة في الربع الأول من العام 2026.

السعودية

بلغت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في السعودية خلال الربع الأول من العام 2025 ثاني أدنى مستوياتها المسجلة خلال الواحد والعشرين ربعاً السابقة، إذ وصلت إلى 11 مليار دولار أميركي، وهو ما يمثل تراجعاً حاداً مقابل 22.5 مليار دولار أميركي في الربع الأول من العام 2025.

الإمارات

انخفضت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الإمارات بنسبة 18.5 في المائة على أساس سنوي (حوالي 6.6 مليار دولار أميركي) لتصل إلى 29.2 مليار دولار أميركي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 35.8 مليار دولار أميركي في الربع الأول من العام 2025، وذلك وفقاً لبيانات مجلة ميد.

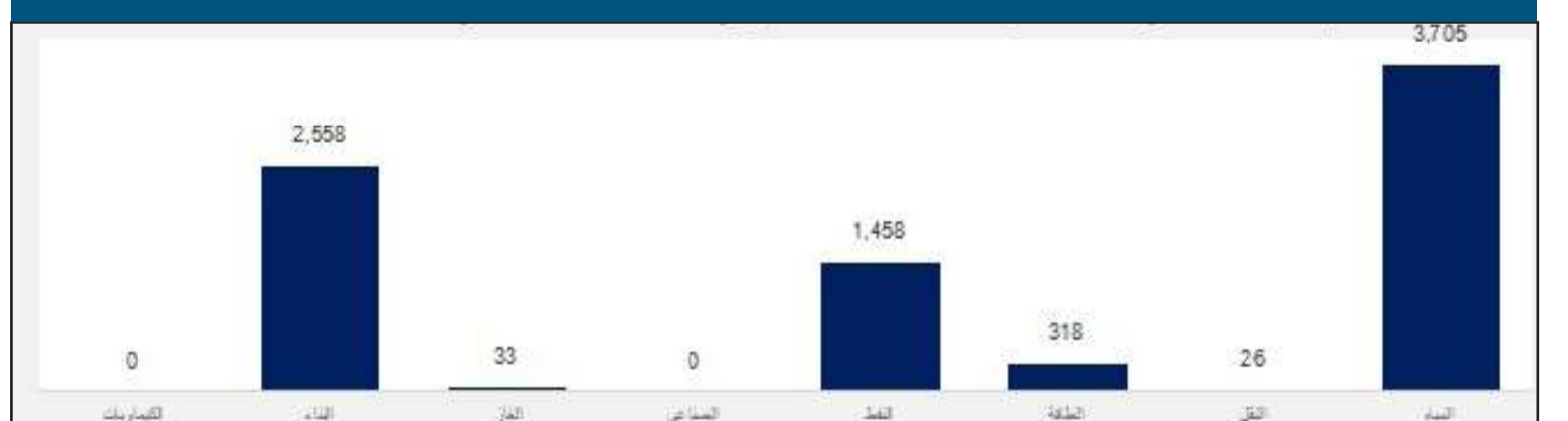
في الربع المماثل من العام السابق. وفي الوقت ذاته، تراجعت وتيرة إسناد العقود في الإمارات بنسبة 18.5 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2026، لتسجل 29.2 مليار دولار أميركي مقابل 35.8 مليار دولار أميركي. وعلى صعيد التوقعات المستقبلية، يتوقع أن يتباطأ زخم نشاط سوق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2026، متأثراً بالتداعيات المؤثرة سلباً على الاستقرار نتيجة للتوترات بين الولايات المتحدة وإيران، وانعكاساتها على كل من المنطقة والاقتصاد العالمي. ووفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان «آفاق الاقتصاد الإقليمي»، تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام 2026 بمقدار 230 نقطة أساس لتصل إلى 2.0 في المائة، كما تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 260 نقطة أساس لتبلغ 1.1 في المائة. هذا ومن المتوقع أن يكون للتباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الخليجية تأثير سلبى على تمويل العقود الممنوحة خلال العام. في المقابل،

أكد تقرير متخصص صادر عن شركة كامكو انفسنت تباطؤ وتيرة سوق المشاريع في الدول الخليجية خلال الربع الأول من العام 2026، إذ تأثر بشكل مباشر بحالة عدم الاستقرار التي سادت المنطقة. ووفقاً لبيانات مجلة ميد، انخفضت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في الدول الخليجية بنسبة 9.7 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 61.2 مليار دولار أميركي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 67.8 مليار دولار أميركي في الربع الأول من العام من العام 2025. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى الانخفاض الحاد لقيمة العقود المسندة في كل من السعودية والإمارات، باعتبارهما أكبر سوقين للمشاريع في المنطقة. وفي المقابل، سجلت كل من الكويت وعمان وقطر نمواً في قيمة المشاريع المسندة خلال الفترة ذاتها.

ووفقاً لبيانات مجلة ميد، انخفض عدد العقود المسندة في الدول الخليجية من 84 عقداً في يناير 2026 و80 عقداً في فبراير 2026 إلى 25 عقداً فقط في مارس 2026. كما تراجعت القيمة الإجمالية للعقود المسندة بشكل مماثل، من 20.5 مليار دولار أميركي و26.0 مليار دولار أميركي في يناير وفبراير 2026 على التوالي، إلى 11.8 مليار دولار أميركي فقط في مارس 2026. وقد بدأت تداعيات الحرب بالفعل في التأثير على مختلف جوانب الحياة والأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك اضطرابات سلاسل الإمداد نتيجة تعطل حركة الشحن عبر مضيق هرمز، إلى جانب انعكاس ذلك في تراجع المعنويات في بعض القطاعات الحيوية، مثل العقارات والسياحة.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل صادرات الطاقة المصدر الرئيسي لإيرادات الدول الخليجية، ما يعني أن أي اضطرابات في إنتاج أو تصدير النفط والغاز سيكون لها تأثير سلبي ملموس على قدرة هذه الدول على تمويل المشاريع. وقد أدى بالفعل إغلاق مضيق هرمز والهجمات التي تعرضت لها البنية التحتية للطاقة إلى ارتفاع أسعار النفط بوتيرة حادة، إلى جانب توقف الإنتاج في عدد من المجمعات الهيدروكربونية. وشهدت عملية اسناد العقود في السعودية تراجعاً حاداً بنسبة 51.1 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 11 مليار دولار أميركي خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 22.5 مليار دولار أميركي في الفترة المماثلة من العام 2025. وعلى النقيض من ذلك، قفزت قيمة المشاريع المسندة في الكويت بأكثر من خمسة أضعاف لتبلغ 8.1 مليار دولار أميركي، مقابل 1.5 مليار دولار أميركي

الربع الأول قيمة ترسية المشاريع في الكويت في 2026 - (مليون دولار أميركي)



الدول الخليجية - المشاريع قيد العطاءات والمستحقة للترسية حسب الدولة - مليار دولار أميركي

آفاق نمو سوق
المشاريع الخليجية

من المتوقع أن تؤثر الحرب في منطقة الخليج العربي سلباً على التوقعات القوية لسوق المشاريع خلال العام 2026. وحتى الآن، أعلنت ثلاث دول (الكويت وقطر والبحرين) حالة القوة القاهرة على عدد من منشآت إنتاج وتصدير الطاقة، في حين قامت دول أخرى في المنطقة بخفض مستويات إنتاجها. ومن المرجح أن يؤدي هذا الاضطراب الكبير إلى تقليص قدرة الدول الخليجية على تمويل المشاريع خلال العام الحالي. إلا أنه وفقاً لمجلة ميد، تبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع المستقبلية في الدول الخليجية حالياً نحو 2.0 تريليون دولار أميركي، تستحوذ السعودية على ما يقارب 50 في المائة منها، تليها الإمارات بنسبة 27.5 في المائة. وعلى المستوى القطاعي، يتوقع أن يستحوذ قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر من المشاريع المستقبلية (39.7 في المائة)، يليه قطاع النقل بنسبة 16.3 في المائة، ثم قطاع الكهرباء بنسبة 15.7 في المائة. أما من حيث مراحل تطور المشاريع، فإن غالبية المشاريع المستقبلية في الدول الخليجية تقع حالياً في مرحلة التصميم، بقيمة إجمالية تبلغ 841.5 مليار دولار أميركي، تليها مرحلة الدراسة بقيمة 554.1 مليار دولار أميركي، ثم مرحلة تقييم العطاءات بقيمة 220.4 مليار دولار أميركي.

ستقدم مسارا للاعتماد المهني وسترسى معيارا جديدا للتميز في العلاقات التنظيمية

زين تطلق «الأكاديمية التنظيمية» بالشراكة مع GSMA Advance

الأكاديمية تحت مظلة جامعة الاشتمال والتنوع والإنصاف (IDEU) التابعة لمجموعة زين

ما كفارلين «يسعدنا الترحيب بمجموعة زين كشريك في برنامج التميز في الكفاءات البشرية، إذ تعكس هذه الشراكة التزاما واضحا بالاستثمار في العنصر البشري بوصفه محركا أساسيا لنجاح المؤسسات، ومن خلال دعم كوادر السياسات والتنظيم ببرامج اعتماد منظمة ومعترف بها عالميا، لا تعزز زين خبراتها الداخلية فحسب، بل تضع معيارا جديدا للتميز على مستوى القطاع».

وأضاف قائلا «مع استمرار تطور المشهد التنظيمي بالتوازي مع التقنيات الحديثة ونماذج الأعمال الجديدة، بات من الضروري أن تمتلك المؤسسات فرقا لا تتمتع بالمعرفة فقط، بل بكفاءات معتمدة ومعترف بها على مستوى الصناعة، وتمثل هذه الشراكة نموذجا رائدا لكيفية اتخاذ المشغلين الكبار خطوات استباقية لبناء هذه القدرات على نطاق واسع».

يذكر أن الأكاديمية التنظيمية التي أطلقتها مجموعة زين تأتي استكمالاً لمنصة مبادرات وبرامج جامعة IDEU الرائدة التي أطلقتها المجموعة بالتعاون مع جامعة IE الإسبانية، ومنذ العام 2023، أسهمت جامعة IDEU في إشراك أكثر من 2,000 موظف في برامج التحول الرقمي، بما في ذلك مسارات الحصول على شهادة الماجستير، حيث حققت نسبة نجاح بلغت 92 %، وأكثر من 800 نشاط في برامج الماجستير، وأسهمت في إصدار ما يزيد على 10,000 شهادة، وتقديم أكثر من 100,000 ساعة تدريبية.



تدشين "الأكاديمية التنظيمية" بشراكة مع GSMA Advance لإرساء معايير التميز في العلاقات التنظيمية والامتثال والحوكمة

مع GSMA Advance، نضمن أن تكون فرقنا مستعدة للتغيير». وأفاد بقوله «تشكل أكاديمية زين التنظيمية امتدادا لاستثمارنا التي تضع الموظف في صميم الأولويات، ضمن مجال مهني عالي التخصص يزداد مركزية لأمن واستدامة مستقبل قطاع الاتصالات، ومع تطور بيئات العمل، تعزز هذه المبادرة التعليمية الحوكمة، وتوحيد الرؤى، وتحقيق النمو المستدام، من خلال تزويد فرق المجموعة بخبرات عالمية، ورؤى تنظيمية عملية».

من جانبه، قال رئيس مؤسسة GSMA Advance الدكتور درو

وقال الرئيس التنفيذي للشؤون التنظيمية في مجموعة زين الدكتور أندرو أرووجولو «يشهد المشهد التنظيمي تعقيدا متزايدا وأهمية استراتيجية أكبر، مدفوعا بتقنيات الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، وتقنيات الأقمار الصناعية، ومن خلال برنامج الأكاديمية التنظيمية، فإننا لا نعمل فقط على بناء المعرفة، بل نبني القدرة على التأثير أيضا».

وتابع قائلا «نعمل في زين على تجهيز فرقنا لاستشراف التغيير، والتفاعل مع الجهات التنظيمية، والمساهمة الفاعلة في تشكيل مستقبل صناعتنا، ومن خلال شراكتنا

التوجهات التنظيمية في الأسواق المختلفة، وبناء منظومة مستدامة لتطوير الكفاءات، وترسيخ مكانة قادة التنظيم والسياسات كقادة فكر على مستوى القطاع. وأضافت أن هذه الخطوة ستساعد على تمكين فرق زين من التعامل بكفاءة مع البيئات التنظيمية المعقدة التي تشكلها تقنيات الجيل الخامس، الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، ونماذج الأعمال المعتمدة على البيانات، بما يضمن امتثالا قويا، ودورا فاعلا في رسم السياسات، ومساهمات مؤثرة في المنظومات الرقمية.

تهدف إلى تطوير مهارات الكوادر في قطاع الاتصالات المتنقلة من خلال دورات معتمدة دوليا، توفر برامج في 5G، الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والأمن السيبراني، وتعرف أيضا باسم «قسم التعلم والمهارات في GSMA»، وتعتبر شريكا استراتيجيا للعديد من المؤسسات لبناء قوى عاملة جاهزة للمستقبل. وبيّن زين أن الأكاديمية التي تعتبر جزءا من مبادرة جامعته IDEU ستسهم الأكاديمية في دعم أولويات أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في تعزيز الحوكمة، وتوحيد

أبرمت مجموعة زين شراكة استراتيجية في مجالات تعزيز التميز في الكفاءات البشرية مع مؤسسة GSMA Advance الذراع التعليمي والتدريبي لاتحاد GSMA، لإطلاق «الأكاديمية التنظيمية».

وذكرت زين الشركة الرائدة في الابتكارات التكنولوجية في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا أن هذا التعاون - الذي يأتي تحت مظلة جامعة الاشتمال والتنوع والإنصاف (IDEU) التابعة للمجموعة - يهدف إلى تقديم برامج تدريب معتمدة مع مؤسسة GSMA Advance لبناء خبرات عالمية المستوى للفرق التنظيمية في عملياتها، وتمكينها من استشراف التغيير، والتفاعل مع الجهات التنظيمية، والمساهمة في تشكيل مستقبل صناعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وأفادت المجموعة أن الأكاديمية الجديدة ستتيح للفرق المسؤولة عن العمليات التنظيمية والقانونية والامتثال الوصول إلى برامج الاعتماد المعترف به عالمياً من GSMA Advance، والتي تعتمد على منهجية تدريبية متكاملة تشمل وحدات تعليمية إلكترونية ذاتية، ندوات يقودها خبراء، تطبيقات عملية، إلى جانب محتوى إقليمي مخصص يتناول قضايا محورية مثل إدارة الطيف، تطورات شبكات الجيل الخامس، إنترنت الأشياء، خصوصية الهاتف، الأمن السيبراني، سياسات المنافسة، والتكنولوجيا المالية في العصر الرقمي، وغيرها. الجدير بالذكر أن مؤسسة GSMA

أصدر تقريراً خاصاً بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي

بنك الخليج يستعرض جهوده في تعزيز الشمول المالي في المجتمع

حسابات مخصصة للأطفال والشباب ومزايا متعددة للنساء والمتقاعدين والمبادرين

الفروع في لغة الإشارة، بإجمالي ساعات تدريبية تقارب 900 ساعة تدريبية. كما يتعاون البنك مع شركة SignCom لتوفير خدمات الترجمة الفورية بلغة الإشارة داخل هذه الفروع، عبر أجهزة تتيح التواصل المباشر مع مترجمين محترفين.

•ذوو الدخل المحدود:

يوفر البنك حساب راتب مخصصاً للموظفين غير الكويتيين (إقامة مادة 18) ممن تقل رواتبهم عن 400 دينار كويتي، مصحوباً بطاقة سحب آلي (بطاقة عامل)، مع إمكانية الاستفادة من تطبيق بنك الخليج وخدمة «ومض» لتحويل الأموال.

•العمالة المنزلية:

يقدم بنك الخليج حساب العامل لفئة العمالة المنزلية (إقامة مادة 20)، وهو حساب توفير بعائد يتطلب رصيد 100 دينار لفتحه، مع إتاحة استخدام تطبيق البنك والاستفادة من خدمات التحويل عبر «ومض»

•الشركات الصغيرة والمتوسطة:

ضمن دعمه المستمر للمبادرين والشركات الصغيرة والمتوسطة، أطلق بنك الخليج تطبيقاً مصرفياً مخصصاً لقطاع الأعمال، يواكب احتياجات مختلف القطاعات. كما يوفر بطاقات إيداع للأعمال دون حد أقصى لعدد الموظفين المخولين، وبطاقة Visa Business Signature الائتمانية مجاناً للسنة الأولى، وخزائن أمانات بخصم 25%، إضافة إلى إعفاءات وخصومات على أجهزة نقاط البيع وبوابات الدفع الإلكتروني وحلول روابط الدفع.

مع الانضمام التلقائي إلى برنامج «نقاط الخليج»، إلى جانب خصومات حصرية لدى معارض سيارات رائدة، مع فائدة 0% على سيارات مختارة.

•ذوو الاحتياجات الخاصة:

يوفر بنك الخليج خدمات مميزة لذوي الاحتياجات الخاصة عبر 6 فروع، بواقع فرع في كل محافظة، تتميز بسهولة الدخول لمستخدمي الكراسي المتحركة، وتصاميم داخلية واسعة. كما تم تجهيز مكائن السحب الآلي بارتفاعات مناسبة، ولوحات مفاتيح بنظام «برايل» للكفوفين، وساعات للإرشادات الصوتية، مع توفير الخصوصية داخل غرف زجاجية مخصصة.

ويحرص البنك على تنظيم دورات تدريبية سنوية لعدد كبير من موظفي

مدى الحياة، وتقدم مزايا وبرامج مكافآت تُعد من بين الأعلى في السوق المحلي، إلى جانب خصومات فورية لدى مجموعة واسعة من المتاجر والمطاعم والنوادي الصحية، وخدمات الكونسيرج، وإمكانية تقسيط المشتريات حتى 12 شهراً دون فوائد عبر خدمة Easy Pay.

•المتقاعدون:

يولي بنك الخليج اهتماماً خاصاً بفئة المتقاعدين، حيث يمنحهم هدية نقدية ترحيبية تصل إلى 500 دينار كويتي عند تحويل المعاش التقاعدي، إضافة إلى إتاحة قرض إسكان حتى 70 ألف دينار مع فترة سماح 12 أو 24 شهراً، وقرض استهلاكي حتى 25 ألف دينار بفترة سداد مرنة تصل إلى 5 سنوات. كما يحصل العميل على بطاقة ائتمانية مجانية مدى الحياة،

•الشباب:

يوفر البنك حساب red، وهو حساب توفير مخصص للشباب من سن 15 إلى 25 عاماً، يتميز بعدم وجود حد أدنى لفتح الحساب، مع بطاقة red Plus مسبقة الدفع، ومنح 5,000 نقطة ترحيبية عند تحويل مكافأة الطالب، يمكن الاستفادة منها عبر برنامج «نقاط الخليج»، إلى جانب قسيمة وفود من محطة «أولى» بقيمة 50 ديناراً كويتياً للمنضمين الجدد، فضلاً عن حزمة من المزايا الحصرية، تشمل خصماً بنسبة 50% على تذاكر السينما يومياً، وخصومات في مطاعم ومتاجر مختارة.

•النساء:

يوفر بنك الخليج بطاقة Rose Gold الائتمانية، المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المرأة العصرية، وهي مجانية

فتح الحسابات المصرفية لجميع شرائح المجتمع، عبر تبسيط الإجراءات وتقليل المتطلبات، بما يضمن وصولاً عادلاً وأماناً إلى الخدمات المالية دون تمييز، وتمكين العملاء من الاستفادة الفعالة والمستدامة من الخدمات المصرفية. وفي هذا الإطار، تم تقديم المبادرات التالية:

•الأطفال:

أطلق بنك الخليج حساب Neo للأطفال، بهدف تعزيز ثقافة الادخار في المجتمع، ابتداءً من حديثي الولادة وحتى سن 14 عاماً، دون حد أدنى لفتح الحساب أو رسوم إصدار. ويوفر الحساب وسيلة بسيطة وآمنة للآباء لبناء المستقبل المالي لأطفالهم، كما يساعد الأطفال على تعلم قيمة الادخار والمسؤولية المالية منذ الصغر.

بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، أصدر بنك الخليج تقريراً خاصاً استعرض فيه دوره الرائد في دعم جهود الدولة لتعزيز الشمول المالي، وتمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول العادل والأمن إلى الخدمات المالية، بما ينسجم مع توجهات بنك الكويت المركزي وأفضل الممارسات المصرفية المستدامة.

وخلص التقرير إلى أن الشمول المالي يُعد في بنك الخليج التزاماً وفرصة في آن واحد، حيث لا تُعتبر مبادرات الشمول المالي أنشطة منفصلة، بل جزءاً أصيلاً من التوجهات الاستراتيجية الشاملة للبنك، الهادفة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت، مع الالتزام بالأطر والتوجهات التنظيمية المحلية، وذلك من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات، وتشجيع الممارسات المصرفية المسؤولة، وتقديم خدمات عالية الجودة تركز على احتياجات العملاء.

وتناول التقرير الجهود التي يبذلها البنك في تطوير حلول مصرفية شاملة ومبتكرة، تركز على سهولة الوصول وتحفيز الاستخدام الفعلي للخدمات، ومعالجة التحديات التي قد تواجه بعض الفئات، بما في ذلك النساء، والشباب، وذوي الدخل المحدود، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمالة المنزلية، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل فتح الحسابات، وتوفير الحلول الرقمية، وبوابات الدفع، وخدمات التمويل، والاستشارات المالية المتخصصة.

الاستفادة الفعالة والمستدامة

يحرص بنك الخليج على تسهيل



بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي

نحرص دوم على جعل خدماتنا المصرفية أقرب وأسهل لجميع فئات المجتمع



المؤشر يغلق مرتفعاً 0.10% عند 11179 نقطة بعد جلسة متذبذبة

تماسك حذر في «تالسي» بمكاسب محدودة وسيولة متراجعة

الثانية، يليه سهم كيان السعودية الذي تراجع بنسبة 0.85%، رغم نشاطه في التداولات.

مستويات قياسية

سجلت ثلاثة أسهم في السوق الرئيسية مستويات عليا جديدة خلال 52 أسبوعاً، وهي سهم بترو راينغ، وسهم أديس، وسهم البحري، في دلالة واضحة على قوة الزخم الشرائي الذي تتمتع به هذه الشركات خلال الفترة الحالية، ويعكس تسجيل هذه المستويات القياسية اهتماماً متزايداً من المستثمرين بهذه الأسهم، سواء بدافع تحسن النتائج المالية، أو توقعات إيجابية بشأن نمو الإيرادات، أو ارتباطها بقطاعات استراتيجية مثل الطاقة والخدمات اللوجستية.

كما أن الوصول إلى قمم جديدة غالباً ما يعزز الثقة لدى المتعاملين، حيث يُنظر إلى هذه التحركات على أنها إشارة فنية إيجابية تدعم استمرار الاتجاه الصاعد، خاصة إذا كانت مصحوبة بارتفاع في السيولة وأحجام التداول. وفي هذا السياق، فإن استمرار هذه الأسهم في تسجيل مستويات قياسية قد يجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، سواء من المستثمرين الأفراد أو المؤسسات، وهو ما يعزز من احتمالات استمرار الأداء الإيجابي لها على المدى القصير.

السوق الموازي

على صعيد السوق الموازي، أنهى مؤشر (نمو حد أعلى) جلسة الثلاثاء على تراجع بنسبة 0.26%، بما يعادل 60.27 نقطة، ليخلق عند مستوى 22888.96 نقطة، في أداء يعكس استمرار الضغوط على أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويأتي هذا التراجع في وقت تشهد فيه هذه الشريحة من الأسهم حساسية أكبر تجاه تقلبات السيولة ومعنويات المستثمرين. ويعرف السوق الموازي بكونه أكثر تقلباً مقارنة بالسوق الرئيسية، نظراً لطبيعة الشركات المدرجة فيه، والتي غالباً ما تكون في مراحل نمو مختلفة أو ذات أحجام أعمال أصغر. وبالتالي، فإن أي تراجع في السيولة أو زيادة في حالة الحذر لدى المستثمرين ينعكس بشكل مباشر على أداء هذا السوق.

توجهات المستثمرين

يبدو أن المستثمرين في السوق السعودية يتبنون بشكل متزايد استراتيجية انتقائية، حيث يركزون على الأسهم التي تظهر أداءً مالياً قوياً أو تمتلك محفزات إيجابية واضحة، مثل النمو في الأرباح أو التوسعات المستقبلية أو العقود الجديدة.

في المقابل، يتجنب المستثمرون الأسهم التي تواجه ضغوطاً، سواء بسبب نتائج مالية ضعيفة أو غياب الرؤية المستقبلية الواضحة، وهو ما يفسر التباين الكبير في أداء الأسهم خلال الجلسة.



نظرة مستقبلية

وقد يظل المؤشر يتحرك في نطاق عرضي خلال الفترة القصيرة المقبلة، في ظل غياب محفزات قوية تدفعه لاختراق مستويات مقاومة مهمة أو التراجع إلى مستويات دعم أدنى. ويعتمد ذلك بشكل كبير على قدرة السوق على جذب سيولة جديدة، بالإضافة إلى تحسن معنويات المستثمرين.

من المتوقع أن يستمر التذبذب في أداء السوق خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل استمرار إعلان نتائج الشركات، والتي قد تحمل مفاجآت إيجابية أو سلبية تؤثر على تحركات الأسهم. كما تلعب العوامل الاقتصادية العالمية، مثل أسعار النفط والسياسات النقدية، دوراً مهماً في تحديد اتجاه السوق.

السيولة تتراجع إلى 5.35 مليار ريال بانخفاض ملحوظ عن الجلسة السابقة وسط حذر المتعاملين

قطاع التأمين يقود المكاسب بنسبة 1.22% بدعم نشاط ملحوظ في التداولات والسيولة

الخاسرون

في المقابل، تصدر سهم لجام للرياضة قائمة الخاسرين بعد تراجع بنسبة 9.96%، وذلك عقب إعلان الشركة عن نتائجها المالية الأولية للربع الأول من عام 2026، بالإضافة إلى إعلان توزيع أرباح نقدية، وهو ما قد يكون دفع بعض المستثمرين إلى جني الأرباح.

كما انخفض سهم الصناعات الكهربائية بنسبة 3.77% ليصل إلى 17.1 ريال، بعد إعلان نتائجها المالية، فيما تراجع سهم أبو معطي بنسبة 3.68% ليخلق عند 41.34 ريال.

نشاط السيولة

من حيث نشاط السيولة، تصدر سهم مصرف الراجحي القائمة بقيمة تداول بلغت 377.04 مليون ريال، ما يعكس استمرار الاهتمام بهذا السهم القيادي. وجاء سهم أرامكو السعودية في المرتبة الثانية بقيمة تداول بلغت 293.63 مليون ريال، مع ارتفاع نسبهته 0.73%، ما ساهم في دعم المؤشر.

كما حل سهم الكيمياء في المرتبة الثالثة بسيولة بلغت 252.55 مليون ريال، مدعوماً بارتفاعه الملحوظ.

نشاط الكميات

أما من حيث الكميات، فقد تصدر سهم أمريكانا القائمة بتداول بلغ 62.25 مليون سهم، ما يعكس نشاطاً كبيراً في هذا السهم.

وجاء سهم الكيمياء في المرتبة

كما تراجع قطاع الإعلام والترفيه بنسبة 1.58%، في حين سجل قطاع المرافق العامة انخفاضاً بنسبة 1.15%، وهو ما يشير إلى ضغوط على القطاعات ذات الطابع الدفاعي أو المرتبطة بالخدمات الأساسية.

تحركات الأسهم

على مستوى الأسهم، شهدت الجلسة تحركات قوية في بعض الشركات، حيث تصدر سهم أسمنت أم القرى قائمة الراجحين بعد ارتفاعه بنسبة 10% ليخلق عند 13.09 ريال، مستفيداً من الزخم الشرائي.

كما صعد سهم الشركة الكيمائية السعودية القابضة بنسبة 6.14% ليصل إلى 8.64 ريال، مدعوماً بنشاط ملحوظ في التداولات.

وسجل سهم بترو راينغ ارتفاعاً بنسبة 4.74% ليخلق عند 14.57 ريال، في حين ارتفع سهم أديس بنسبة 4.47% ليخلق عند 19.38 ريال، وهو ما يعكس اهتمام المستثمرين بأسهم الطاقة والخدمات المرتبطة بها.

سهم مصرف الراجحي، الذي تصدر قائمة الأسهم الأعلى من حيث السيولة بقيمة بلغت 377.04 مليون ريال، مع استقرار سعره عند 69.1 ريال.

ضغوط القطاعات

في المقابل، شهدت عدة قطاعات تراجعاً ملحوظاً، حيث تصدر قطاع السلع الرأسمالية قائمة الخاسرين بانخفاض نسبهته 1.75%، ما يعكس تأثير هذا القطاع بالضغوط الاقتصادية أو تراجع الطلب.

دعم المؤشر خلال الجلسة، حيث تصدر قطاع التأمين قائمة الراجحين بارتفاع نسبهته 1.22%، مدعوماً بسيولة بلغت 203.06 مليون ريال، ما يعكس اهتماماً متزايداً بأسهم هذا القطاع.

وجاء قطاع الطاقة في المرتبة الثانية بارتفاع نسبهته 0.84%، مدعوماً بنشاط ملحوظ في سهم أرامكو السعودية، الذي يعد من أبرز الأسهم القيادية المؤثرة في المؤشر، حيث سجل سيولة بلغت 293.63 مليون ريال.

أما قطاع البنوك، فقد سجل ارتفاعاً محدوداً بنسبة 0.29%، مدعوماً بنشاط

أنهى المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية (تالسي) تعاملات جلسة الثلاثاء باللون الأخضر، في أداء يعكس حالة من التماسك النسبي رغم الضغوط البيعية التي طغت على عدد كبير من الأسهم. فقد أغلق المؤشر عند مستوى 11179.95 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 11.44 نقطة، بما يعادل 0.10%، وهي نسبة محدودة لكنها تعكس قدرة السوق على الحفاظ على مسار إيجابي في ظل تذبذبات ملحوظة خلال الجلسة.

افتتح المؤشر التداولات عند مستوى 11199.13 نقطة، قبل أن يتعرض لبعض الضغوط التي دفعته للتراجع نحو أدنى مستوى عند 11,177.66 نقطة، ثم يعاود الارتفاع تدريجياً ليصل إلى أعلى مستوى عند 11,223.14 نقطة، في نطاق تذبذب بلغ 45.48 نقطة. هذا النطاق يعكس حالة من التردد بين المشترين والبائعين، حيث لم يتمكن أي طرف من فرض سيطرته الكاملة على مسار السوق.

حركة السيولة

شهدت الجلسة تراجعاً في قيم التداول مقارنة بجلسة الاثنين، حيث بلغت السيولة الإجمالية نحو 5.35 مليار ريال، مقابل 6.09 مليار ريال في الجلسة السابقة. كما انخفضت الكميات المتداولة إلى 328.69 مليون سهم، مقارنة بـ 374.52 مليون سهم.

هذا التراجع في السيولة يعكس حالة من الحذر لدى المستثمرين، خاصة في ظل ترقب نتائج الشركات والتطورات الاقتصادية، حيث يميل المتعاملون إلى تقليص مراكزهم أو إعادة توزيعها بدلاً من الدخول بقوة في السوق.

اتساع التراجع

رغم إغلاق المؤشر في المنطقة الخضراء، إلا أن الصورة الداخلية للسوق كانت تميل إلى السلبية، حيث تراجعت أسهم 178 شركة مقابل ارتفاع 84 شركة فقط، فيما استقرت 7 شركات دون تغيير.

هذا التباين يعكس أن الارتفاع العام للمؤشر جاء مدفوعاً بعدد محدود من الأسهم القيادية أو القطاعات المؤثرة، في حين أن غالبية الأسهم شهدت ضغوطاً بيعية، وهو ما يشير إلى ضعف الاتساع السوقي.

دعم القطاعات

لعبت ثلاثة قطاعات رئيسية دوراً في

قراءة تحليلية

ضعف الاتساع السوقي، وهي حالة قد تشير إلى أن الصعود الحالي يفتقر إلى الزخم الكافي لاستمرار بقوة، ما لم تنضم إليه شريحة أوسع من الأسهم. وفي مثل هذه الحالات، يصبح السوق أكثر عرضة للتقلبات، حيث يمكن لأي ضغوط على الأسهم القيادية أن تؤدي إلى تراجع سريع في المؤشر.

يعكس أداء السوق خلال جلسة الثلاثاء حالة من التوازن الحذر، حيث تمكن المؤشر من تحقيق مكاسب طفيفة رغم تراجع غالبية الأسهم، وهو ما يشير إلى اعتماد السوق بشكل ملحوظ على عدد محدود من الأسهم القيادية في دعم المؤشر. هذا التباين بين أداء المؤشر وأداء معظم الأسهم يعكس

أكثر الشركات انخفاضاً

التغيير	2026/04/28	2026/04/27	الشركة	الترتيب
13.06 120.2 24 80.00 (% 9.96)	88.85	17.77	لجام للرياضة	1
72.15 37.77 38 158.15 185.21	17.10	42.92	الصناعات الكهربائية	2
7 2 99.99 84.81 109 35.98 (% 2.94)	41.34	26.50	أبو معطي	3
21 58 4 19.99 (% 2.81)	17.10	19.54	نسيج	4
46 N N (% 2.71)	16.17	16.62	نماء للكيمويات	5
7 99.99 84.81 109 35.98 (% 2.68)	5.81	5.97	سينومي ريتيل	6
1 13.06 65 32.77 301.21 17.81 (% 2.68)	7.27	7.47	المرکز الكندي الطبي	7
73 84.81 109 35.98 (% 2.67)	14.58	14.98	الأندية للرياضة	8
72 D (% 2.63)	37.00	38.00	جيسكو	9
			ينساب	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغيير	2026/04/28	2026/04/27	الشركة	الترتيب
13.06 120.2 24 80.00 (% 10.00)	13.09	11.90	أسمنت أم القرى	1
72.15 37.77 38 158.15 185.21	8.64	8.14	الكيمائية	2
7 2 99.99 84.81 109 35.98 (% 5.13)	25.84	24.58	يو سي أي سي	3
21 58 4 19.99 (% 5.05)	21.85	20.80	وفرة	4
46 N N (% 4.74)	14.57	13.91	بترو راينغ	5
7 99.99 84.81 109 35.98 (% 4.47)	19.38	18.55	أديس	6
1 13.06 65 32.77 301.21 17.81 (% 4.35)	14.16	13.57	جاهز	7
73 84.81 109 35.98 (% 3.39)	36.00	34.82	البحري	8
72 D (% 3.26)	61.80	59.85	صالح الراشد	9
	54.00	52.30	أنابيب السعودية	10

بدعم البنوك رغم ضغوط العقار والاستثمار

سوق أبوظبي يتماشى قرب 9800 نقطة

2 الأسهم القيادية المصرفية تقود الصعود مع تحسن أداء أبوظبي الأول والتجاري

1 المؤشر يرتفع 0.1% إلى 9836 نقطة وسط تداولات تتجاوز مليار درهم

لتعزيز الاتجاه الصاعد.

توقعات المرحلة المقبلة

من المتوقع أن يستمر سوق أبوظبي في التحرك ضمن نطاق عرضي خلال الفترة المقبلة، مع ميل طفيف للصعود في حال استمرار دعم الأسهم القيادية، خاصة في القطاع المصرفي.

وقد ينجح المؤشر في اختبار مستويات أعلى من 9900 نقطة في حال تحسن شهية المستثمرين وزيادة السيولة، بينما قد يواجه ضغوطاً في حال استمرار التراجعات في قطاعي العقارات والاستثمار.

بشكل عام، يعكس أداء جلسة الثلاثاء سوقاً متمسكاً، لكنه يحتاج إلى محفزات أقوى لدفعه نحو اتجاه صاعد أكثر وضوحاً، خاصة في ظل التحديات الإقليمية والتباين في أداء القطاعات المختلفة.

تحريك السوق، خاصة في الفترات التي يغيب فيها الزخم عن الأسهم القيادية.

حالة من التباين الواضح

يعكس أداء سوق أبوظبي خلال جلسة الثلاثاء حالة من التباين الواضح، حيث تمكن المؤشر من تحقيق مكاسب طفيفة بدعم من الأسهم القيادية، في مقابل ضغوط بيعية على عدد كبير من الأسهم الأخرى.

ويشير هذا التباين إلى أن السوق لا يزال في مرحلة تجميع، حيث يفضل المستثمرون الدخول بشكل تدريجي وانتقائي، مع التركيز على الأسهم الأكثر استقراراً من حيث الأداء المالي.

كما أن استمرار السيولة عند مستويات تتجاوز مليار درهم بعد مؤشراً إيجابياً، لكنه يحتاج إلى توجيه أكثر نحو الأسهم القيادية

الأسعار المنخفضة. ويشير هذا الأداء إلى أن قطاعي العقارات والاستثمار يواجهان تحديات قصيرة الأجل، خاصة في ظل تذبذب شهية المستثمرين تجاه هذه الفئة من الأسهم.

الأسهم الأكثر نشاطاً

تصدر سهم بنك الاستثمار قائمة الأسهم الأكثر تداولاً خلال الجلسة، بعد أن سجل قفزة قوية بنسبة 12.1% ليغلق عند 0.037 درهم، مع تداولات ضخمة تجاوزت 179 مليون سهم.

ويعكس هذا النشاط الاستثنائي اهتماماً كبيراً من قبل المستثمرين بالسهم، سواء بدافع المضاربة أو التوقعات بتحسين أدائه، ما ساهم في تعزيز مستويات السيولة في السوق بشكل عام.

كما يبرز هذا الأداء الدور المتزايد للأسهم ذات السيولة المرتفعة في

الاقتصادية وارتفاع مستويات الربحية لدى البنوك الكبرى.

الأسهم الضاغطة على السوق

في المقابل، تعرضت بعض الأسهم لضغوط بيعية أثرت على أداء السوق، حيث تراجع سهم الدار العقارية بنسبة 0.4% ليغلق عند 8.15 درهم، رغم تسجيله تداولات مرتفعة تجاوزت 17 مليون سهم، ما يشير إلى وجود عمليات جني أرباح على السهم.

كما انخفض سهم إشراق للاستثمار بنسبة 2.9% ليغلق عند 0.408 درهم، مع تداولات قاربت 22 مليون سهم، في ظل استمرار الضغوط على أسهم الاستثمار.

وسجل سهم منازل تراجعاً أكبر بنسبة 4.6% ليغلق عند 0.248 درهم، مع تداولات تجاوزت 37 مليون سهم، ما يعكس استمرار الضغوط على بعض الأسهم ذات

الأسهم ذات الوزن الكبير، في حين تعاني شريحة واسعة من الأسهم من ضغوط بيعية متفاوتة.

أداء الأسهم القيادية

دعمت الأسهم المصرفية أداء السوق خلال الجلسة، حيث ارتفع سهم بنك أبوظبي التجاري بنسبة 1% ليغلق عند 13.90 درهم، مع تداولات قاربت 7 ملايين سهم، ما يعكس استمرار الاهتمام بهذا السهم من قبل المستثمرين.

كما صعد سهم بنك أبوظبي الأول بنسبة 0.4% ليغلق عند 18.20 درهم، مع تداولات قاربت 5 ملايين سهم، في إشارة إلى استمرار الزخم الإيجابي في القطاع المصرفي، الذي يُعد أحد الركائز الأساسية لدعم المؤشر.

ويعكس أداء هذه الأسهم الثقة النسبية في القطاع البنكي، خاصة في ظل استقرار المؤشرات

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات جلسة الثلاثاء على ارتفاع طفيف، في ظل أداء متباين للأسهم القيادية، وسط استمرار حالة الترقب لدى المستثمرين وتباين توجهات السيولة بين القطاعات المختلفة.

وسجل مؤشر السوق ارتفاعاً بنسبة 0.1%، بما يعادل نحو 8 نقاط، ليغلق عند مستوى 9836 نقطة، وهو ما يعكس قدرة السوق على الحفاظ على مساره الإيجابي رغم الضغوط التي شهدتها بعض الأسهم، خاصة في قطاعي العقارات والاستثمار.

جاء صعود المؤشر بدعم محدود من الأسهم القيادية في القطاع المصرفي، والتي تمكنت من تعويض جزء من التراجعات التي سجلتها أسهم أخرى، ليظل السوق في نطاق حركة ضيقة تعكس حالة من التوازن بين قوى الشراء والبيع.

ويشير هذا الأداء إلى أن السوق لا يزال يتحرك ضمن اتجاه عرضي ماثل للصعود، حيث تسيطر التحركات الانتقائية على قرارات المستثمرين، في ظل غياب محفزات قوية تدفع السوق إلى تسجيل مكاسب أكبر.

السيولة وحركة التداول

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 1.05 مليار درهم، وهو مستوى جيد نسبياً يعكس استمرار تدفق السيولة إلى السوق، رغم التباين الواضح في أداء الأسهم.

ومن حيث النشاط، تم تداول أسهم 97 شركة خلال الجلسة، ارتفعت منها أسهم 29 شركة، مقابل تراجع أسهم 50 شركة، فيما استقرت أسهم 18 شركة دون تغيير، وهو ما يعكس سيطرة الاتجاه السلبي على عدد أكبر من الأسهم، رغم ارتفاع المؤشر العام. ويؤكد هذا التباين أن الارتفاع الحالي مدفوع بعدد محدود من

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/28	2026/04/27	الشركة	1
12.12%	0.04	0.03	بنك الاستثمار	1
9.43%	45.50	41.58	أوراسكوم	2
8.00%	1.08	1.00	أسمنت الخليج	3
3.59%	5.48	5.29	أدنوك للإمداد والخدمات	4
3.50%	1.48	1.43	سبيس 42	5
2.73%	3.39	3.30	فيرتيغلوب	6
2.33%	2.20	2.15	جي اف اتش للالاية	7
2.18%	2.34	2.29	الخليج للمشاريع الطبية	8
1.66%	3.07	3.02	قيادة السيارات	9
1.64%	1.86	1.83	أمريكانا للمطاعم	10

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/28	2026/04/27	الشركة	1
4.89%	7.58	7.97	ألفاظي القابضة	1
4.62%	0.25	0.26	منازل العقارية	2
4.57%	1.67	1.75	دار التأمين	3
2.88%	1.35	1.39	العربي للتحد	4
2.86%	0.41	0.42	إشراق للاستثمار	5
2.78%	1.05	1.08	جلفار	6
2.74%	3.19	3.28	ايبكس للاستثمار	7
2.46%	11.12	11.40	غذاء القابضة	8
2.44%	2.00	2.05	الصبر مارين	9
1.90%	19.60	19.98	إن إم دي سي جروب	10

يمر عبره خمس الغاز المسال عالمياً، ما يضغط الأسعار ويرفعها.

عبور أول ناقلة غاز مسال مضيق هرمز منذ اندلاع الحرب



سجل مضيق هرمز عبور أول ناقلة غاز طبيعي مسال منذ اندلاع الحرب في الشرق الأوسط، في تطور يعكس بداية عودة جزئية لحركة الملاحة بعد توقف شبه كامل استمر خلال الشهرين الماضيين، وسط ترقب شديد في أسواق الطاقة العالمية لأي تحسن في تدفقات الإمدادات.

وبحسب بيانات تتبع السفن، فقد عبرت ناقلة الغاز «مبارز» التابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) مضيق هرمز، بعد أن أبحرت محملة من منشأة جزيرة داس في الإمارات في أوائل مارس، قبل أن تتوقف إشاراتنا لفترة داخل مياه الخليج.

وأظهرت البيانات أن الناقلة عادت للظهور لاحقاً شرق الهند وأواخر أبريل، في طريق يُعتقد أنه متجه إلى الصين، مع توقع وصولها خلال منتصف مايو. وكانت الناقلة قد أوقفت إرسال إشارات التتبع خلال وجودها في الخليج، وهي ممارسة شائعة في مناطق التوتر أو أثناء

يومياً عبر المضيق. وتشير البيانات إلى أن وجهة الناقلة الحالية هي الصين، فيما لم تصدر شركة «أدنوك» تعليقاً رسمياً حول تفاصيل الرحلة، وسط استمرار حالة الحذر في أسواق الشحن العالمية.

اضطراب في الملاحة فيه عامل ضغط مباشر على الأسواق وأسعار الطاقة. ورغم هذا العبور، لا تزال عدة ناقلات غاز راسية داخل مياه الخليج دون حركة، في حين كانت الحركة الطبيعية قبل الحرب تشهد عبور نحو ثلاث ناقلات غاز مسال

بين إيران والولايات المتحدة، أدت إلى توقف شبه كامل في حركة ناقلات الغاز خلال الفترة الماضية. ويُعد المضيق أحد أهم الممرات الاستراتيجية للطاقة عالمياً، إذ يمر عبره نحو خمس إمدادات الغاز الطبيعي المسال، ما يجعل أي

العبور عبر المضائق الحساسة، ما جعل تتبع مسارها محل مراقبة دقيقة من شركات الملاحة. ويأتي هذا التطور في وقت شهد فيه مضيق هرمز تراجعاً حاداً في حركة الشحن، وسط قيود وتوترات متصاعدة

المؤشر يغلق منخفضاً وسط ترقب المستثمرين للتطورات الجيوسياسية

ضغوط القياديات تكبح سوق دبي

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات جلسة الثلاثاء على انخفاض طفيف، في مشهد يعكس حالة من التوازن الحذر بين قوى الشراء والبيع، حيث لم تكن الضغوط البيعية كافية لإحداث تراجع حاد، لكنها في الوقت ذاته حدت من قدرة السوق على مواصلة الارتفاع. ويأتي هذا الأداء في ظل بيئة استثمارية مشوبة بالتوترات الجيوسياسية الإقليمية، إلى جانب استمرار حالة عدم اليقين بشأن مسار التهديد السياسي، وهو ما انعكس مباشرة على شهية المستثمرين للمخاطرة.

خسائر في القيمة السوقية

تراجعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بنحو 3.329 مليار درهم، لتصل إلى 943.202 مليار درهم، مقارنة بـ 946.531 مليار درهم في الجلسة السابقة. ويُعد هذا التراجع انعكاساً مباشراً للضغوط التي تعرضت لها بعض الأسهم

مستويات الإغلاق والسيولة

أغلق المؤشر العام عند مستوى 5857.83 نقطة، متراجفاً بنحو 12.79 نقطة، أي ما يعادل 0.218 %، وهو تراجع محدود من حيث النسبة لكنه يعكس ضغوطاً متفرقة على الأسهم القيادية.

والانتقائية، تركزت في أسهم معينة بعد موجات صعود سابقة، وهو أمر طبيعي في سياق الحركة التصحيحية للأسواق.

صفقة كبيرة تعزز النشاط

شهدت الجلسة تنفيذ صفقة كبيرة على سهم «شركة الخليج للملاحة القابضة»، حيث تم تداول 21.500 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 59.340 مليون درهم، عند سعر 2.760 درهم للسهم. وتُعد هذه الصفقة من أبرز أحداث الجلسة، إذ ساهمت في رفع مستويات السيولة، وعكست اهتماماً مؤسسياً بالسهم.

وغياباً ما تعكس مثل هذه الصفقات تحركات استثمارية استراتيجية من قبل مستثمرين كبار، سواء بهدف إعادة هيكلة المحافظ أو اقتناص فرص عند مستويات سعرية معينة.

الكبرى، خاصة في القطاع المالي، الذي يُعد من أبرز مكونات المؤشر العام. ورغم أن هذا الانخفاض لا يُعد كبيراً مقارنة بحجم السوق، إلا أنه يعكس حساسية المستثمرين للأخبار والتطورات الخارجية، خصوصاً في ظل الترابط المتزايد بين الأسواق الإقليمية والعالمية.

تباين واضح في حركة الأسهم

على مستوى أداء الأسهم، مالت الكفة نحو التراجع، حيث انخفضت أسعار 26 شركة، مقابل ارتفاع 18 شركة، فيما استقرت أسعار 10 شركات دون تغيير. ويعكس هذا التباين حالة من عدم اليقين، حيث يفضل المستثمرون التريث وعدم اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة في الوقت الراهن. وتشير هذه الأرقام إلى أن السوق لم يكن في حالة بيع جماعي، بل شهد عمليات جني أرباح

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم «الشركة الوطنية للتأمينات العامة» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بعد أن انخفض بنسبة 4.84 % ليغلق عند 5.50 درهم. ويأتي هذا التراجع في سياق ضغوط بيعية على بعض أسهم قطاع التأمين، والتي قد تكون مرتبطة بعمليات جني أرباح أو إعادة تقييم للأسهم بعد ارتفاعات سابقة. كما شهدت قائمة التراجعات دخول عدد من الأسهم الأخرى التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بحالة الحذر العامة في السوق، خاصة تلك التي لا تحظى بزخم سيولة قوي.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

في المقابل، تصدر سهم «الشركة الوطنية الدولية القابضة» قائمة الأسهم المرتفعة، بعد أن سجل ارتفاعاً قوياً بنسبة 14.53 % ليغلق عند 1.97 درهم. ويعكس هذا الأداء وجود فرص انتقائية في السوق، حيث تمكنت بعض الأسهم من تحقيق مكاسب لافتة رغم التراجع العام. وغالباً ما ترتبط مثل هذه الارتفاعات بعوامل خاصة بكل شركة، مثل أخبار إيجابية أو توقعات بتحسين الأداء المالي، ما يدفع المستثمرين إلى زيادة الطلب على السهم.

أداء القطاعات

شهدت القطاعات في سوق دبي المالي أداءً متبايناً، حيث تصدر قطاع الخدمات الاستهلاكية قائمة الارتفاعات بنسبة 2.578 %، مدعوماً بأداء إيجابي لبعض الشركات المرتبطة بالإنفاق الاستهلاكي، والذي يظل أحد المحركات المهمة للنمو الاقتصادي. في المقابل، تعرض القطاع المالي لضغوط، متراجفاً بنسبة 0.521 %، وهو ما كان له تأثير مباشر على المؤشر العام، نظراً للوزن الكبير لهذا القطاع في تركيبة السوق، ويعكس هذا التراجع حالة الحذر تجاه الأسهم المصرفية والمالية، في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية الإقليمية المعقدة.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/04/27	2026/04/28	التغير
1 الوطنية للتأمينات العامة	5.78	5.50	(4.84%)
2 اكتتاب	0.47	0.45	(3.43%)
3 تعليم القابضة	3.37	3.26	(3.26%)
4 أليك القابضة	1.39	1.35	(2.88%)
5 مخازن	1.60	1.56	(2.50%)
6 دريك أند سكل	0.25	0.24	(2.43%)
7 الإمارات دبي الوطني	30.36	29.74	(2.04%)
8 الإتحاد العقارية	0.75	0.74	(1.87%)
9 مجموعة نيكوم	3.39	3.33	(1.77%)
10 أرامكس	1.80	1.77	(1.67%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/04/27	2026/04/28	التغير
1 وطنية د ق	1.72	1.97	14.53%
2 دبي للمطبات	20.28	22.00	8.48%
3 طلبات	0.85	0.89	4.83%
4 سلامة	0.53	0.55	2.63%
5 باركن	5.17	5.22	0.97%
6 الاتصالات للتكاملة - دو	10.70	10.80	0.93%
7 الإمارات ريم للاستثمار	2.29	2.31	0.87%
8 سبينس	1.21	1.22	0.83%
9 بي اتش ام كابتال للخدمات المالية	1.34	1.35	0.75%
10 سالك	5.61	5.65	0.71%

المؤشر «مسقط 30» يغلق مرتفعاً 1.1 % مع تحسن ملحوظ في التداولات

بورصة مسقط تنتعش بدعم الخدمات والقطاع المالي

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات جلسة الثلاثاء على ارتفاع ملحوظ، ليواصل أداءه الإيجابي مدعوماً بتحسين شهية المستثمرين وعودة النشاط إلى عدد من الأسهم القيادية، في ظل ارتفاع واضح في مستويات السيولة وأحجام التداول، ما يعكس تحسناً نسبياً في الثقة بالسوق خلال الفترة الحالية. وسجل المؤشر العام مكاسب بنسبة 1.1 % ليغلق عند مستوى 8,228.2 نقطة، رابحاً 88.67 نقطة مقارنة بإغلاقه في جلسة الاثنين، وهو ما يعكس تحركاً صعودياً مدعوماً بأداء إيجابي لقطاعي الخدمات والقطاع المالي، مقابل تراجع محدود في قطاع الصناعة.

أداء إيجابي

كان قطاع الخدمات المحرك الرئيسي لصعود السوق خلال الجلسة، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 1.08 %، مدفوعاً بالأداء القوي لعدد من الأسهم المرتبطة بالطاقة

المؤشر العام، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 0.68 %، مدفوعاً بمكاسب قوية لعدد من الأسهم، وعلى رأسها سهم مسقط للتأمين الذي تصدر قائمة الراجحين بارتفاع كبير بلغ 9.82 %، في أداء لافت يعكس اهتمام المستثمرين بأسهم التأمين خلال الجلسة. كما سجل سهم المركز المالي ارتفاعاً قوياً بنسبة 9.35 %، ما يعكس عودة السيولة إلى بعض الأسهم المتوسطة، في ظل تحركات مضاربية نشطة أو إعادة تموضع من قبل المستثمرين.

ويأتي هذا الأداء في وقت يواصل فيه القطاع المالي الاستفادة من استقرار البيئة الاقتصادية، وتحسن مستويات الإقراض، إضافة إلى توقعات إيجابية بشأن نتائج الشركات، خاصة مع استمرار النشاط في القطاعات غير النفطية.

ضغوط محدودة

القطاع المالي يعزز المكاسب

في المقابل، لم يخل المشهد من بعض الضغوط، حيث تراجع مؤشر قطاع

الصناعة بنسبة 0.37 %، متأثراً بأداء سلبي لعدد من الأسهم الصناعية. وتصدر سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية قائمة المتراجحين، بعدما هبط بنسبة 6.45 %، في ظل ضغوط بيعية قد تكون مرتبطة بجني الأرباح أو بتراجع الطلب على منتجات القطاع.

كما تأثر القطاع أيضاً بانخفاض سهم المدينة للاستثمار القابضة بنسبة 2.7 %، ما ساهم في الحد من المكاسب الإجمالية للسوق، رغم الأداء الإيجابي لباقي القطاعات. ويعكس هذا التباين استمرار حالة الانتقائية بين المستثمرين، مع تركيز السيولة على الأسهم ذات الزخم أو المرتبطة بقطاعات أكثر نشاطاً.

قفزة قوية في السيولة

من أبرز ملامح جلسة الثلاثاء الارتفاع الكبير في مستويات السيولة، حيث قفز حجم التداول بنسبة 68.78 % ليصل

إلى 286.47 مليون ورقة مالية، مقارنة بـ 169.72 مليون ورقة في الجلسة السابقة، وهو ما يعكس عودة ملحوظة للنشاط في السوق.

كما ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 61.79 % لتسجل 93.79 مليون ريال، مقابل 57.97 مليون ريال في جلسة الاثنين، في مؤشر واضح على زيادة اهتمام المستثمرين وارتفاع وتيرة التداول. ويُعد هذا الارتفاع في السيولة عاملاً إيجابياً، إذ يعزز من قدرة السوق على مواصلة الصعود، خاصة إذا ما تزامن مع استمرار تحسن معنويات المستثمرين وتدفق الاستثمارات.

بنك صحار الدولي يتصدر النشاط

على مستوى الأسهم، تصدر سهم بنك صحار الدولي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم والقيمة، حيث تم تداول 105.93 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 24.75 مليون ريال، ما يعكس اهتماماً كبيراً بالسهم خلال الجلسة.

ويأتي هذا النشاط في ظل تحركات لافتة في أسهم القطاع المصرفي، والتي غالباً ما تستقطب شريحة واسعة من المستثمرين نظراً لتقلها في المؤشر العام وتأثيرها المباشر على اتجاه السوق.

حالة من التفاؤل الحذر

يعكس الأداء العام لبورصة مسقط خلال جلسة الثلاثاء حالة من التفاؤل الحذر، حيث نجح المؤشر في تحقيق مكاسب مدعومة بارتفاعات في القطاعات الرئيسية، بالتزامن مع تحسن واضح في مستويات السيولة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم خلال الجلسات المقبلة، خاصة إذا ما حافظت القطاعات القيادية على أدائها الإيجابي، واستمرت التدفقات النقدية في دعم السوق. ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة، لا سيما في ظل التذبذبات التي قد تشهدها بعض القطاعات، بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية مثل أسعار النفط والتطورات الاقتصادية العالمية.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/04/27	2026/04/28	التغير
1 صلالة لخدمات اللوائن	0.616	0.600	(2.60%)
2 بنك ظفار	0.217	0.214	(1.38%)
3 أبراج لخدمات الطاقة	0.435	0.429	(1.38%)
4 الأنوار لبلاط السيراميك	0.192	0.190	(1.04%)
5 الجزيرة للخدمات	0.289	0.287	(0.69%)
6 بنك مسقط	0.473	0.470	(0.63%)
7 أسمنت عمان	0.553	0.550	(0.54%)
8 لها للسيراميك	0.271	0.270	(0.37%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/04/27	2026/04/28	التغير
1 الأسماك العمانية	0.026	0.027	3.85%
2 سيميكورب صلالة	0.224	0.231	3.13%
3 عمان والإمارات	0.170	0.175	2.94%
4 أوكيو للصناعات الأساسية	0.302	0.310	2.65%
5 عمانتيل	1.517	1.555	2.50%
6 المدينة تكافل	0.120	0.123	2.50%
7 العنقاء للطاقة	0.214	0.218	1.87%
8 جلفار للهندسة و اللقاولات	0.176	0.179	1.70%
9 أومنفست	0.384	0.390	1.56%
10 البانبة للطاقة	0.193	0.196	1.55%

المؤشر يتراجع 0.18% عند مستوى 10622 نقطة وسط تداولات نشطة

بورصة قطر تحت ضغط جنبي الأرباح رغم انتعاش السيولة

أنهت بورصة قطر تعاملات جلسة الثلاثاء على تراجع طفيف، في ظل حالة من الترقب الحذر التي تسيطر على سلوك المستثمرين، بالتزامن مع استمرار التحديات الجيوسياسية في المنطقة، وهو ما انعكس على أداء المؤشر العام رغم تحسن ملحوظ في مستويات السيولة وأحجام التداول. وجاء هذا التراجع في وقت تصدر فيه سهم شركة بلدنا نشاط التداولات من حيث الكميات والقيم، ما يعكس استمرار التركيز على الأسهم ذات الزخم التشغيلي والنتائج الإيجابية.

أداء المؤشر

سجل المؤشر العام للبورصة انخفاضاً بنسبة 0.18%، ليغلق عند مستوى 10622.63 نقطة، فاقداً نحو 19.27 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة. ويعكس هذا التراجع الحدود حالة من التوازن النسبي بين قوى الشراء والبيع، حيث لم تشهد السوق ضغوطاً بيعية حادة، بل اتسم الأداء بنوع من الحذر المدروس، خاصة في ظل غياب

محفزات قوية تدفع المؤشر نحو اتجاه صاعد واضح.

ويأتي هذا الأداء في سياق تحركات عرضية تشهد الأسواق الخليجية عموماً خلال الفترة الحالية، حيث تتأثر بالتطورات السياسية والاقتصادية العالمية، إضافة إلى ترقب المستثمرين لنتائج الشركات الفصلية التي تمثل أحد أهم محددات اتجاهات السوق في المدى القصير.

تباين القطاعات

على مستوى القطاعات، سادت حالة من التباين الواضح، حيث تراجعت أربعة قطاعات رئيسية، في مقدمتها قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية الذي انخفض بنسبة 0.76%، متأثراً بضعف على بعض الأسهم القيادية داخله. كما شهدت قطاعات أخرى تراجعاً متفاوتاً، ما ساهم في الضغط على المؤشر العام. في المقابل، ارتفعت ثلاثة قطاعات، تصدرها قطاع التأمين الذي حقق مكاسب بنسبة 2.15%،

مدعوماً بأداء إيجابي لعدد من أسهمه، وعلى رأسها سهم شركة قطر للتأمين، الذي سجل ارتفاعاً لافتاً. ويعكس هذا الأداء استمرار جاذبية قطاع التأمين بالنسبة للمستثمرين، خاصة في ظل توقعات بتحسّن النتائج المالية واستقرار بيئة الأعمال.

السيولة والتداولات

رغم تراجع المؤشر، شهدت الجلسة نشاطاً ملحوظاً في مستويات السيولة، حيث ارتفعت قيمة التداولات إلى 511.11 مليون ريال، مقارنة بـ 449.08 مليون ريال في الجلسة السابقة، ما يمثل زيادة تعكس دخول سيولة انتقائية إلى السوق. كما ارتفعت أحجام التداول لتصل إلى 239.13 مليون سهم، مقابل 209.72 مليون سهم في جلسة الاثنين، في حين زاد عدد الصفقات المنفذة إلى 28.67 ألف صفقة، مقارنة بـ 21.31 ألف صفقة. وتشير هذه الأرقام إلى تحسن ملحوظ في وتيرة التداول، وهو ما قد يعكس تحركات نشطة من قبل

أداء الأسهم

على صعيد أداء الأسهم، غلب اللون الأحمر على معظم الشركات المدرجة، حيث تراجعت أسعار 28 سهماً، مقابل ارتفاع 20 سهماً، بينما استقرت أسعار 7 أسهم دون تغيير. ويعكس هذا التوزيع حالة من الضغوط البيعية المتوسطة التي طالت شريحة واسعة من الأسهم. وتصدر سهم بلدنا قائمة التراجعات بنسبة 7.17%، رغم تصدره نشاط التداولات، وهو ما قد يشير إلى عمليات جني أرباح بعد موجة من الارتفاعات السابقة، خاصة عقب إعلان الشركة عن

نمو أرباحها بنسبة 6% في الربع الأول. وغالباً ما تشهد الأسهم التي تحقق نتائج إيجابية ضغوطاً بيعية قصيرة الأجل نتيجة قيام بعض المستثمرين بتسييل مكاسبهم.

في المقابل، جاء سهم شركة قطر للتأمين على رأس قائمة الراحين، مرتفعاً بنسبة 4.37%، مستفيداً من توجه السيولة نحو قطاع التأمين، إضافة إلى توقعات إيجابية بشأن أداء الشركة.

نشاط سهم بلدنا

استحوذ سهم بلدنا على النصيب الأكبر من التداولات، حيث بلغ حجم التداول عليه نحو 83.78 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 116.86 مليون ريال، ما يجعله الأكثر نشاطاً من حيث الكميات والقيم على حد سواء.

ويعكس هذا النشاط الكبير اهتمام المستثمرين بالسهم، خاصة في ظل إعلان الشركة عن نتائج مالية إيجابية للربع الأول، حيث سجلت نمواً في الأرباح بنسبة 6%. إلا أن التراجع الذي شهده السهم خلال الجلسة يشير إلى أن السوق قد يكون استوعب هذه النتائج مسبقاً، ما دفع بعض المتعاملين إلى جني الأرباح.

حالة من الترقب والحذر

بوجه عام، يمكن القول إن أداء بورصة قطر خلال جلسة الثلاثاء يعكس حالة من الترقب والحذر، مع ميل طفيف نحو التراجع، في ظل غياب محفزات قوية تدعم الصعود. وفي المقابل، فإن تحسن السيولة وأحجام التداول يعد مؤشراً إيجابياً نسبياً، قد يمهد لتحركات أكثر وضوحاً خلال الجلسات المقبلة.

كما أن التباين القطاعي يعكس استمرار حالة الانتقائية في السوق، حيث يركز المستثمرون على القطاعات والأسهم التي تتمتع بأساسيات قوية أو توقعات نمو إيجابية، مثل قطاع التأمين وبعض الشركات التي أعلنت عن نتائج مالية جيدة. وفي ظل هذه المعطيات، من المتوقع أن تستمر السوق في التحرك ضمن نطاقات محدودة على المدى القصير، إلى حين ظهور محفزات جديدة، سواء على صعيد نتائج الشركات أو التطورات الاقتصادية والجيوسياسية، التي سيكون لها دور حاسم في تحديد الاتجاه المقبل للمؤشر العام.

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/28	2026/04/27	الشركة	1
4.37%	2.295	2.199	قطر للتأمين	1
2.26%	2.710	2.650	فودافون قطر	2
2.13%	5.570	5.454	الرعاية	3
1.52%	2.005	1.975	لشا	4
1.06%	1.424	1.409	للمستثمرين	5
0.99%	2.761	2.734	بنك الدوحة	6
0.81%	8.548	8.479	الإسلامية	7
0.59%	13.580	13.500	أوريدو	8
0.52%	3.501	3.483	بنك دخان	9
0.43%	1.644	1.637	قامكو	10

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/28	2026/04/27	الشركة	1
7.17%	1.372	1.478	بلدنا	1
2.84%	2.220	2.285	كيو إل إم	2
2.79%	1.496	1.539	الطبية	3
2.79%	1.604	1.650	العامة	4
2.09%	1.590	1.624	ودام	5
1.79%	0.605	0.616	الفالح	6
1.39%	3.400	3.448	ميزة	7
1.21%	0.895	0.906	إزدان القابضة	8
1.13%	1.226	1.240	مسيعيد	9
0.90%	0.771	0.778	قطر وعمان	10

بدعم العقارات والبنوك رغم تراجع السيولة

بورصة البحرين تواصل الصعود الهادئ

المدى القصير، خاصة في حال تحسن مستويات السيولة وظهور محفزات جديدة.

في المقابل، فإن استمرار ضعف التداولات قد يحد من قدرة السوق على تحقيق مكاسب قوية، حيث تبقى السيولة العامل الحاسم في تحديد اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة.

توقعات المرحلة المقبلة

من المتوقع أن تظل بورصة البحرين خلال الجلسات القادمة تحت تأثير عاملين رئيسيين: الأول يتمثل في تطورات الأسواق الخليجية والعالمية، والثاني في مستوى السيولة المحلية.

وفي حال استمرار الدعم من القطاعات القيادية، خاصة البنوك والعقارات، فقد ينجح المؤشر في اختبار مستويات أعلى من 1960 نقطة، وربما التوجه نحو حاجز 2000 نقطة في المدى المتوسط.

أما في حال استمرار التراجع في السيولة، فقد يدخل السوق في مرحلة من التذبذب العرضي، مع ميل طفيف للصعود، إلى حين ظهور محفزات جديدة تدفع المستثمرين إلى زيادة مراكزهم. بشكل عام، يعكس أداء جلسة الثلاثاء صورة سوق متمسك بميل إلى الإيجابية، لكنه لا يزال بحاجة إلى دفعة سيولة أقوى لتعزيز هذا الاتجاه وتحقيق مكاسب أكثر وضوحاً في الفترة المقبلة.

السيولة نحو الأسهم الأكثر وضوحاً من حيث الأداء والتوقعات.

مقارنة بجلسة الاثنين

وبالمقارنة مع جلسة يوم الاثنين، يتضح أن السوق واصل اتجاهه الصاعد، حيث كان المؤشر قد سجل ارتفاعاً بنسبة 0.75% ليغلق عند مستوى 1951 نقطة، مدعوماً حينها بقطاعي المال والسلع الاستهلاكية الأساسية. إلا أن الفارق الأبرز بين الجلستين يتمثل في تراجع السيولة خلال جلسة الثلاثاء، حيث انخفضت قيمة التداولات من نحو 1.4 مليون دينار إلى 516.65 ألف دينار فقط، كما تراجعت أحجام التداول من 5.9 مليون سهم إلى 2.2 مليون سهم، وهو ما يعكس تباطؤ وتيرة النشاط رغم استمرار الصعود.

قراءة تحليلية

يمكن القول إن أداء بورصة البحرين يعكس في الوقت الراهن حالة من التوازن بين الضغوط الخارجية والدعم الداخلي، حيث يواصل السوق تحقيق مكاسب تدريجية مدعوماً بالقطاعات الأساسية، في مقابل استمرار الحذر لدى المستثمرين نتيجة التحديات الإقليمية والعالمية. ويشير الأداء الإيجابي المتتالي إلى وجود قاعدة دعم قوية للمؤشر بالقرب من مستويات 1950 نقطة، وهو ما قد يعزز فرص استمرار الصعود على

0.85%، في ظل استقرار أداء قطاع الاتصالات.

كما سجل سهم بنك البحرين الوطني ارتفاعاً بنسبة 0.61%، في إشارة إلى استمرار الدعم الذي يحظى به القطاع المصرفي، إلى جانب صعود سهم صلة الخليج بنسبة 0.59%، واستيراد الاستثمارية بنسبة 0.48%، وأخيراً بنك السلام بنسبة 0.47%.

ويشير هذا التنوع في الأسهم الراحية إلى وجود تحركات متوازنة بين عدة قطاعات، وهو ما يعزز من استقرار السوق ويحد من التقلبات الحادة.

الأسهم الأكثر نشاطاً

على مستوى النشاط، تصدر سهم عقارات السيف قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، بعد أن سجل تداولات بلغت 1.15 مليون سهم، عند سعر 0.147 دينار للسهم، وهو ما يعكس الزخم الكبير الذي شهده السهم خلال الجلسة.

كما جاء سهم مجموعة جي إف إنش المالية في المرتبة الثانية بتداولات بلغت نحو 378.61 ألف سهم، عند سعر 0.597 دولار للسهم، ما يؤكد استمرار الاهتمام بهذا السهم من قبل المستثمرين، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات. ويعكس تركيز التداولات على عدد محدود من الأسهم حالة الانتقائية في السوق، حيث يفضل المستثمرون توجيه

ويعكس تراجع عدد الصفقات وقيم التداول حالة الترقب التي تسيطر على شريحة من المستثمرين، خاصة مع غياب المحفزات القوية قصيرة الأجل، ما يدفع المتعاملين إلى التركيز على الفرص الانتقائية بدلاً من الدخول في موجات شراء واسعة.

الأسهم الراحية

تصدر سهم عقارات السيف قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال جلسة الثلاثاء، بعد أن سجل مكاسب قوية بنسبة 5%، مستفيداً من نشاط ملحوظ في التداولات، ما يعكس اهتمام المستثمرين بأسهم القطاع العقاري في المرحلة الحالية. وجاء سهم مجموعة جي إف إنش المالية في المرتبة الثانية بنسبة ارتفاع بلغت 2.4%، مدعوماً بتحسّن شهية المخاطرة على الأسهم المالية، تلاه سهم زين البحرين الذي سجل ارتفاعاً بنسبة

القطاع المالي والعقاري، بالتزامن مع تحسن أداء بعض شركات الاتصالات، ما عزز من قدرة المؤشر على تحقيق مكاسب جديدة، ولو بوتيرة محدودة.

ويعكس هذا الأداء استمرار حالة الحذر النسبي لدى المستثمرين، خاصة في ظل التباينات التي تشهدها الأسواق الخليجية، حيث تميل بعض الأسواق إلى التراجع تحت ضغط العوامل الجيوسياسية، بينما تحافظ أسواق أخرى على استقرارها النسبي بدعم من العوامل الداخلية.

السيولة وأحجام التداول

على صعيد التداولات، بلغت أحجام الأسهم المتداولة نحو 2.2 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 516.65 ألف دينار بحريني، موزعة على 90 صفقة فقط، وهو ما يشير إلى استمرار ضعف النشاط النسبي مقارنة بجلسة يوم الاثنين التي سجلت سيولة أعلى بكثير.

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/28	2026/04/27	الشركة	1
5.00%	0.147	0.140	عقارات السيف	1
2.40%	0.597	0.583	مجموعة جي اف إنش	2
0.85%	0.119	0.118	زين البحرين	3
0.61%	0.491	0.488	البحرين الوطني	4
0.48%	0.210	0.209	استيراد الاستثمارية	5
0.47%	0.215	0.214	بنك السلام	6

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/28	2026/04/27	الشركة	1
0.56%	0.533	0.536	البحرين والكويت	1
0.11%	0.883	0.884	أبها	2



تذبذب الأسهم الأمريكية قرب مستويات قياسية وسط ترقب أسبوع مفصلي

وول ستريت تتماسك عند القمم بانتظار قرار الفائدة ونتائج «التكنولوجيا الكبرى»

1 ارتفاع طفيف لـ«ستاندرد أند بورز» و«ناسداك» وتراجع محدود لـ«داو جونز»

2 تداولات هادئة في وول ستريت قبيل اجتماع الفيدرالي وذروة موسم الأرباح

تدخل الأسواق المالية الأمريكية مرحلة دقيقة تتسم بتقاطع عوامل متباينة الاتجاه، حيث تتجاوز إشارات القوة مع مؤشرات الإرهاق، في مشهد يعكس انتقال السوق من مرحلة الزخم الصعودي السريع إلى مرحلة أكثر تعقيداً تقوم على إعادة التقييم والتحصيص. ففي جلسة انسمت بالهدوء النسبي، أنهى مؤشر ستاندرد أند بورز 500 وناسداك التداولات على ارتفاعات طفيفة، فيما تراجع داو جونز بشكل محدود، في دلالة واضحة على غياب اتجاه حاسم، وعلى أن السوق باتت بحاجة إلى محفزات جديدة لتأكيد استمرارية المسار الصاعد. هذا الأداء العرضي لا يمكن فصله عن السياق الأوسع الذي تعيشه الأسواق، حيث جاءت هذه التحركات عقب سلسلة من الإغلاقات القياسية التي سجلتها المؤشرات خلال الأسبوع الماضي، مدفوعة بتفاؤل واسع بشأن النمو الاقتصادي واستمرار زخم قطاع التكنولوجيا، خاصة في ظل الطفرة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. إلا أن هذه المكاسب المتراكمة دفعت المستثمرين إلى التوقف مؤقتاً لإعادة تقييم مراكزهم، في ظل إدراك متزايد بأن السوق ربما تكون قد سبقت الأساسيات الاقتصادية بخطوات.

توازن دقيق

تتحرك الأسواق حالياً ضمن ما يمكن وصفه بحالة «التوازن الهش»، حيث تتقاطع توقعات إيجابية مع مخاطر متصاعدة. فمن جهة، لا تزال البيانات الاقتصادية الأمريكية تظهر قدراً من الصمود، خاصة في ما يتعلق بسوق العمل والإنفاق الاستهلاكي، ما يدعم فرضية استمرار النمو. ومن جهة أخرى، تظل الضغوط التضخمية قائمة، وهو ما يحد من قدرة الاحتياطي الفيدرالي على التحول السريع نحو سياسة نقدية تيسيرية.

هذا التوازن ينعكس بوضوح في سلوك المستثمرين، الذين باتوا أكثر حذراً في ضخ السيولة، مع ميل واضح نحو الانتقائية، والتركيز على الشركات التي تتمتع بقدرة حقيقية على تحقيق نمو مستدام في الأرباح، بدلاً من الاعتماد على التوقعات المستقبلية فقط.

اختبار الأرباح

يدخل موسم إعلان نتائج الربع الأول مرحلة حاسمة، حيث تنتقل الأسواق من مرحلة التسعير المسبق للتوقعات إلى مرحلة التحقق الفعلي من

الأداء، ويكتسب هذا الموسم أهمية استثنائية، نظراً لأن الارتفاعات الأخيرة في أسعار الأسهم جاءت مدفوعة بدرجة كبيرة بتوقعات متفائلة، وليس فقط بنتائج فعلية.

ومن هنا، فإن أي انحراف عن هذه التوقعات، حتى وإن كان طفيفاً، قد يؤدي إلى ردود فعل حادة في السوق، خاصة في ظل المستويات المرتفعة التي وصلت إليها التقييمات. فالمستثمرون لم يعودوا يكتفون بنمو جيد، بل باتوا يبحثون عن أداء يفوق التوقعات بشكل واضح لتبرير الأسعار الحالية.

نقل التكنولوجيا

تتجه الأنظار بشكل خاص نحو شركات التكنولوجيا العملاقة، التي باتت تشكل العمود الفقري للأسواق الأمريكية. فشرركات مثل أمازون، وألفابت، وميتا، وأبل، ومايكروسوفت، لا تكتفي بتحديد اتجاه ناسداك، بل تؤثر أيضاً بشكل مباشر على مؤشر ستاندرد أند بورز 500.

هذا التركيز الكبير للسيولة في عدد محدود من الشركات يخلق حالة من الهشاشة الهيكلية، حيث يصبح أداء السوق مرتبطاً بشكل مفرط بنتائج هذه الشركات. وفي حال جاءت نتائجها دون التوقعات،

فإن التأثير قد يكون واسع النطاق، ويتجاوز حدود القطاع التكنولوجي.

معادلة الفيدرالي

في موازاة ذلك، يتربص المستثمرون اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي، الذي يمثل أحد أهم الأحداث المؤثرة في الأسواق خلال المرحلة الحالية، ليس فقط بسبب قرار الفائدة بحد ذاته، بل بسبب الرسائل الضمنية التي سيحملها بشأن اتجاه السياسة النقدية في الأشهر المقبلة. ورغم أن السيناريو الأكثر ترجيحاً يتمثل في تثبيت أسعار الفائدة، فإن أهمية الاجتماع تكمن في «لغة الفيدرالي» أكثر من قراره، حيث أصبحت الأسواق شديدة الحساسية لأي تغيير في النبرة أو التوجيه المستقبلي.

ويجد البنك المركزي نفسه أمام معادلة دقيقة تتطلب موازنة عدة أهداف متعارضة في آن واحد. فمن جهة، لا يزال التضخم أعلى من المستويات المستهدفة، ما يفرض الحفاظ على قدر من التشدد لضمان عدم عودة الضغوط السعيرية، ومن جهة أخرى، بدأت تظهر إشارات تباطؤ في بعض القطاعات، وهو ما يثير مخاوف من أن يؤدي الإبقاء على الفائدة المرتفعة لفترة طويلة إلى إبطاء النشاط

الاقتصادي بشكل مفرط.

هذه المعادلة المعقدة تجعل من الصعب على الفيدرالي تبني موقف حاد في أي من الاتجاهين، وهو ما يفسر اعتماد البنك خلال الأشهر الأخيرة على نهج «الانتظار والتربص»، مع ترك الباب مفتوحاً أمام جميع السيناريوهات. إلا أن هذا النهج، رغم مرونته، يخلق حالة من الضبابية في الأسواق، حيث يجد المستثمرون صعوبة في بناء توقعات واضحة حول المسار المستقبلي للفائدة.

في هذا السياق، يراقب المستثمرون عن كثب أي إشارات تتعلق بتوقيت أول خفض محتمل للفائدة، وكذلك عدد مرات خفض التوقعة خلال العام. فهذه التوقعات تلعب دوراً محورياً في تحديد تسعير الأصول، خاصة في سوق الأسهم، حيث تعتمد التقييمات بشكل كبير على تكلفة التمويل ومعدلات الخصم.

كما أن تأثير قرارات الفيدرالي لا يقتصر على الأسهم فقط، بل يمتد إلى سوق السندات، حيث تؤدي التوقعات بشأن الفائدة إلى تحركات مباشرة في عوائد السندات الحكومية، وهو ما ينعكس بدوره على جاذبية الأسهم مقارنة بالأصول ذات الدخل الثابت. فارتفاع العوائد يجعل السندات أكثر تنافسية، ويحد من تدفقات السيولة إلى الأسهم، والعكس صحيح.

وتبرز حساسية قطاعات معينة بشكل خاص تجاه هذه التطورات، وعلى رأسها قطاع التكنولوجيا، الذي يعتمد بشكل كبير على التوقعات المستقبلية للنمو. فكلما ارتفعت أسعار الفائدة، زادت تكلفة رأس المال، وتراجعت القيمة الحالية للأرباح المستقبلية، وهو ما يضغط على تقييمات هذه الشركات.

في المقابل، فإن أي إشارة من الفيدرالي إلى اقتراب نهاية دورة التشديد أو الاستعداد لبدء التيسير قد تشكل محفزاً قوياً للأسواق، خاصة إذا جاءت مصحوبة بتأكيد على استقرار التضخم. مثل هذه الإشارات قد تعيد تنشيط شهية المخاطرة، وتدفع المستثمرين إلى زيادة تعرضهم للأصول ذات العائد المرتفع.

مخاطر جيوسياسية

تضيف التطورات في الشرق الأوسط بعداً جديداً من التعقيد، حيث تظل التوترات قائمة، خاصة في ما يتعلق بمضيق هرمز، أحد أهم الممرات الحيوية لتجارة النفط العالمية. هذه التوترات تعيد إدخال ما يعرف بـ«علاوة المخاطر الجيوسياسية» إلى تسعير الأصول، وهو ما قد يؤدي إلى تقلبات إضافية في الأسواق.

رهان الذكاء الاصطناعي

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز محركات التفاؤل في الأسواق خلال الفترة الأخيرة، حيث ضخت الشركات التكنولوجية استثمارات ضخمة في هذا المجال، في سياق محموم للسيطرة على التقنيات المستقبلية. إلا أن المرحلة الحالية تفرض تساؤلات جوهرية حول العائد الفعلي لهذه الاستثمارات.

فبينما كان المستثمرون في السابق يكتفون بسرديات النمو المستقبلية، أصبحوا اليوم أكثر تركيزاً على الأرقام الفعلية، وعلى مدى قدرة هذه الاستثمارات على تحقيق إيرادات وأرباح ملموسة. وفي حال تبين أن العوائد لا تزال محدودة، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم شاملة للقطاع.

كما أن أي تصعيد محتمل قد ينعكس على أسعار الطاقة، وبالتالي على معدلات التضخم، وهو ما قد يحد من قدرة البنوك المركزية على تخفيف السياسة النقدية، ويزيد من الضغوط على الأسواق.

سيولة انتقائية

تشير تحركات السوق إلى تحول واضح في سلوك المستثمرين، حيث باتت السيولة أكثر انتقائية، مع توجه نحو الشركات ذات الأساسيات القوية، والابتعاد عن الأصول عالية المخاطر. هذا التحول يعكس إدراكاً متزايداً بأن المرحلة الحالية تتطلب قدراً أكبر من الحذر.

كما أن هذا السلوك قد يؤدي إلى تباين واضح في أداء الأسهم، حيث لم تعد جميع الشركات تتحرك في اتجاه واحد، بل أصبح الأداء يعتمد بشكل أكبر على العوامل الخاصة بكل شركة.

مخاطر التقييم

تظل التقييمات المرتفعة أحد أبرز التحديات التي تواجه الأسواق حالياً، حيث وصلت العديد من الأسهم، خاصة في قطاع التكنولوجيا، إلى مستويات تعكس توقعات نمو عالية للغاية. هذا الواقع يفرض على الشركات تحقيق أداء استثنائي للحفاظ على هذه المستويات.

وفي حال فشلت في ذلك، فإن الأسواق قد تشهد تصحيحاً، وهو أمر طبيعي في سياق الدورات الاقتصادية، لكنه قد يكون حاداً نظراً لسرعة الارتفاعات السابقة.

نقطة تحول مفصلية

تقف الأسواق الأمريكية اليوم عند نقطة تحول مفصلية، حيث تتداخل عوامل الدعم مع مصادر الضغط، في مشهد يعكس تعقيد المرحلة الحالية. فبينما لا تزال الأساسيات الاقتصادية تقدم دعماً نسبياً، تبرز في المقابل تحديات تتعلق بالتقييمات والسياسة النقدية والتوترات الجيوسياسية.

ويعتمد الاتجاه القادم للأسواق على قدرة هذه العوامل على تحقيق توازن مستقر. فإذا جاءت نتائج الشركات قوية، وأبدى الفيدرالي مرونة، فقد تستمر موجة الصعود، أما إذا خيبت النتائج الآمال، أو تصاعدت المخاطر، فقد نشهد مرحلة من التصحيح وإعادة التقييم.

وفي ظل هذه المعطيات، يبدو أن الأسواق دخلت مرحلة جديدة، لم يعد فيها الصعود مضموناً، بل بات يعتمد على معطيات دقيقة، وعلى قدرة المستثمرين على قراءة المشهد بعين وادخار قرارات مدروسة.

شركات كبرى تختبر مديريين رقميين وسط جدل قانوني وأخلاقي متصاعد

هل تدخل الروبوتات مجالس الإدارة؟

شركات عالمية تبدأ إدخال زملاء رقميين لمجالس الإدارة لتحليل البيانات ودعم القرار

بنوك وشركات استثمار كبرى تعتمد أنظمة ذكاء اصطناعي لمراقبة الحوكمة وتحسين الأداء

عقبات قانونية تمنع منح الروبوتات حق التصويت أو صفة مدير في الوقت الحالي

مخاوف من تسريب بيانات الذكاء الاصطناعي واستخدامها في النزاعات القضائية

خبراء يؤكدون أن العلاقات البشرية والتفوق على القرار الآلي

لم يعد الحديث عن استخدام الذكاء الاصطناعي داخل الشركات مقتصرًا على تحسين الإنتاجية أو تحليل البيانات، بل امتد ليصل إلى قلب عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي: مجالس الإدارة. ففي تحليل لصحيفة فايننشال تايمز، يتضح أن ما كان يبدو قبل سنوات فكرة خيالية أقرب إلى الأدب العلمي، أصبح اليوم نقاشاً جدياً داخل أكبر المؤسسات العالمية، مع ظهور أدوات قادرة على لعب دور «الزميل الرقمي» في قاعات الاجتماعات.

تحول تقني

تشير فايننشال تايمز إلى أن التطورات في الذكاء الاصطناعي التوليدي فتحت الباب أمام إمكانية «استنساخ» خبرات بشرية معقدة، مثل أسلوب المستثمر الشهير وارن بافيت، عبر تدريب النماذج على خطابه ورسائله وتحليلاته. هذه القدرة لا تعني فقط استرجاع المعلومات، بل إعادة إنتاج أنماط التفكير، ما يمنح مجالس الإدارة أداة تحليلية غير مسبوقة.

هذا التحول يغيّر طبيعة العمل داخل المجلس، حيث لم يعد النقاش يعتمد فقط على خبرات الأعضاء الحاضرين، بل أصبح بإمكانهم استدعاء «رأي افتراضي» مبني على آلاف الصفحات من المعرفة المتراكمة، في لحظات.

مجالس ذكية

في هذا السياق، بدأت شركات تقنية متخصصة في الحوكمة، مثل «دبليجت»، تطوير أدوات تقدم ما

يشبه «عضو مجلس إدارة افتراضي». هذه الأنظمة، كما توضح فايننشال تايمز، يمكن تخصيصها لتقديم وجهات نظر مختلفة، سواء كانت مستوحاة من مستثمرين، أو خبراء في الأمن السيبراني، أو محللين جيوسياسيين.

الفكرة هنا لا تتعلق باستبدال الإنسان، بل بتوسيع نطاق المعرفة المتاحة داخل المجلس. فبدلاً من الاعتماد على عدد محدود من الخبرات البشرية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يضيف طبقة تحليلية واسعة، تساعد في اختبار الفرضيات واستكشاف السيناريوهات.

تطبيقات فعلية

لم يعد الأمر مجرد تجربة نظرية، إذ بدأت مؤسسات مالية كبرى في اعتماد هذه التقنيات. فقد دخلت مجموعات مصرفية واستثمارية في استخدام أدوات ذكاء اصطناعي لمساندة مجالس الإدارة، سواء في تحليل الوثائق أو تقييم القرارات أو مراقبة الحوكمة.

وتوضح فايننشال تايمز أن بعض الشركات طورت أنظمة داخلية تعمل كمراقب أو مستشار، يراجع البيانات التاريخية للمجلس، ويقدم

توصيات مبنية على أنماط سابقة. هذا الاستخدام يعكس تحولاً تدريجياً من الاعتماد على الحدس البشري إلى دمج مع التحليل الخوارزمي.

كفاءة القرار

إحدى أبرز النقاط التي يسلط عليها تحليل فايننشال تايمز الضوء هي قدرة الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة القرار. فبمجرد إدخال محاضر الاجتماعات السابقة والقرارات التاريخية، يمكن للنظام:

- تحليل الاتجاهات
- كشف الأخطاء المتكررة

عقبات قانونية

أحد أبرز التحديات يتمثل في الإطار القانوني. فالقوانين الحالية، كما تشير فايننشال تايمز، لا تعترف بالذكاء الاصطناعي ككيان قانوني يمكنه شغل منصب «مدير»، وهذا يعني أن أي محاولة لمنح الروبوتات حق التصويت داخل المجلس ستواجه عقبات كبيرة. كما أن مفهوم «الواجب الائتماني» الذي يلزم أعضاء المجلس بالتصرف لصالح الشركة يصعب تطبيقه على نظام آلي، يفتقر إلى الوعي والمسؤولية القانونية.

● اقتراح بدائل أكثر كفاءة وقد أظهرت تجارب حديثة أن الأنظمة الذكية يمكن أن تتفوق على البشر في بعض الجوانب، مثل استخدام الأدلة والشمولية في التقييم وتخطيط التنفيذ.

تحليل متقدم

هذا التفوق يعود إلى قدرة الذكاء الاصطناعي على معالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة، وهو ما يمنح مجالس الإدارة ميزة تنافسية. فبدلاً من الاعتماد على تقارير محدودة، يمكن للأعضاء الوصول إلى تحليل شامل يغطي مختلف الجوانب المالية والتشغيلية والاستراتيجية. كما يمكن لهذه الأنظمة تقييم أداء المجلس نفسه، من خلال تحليل من شارك في النقاش، ومن تم تجاهل رأيه، ما يساعد في تحسين ديناميكيات العمل داخل المجلس.

حدود بشرية

ورغم هذه المزايا، تؤكد فايننشال تايمز أن الذكاء الاصطناعي لا يزال يواجه تحديات كبيرة في الجوانب غير الرسمية للحوكمة، فالعلاقات الشخصية، والثقافة المؤسسية، والقدرة على قراءة السياق، تبقى عناصر يصعب على الأنظمة الرقمية محاكاتها بالكامل. فأعضاء مجالس الإدارة لا يتم اختيارهم فقط بناءً على قدرتهم التحليلية، بل أيضاً على شبكات علاقاتهم وخبراتهم العملية وقدرتهم على التأثير، وهي عناصر لا يمكن تحويلها بسهولة إلى خوارزميات.

مخاطر قانونية

إضافة إلى ذلك، تبرز مخاوف تتعلق باستخدام بيانات الذكاء الاصطناعي في النزاعات القضائية. ففي بعض الأنظمة القانونية، يمكن استدعاء سجلات الأنظمة الرقمية كأدلة، ما يؤثر تساؤلات حول سرية النقاشات داخل مجالس الإدارة. هذا الجانب يجعل بعض الشركات أكثر حذراً في تبني هذه التقنيات، رغم فوائدها المحتملة.

نقاش أخلاقي

إلى جانب التحديات القانونية، يتسع النقاش الأخلاقي حول حدود استخدام الذكاء الاصطناعي داخل مجالس الإدارة، خاصة عندما يتعلق الأمر بقرارات استراتيجية تمس مستقبل شركات كاملة

ومصالح آلاف الموظفين والمستثمرين. فالسؤال لم يعد فقط «هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقرر؟»، بل «هل ينبغي له أن يقرر؟». إذ يرى كثير من الخبراء أن تفويض مثل هذه القرارات لأنظمة آلية يطرح إشكاليات تتعلق بالمسؤولية والمساءلة، فمن يتحمل تبعات القرار إذا كان صادراً عن خوارزمية؟ وهل يمكن مساءلة نظام لا يمتلك وعياً أو نية؟

وتشير فايننشال تايمز إلى أن هذا التردد لا ينبع من رفض التكنولوجيا بحد ذاتها، بل من إدراك أن الحكم البشري لا يعتمد فقط على البيانات، بل أيضاً على القيم والخبرة والسياق. فالمديرون لا يتخذون قراراتهم بناءً على التحليل الكمي وحده، بل يوازنون بين عوامل معقدة تشمل السمعة، والثقافة المؤسسية، والتداعيات طويلة الأجل، وهي عناصر يصعب ترميزها بالكامل داخل نموذج رقمي. ولهذا، يبقى القلق قائماً من أن يؤدي الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي إلى «إفراغ القرار» من بعده الإنساني، وتحويله إلى عملية تقنية بحتة.

تجارب واقعية

ورغم هذه التحفظات، تكشف التجارب العملية أن الذكاء الاصطناعي يحقق قيمة ملموسة عندما يُستخدم كأداة داعمة داخل مجالس الإدارة، وليس كبديل عنها. فقد أظهرت تطبيقات فعلية أن الأنظمة الذكية قادرة على تسريع الوصول إلى المعلومات بشكل كبير، حيث يمكنها استرجاع وتحليل سنوات من البيانات خلال ثوان، وهو ما يمنح الأعضاء رؤية أوسع وأكثر دقة. كما تساهم هذه الأدوات في دعم النقاشات داخل المجلس عبر تقديم تحليلات قائمة على البيانات، بدلاً من الاعتماد على الانطباعات أو التقديرات الفردية.

وتضيف فايننشال تايمز أن هذه الأنظمة تساعد أيضاً في تحسين جودة التحليل، من خلال كشف الأنماط المخفية، وتقييم البدائل المختلفة، واختيار السيناريوهات المحتملة قبل اتخاذ القرار. ومع ذلك، فإن هذه القدرات لا تلغي دور الإنسان، بل تعززه، حيث يبقى القرار النهائي بيد أعضاء المجلس، الذين يستخدمون هذه المخرجات كأداة إسناد، لا كبديل عن حكمهم الشخصي. وهذا التوازن بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي هو ما يشكل، حتى الآن، النموذج الأكثر قبولاً وواقعية في بيئة الحوكمة الحديثة.

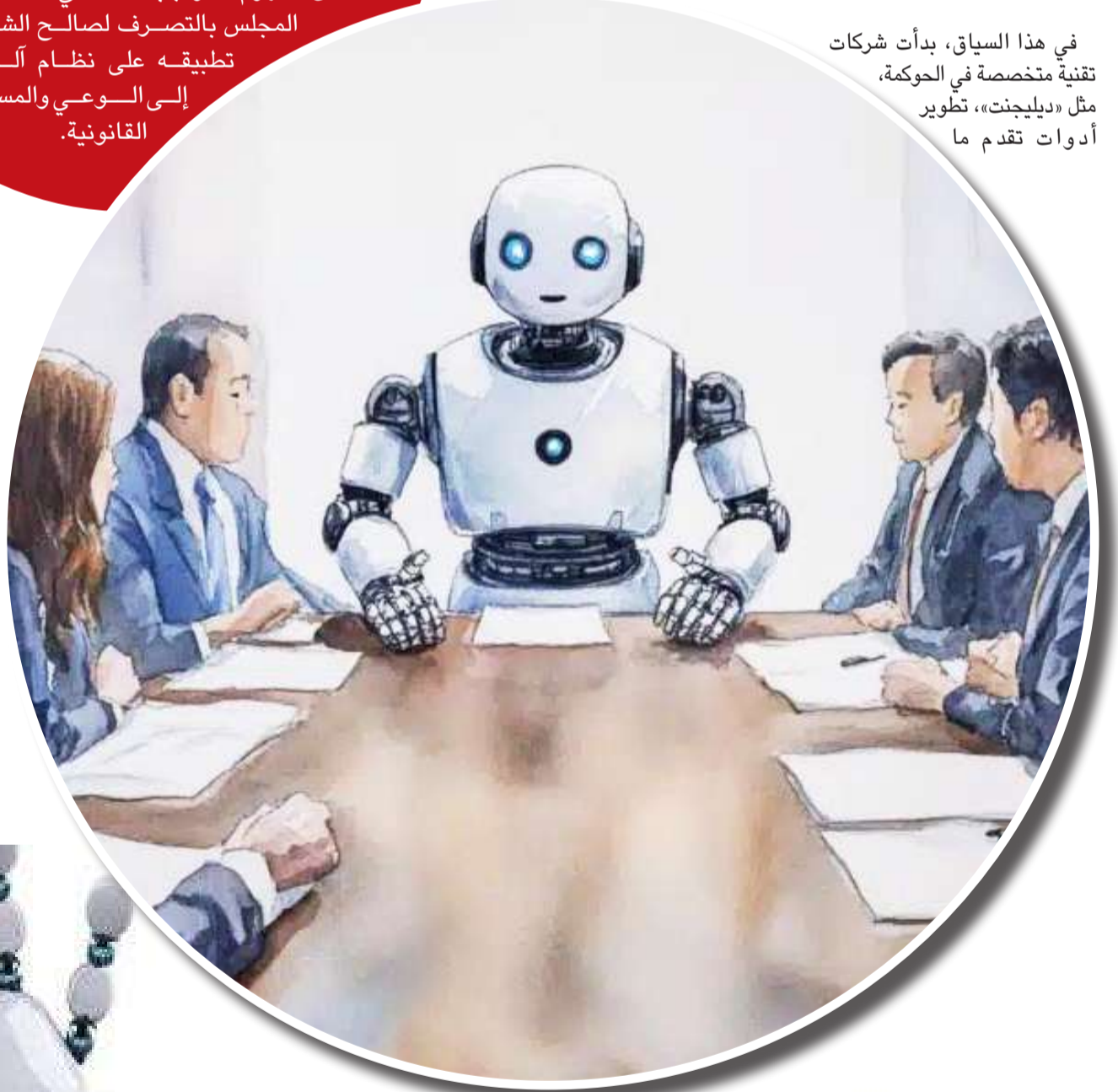
توازن مطلوب

في هذا الإطار، يبدو أن المستقبل يتجه نحو نموذج هجين، يجمع بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي. فبدلاً من استبدال أعضاء المجلس، سيتم تعزيز قدراتهم عبر أدوات رقمية متقدمة. هذا التوازن قد يكون مفتاح النجاح، حيث يستفيد المجلس من سرعة ودقة الآلة، مع الحفاظ على مرونة وحدس الإنسان.

مستقبل الحوكمة

في النهاية، تعكس هذه التطورات تحولاً أعمق في مفهوم الحوكمة، حيث لم يعد اتخاذ القرار عملية بشرية خالصة، بل أصبح نتيجة تفاعل بين الإنسان والتكنولوجيا. وتؤكد فايننشال تايمز أن هذا التحول سيستمر، مدفوعاً بالتقدم السريع في الذكاء الاصطناعي.

لكن، ورغم كل ذلك، يبقى السؤال مفتوحاً: هل سيأتي يوم يصبح فيه للروبوت مقعد رسمي على طاولة مجلس الإدارة؟ الإجابة، في الوقت الحالي، لا تزال تميل إلى النفي، ليس بسبب ضعف التكنولوجيا، بل بسبب تعقيدات القانون، وطبيعة القرار البشري، التي لا تزال تتجاوز حدود الخوارزميات.





الأسواق العالمية تعيد التسعير

اليابان تقترب من التشديد وأوروبا تحت ضغط الطاقة

تحول مفاجئ في مزاج المستثمرين مع تصاعد رهانات رفع الفائدة عالمياً

مؤشر نيكي يتراجع بعد قمم تاريخية وسط عمليات جني أرباح مركزية

عوائد السندات اليابانية تقفز لأعلى مستوياتها منذ ثلاثة عقود

يدخل النظام المالي العالمي اليوم مرحلة انتقالية هي الأكثر حساسية منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008. نحن لا نشهد مجرد تذبذب عابر في الأسعار، بل نراقب نهاية حقبة «المال السهل» التي استمرت لأكثر من عقد، وبداية مرحلة تتسم بتكلفة تمويل مرتفعة ومخاطر جيوسياسية متصاعدة أصبحت جزءاً أصيلاً من معادلة الاستثمار. هذا التحول الهيكلية يعيد تعريف العلاقة الكلاسيكية بين المخاطر والعوائد، مما يفرض على المؤسسات المالية وصناديق التحوط والمستثمرين الأفراد إعادة تقييم شاملة لكافة فئات الأصول، من السندات الحكومية إلى أسهم التكنولوجيا المتقدمة.

اليابانية كأداة للنمو السريع الرخيص. **أسهم الذكاء الاصطناعي** لسنوات، قادت شركات التكنولوجيا الكبرى وأشباه الموصلات قاطرة الأسواق، مدفوعة بوعود الثورة التي سيحدثها الذكاء الاصطناعي. ولكن، مع تحول البيئة النقدية العالمية، بدأت هذه الأسهم تتحول من «ملاذ آمن للنمو» إلى بؤرة للتصحيح العنيف. إن سيكولوجية المستثمر تغيرت؛ حيث لم يعد «الوعد بالهيمنة المستقبلية» كافياً لتبرير تقييمات تتجاوز مئة ضعف الأرباح في بعض الأحيان.

السبب يكمن في الرياضيات المالية البسيطة التي تحكم وول ستريت. قيم شركات التكنولوجيا تعتمد على تدفقات نقدية مستقبلية بعيدة الأمد. وعندما ترتفع أسعار الفائدة، تزداد «معدلات الخصم»، مما يقلل بشكل دراماتيكي من القيمة الحالية لتلك الأرباح المستقبلية. الأسواق اليوم بدأت تمارس نوعاً من «الانتخاب الطبيعي» المالي، حيث تم التوقف عن منح «شيكات على يابيض» للشركات التي تباع التطلعات، وبدأ التركيز المهجري على الشركات التي تحقق تدفقات نقدية حقيقية وتطبيقات تجارية ملموسة للذكاء الاصطناعي. نحن ننتقل الآن من مرحلة «الزخم القائم على الخوف من فوات الفرصة» (FOMO)، إلى مرحلة «الأساسيات الصارمة» حيث تحاسب الشركات على كل دولار يُفق في بناء مراكز البيانات العملاقة.

بنك اليابان.. هندسة التوقعات

رغم أن بنك اليابان حافظ لسنوات على مستويات فائدة منخفضة تاريخياً، إلا أن لغته الدبلوماسية المعتادة قد تلاشت. الانقسام الواضح داخل مجلس إدارة البنك يشير إلى انتهاء حقبة «الإجماع على التيسير المطلق». التضخم في اليابان، الذي كان «شبحاً» يسعى صنّاعو السياسة لاستحضاره لثلاثة عقود هرباً من الانكماش، أصبح الآن واقعاً ملموساً يهدد القوة الشرائية للمواطن الياباني.

هذا التحول في الخطاب ليس مجرد تغيير في الكلمات، بل هو عملية «هندسة توقعات» دقيقة. البنك يحاول تمهيد الطريق لرفع الفائدة دون

إحداث سكتة قلبية في الأسواق المالية العالمية التي تعودت على القروض المجانية بالين. ولكن الحقيقة المرة هي أن أي رفع للفائدة في طوكيو سيغني عودة تريليونات الدولارات من الأموال اليابانية المستثمرة في سندات الخزينة الأمريكية والعقارات الأوروبية إلى الوطن. هذا «النزوح العكسي» لرؤوس الأموال قد يسبب جفافاً مفاجئاً في السيولة العالمية، مما يرفع تكاليف الاقتراض في واشنطن ولندن وباريس بشكل آلي.

السندات والين

ارتفاع عوائد السندات اليابانية (JGBs) إلى مستويات لم تشهدها الأسواق منذ عقدين هو المسار الأخير في نغش حقبة العوائد المنخفضة. عندما تصبح السندات المحلية في اليابان ذات عائد إيجابي ومجز، فإن المستثمر الياباني الذي يُعد من أكبر الدائنين والمستثمرين في العالم سيقوم حتماً بإعادة تقييم مخاطره. لانا يستثمر في ديون أجنبية مع مخاطر تقلب العملة إذا كان بإمكانه الحصول على عائد معقول داخل بلده؟ هذا الأمر يرتبط عضوياً بقوة الين الياباني. تعافي الين الأخير لم يكن مجرد انعكاس لقوة الاقتصاد، بل كان نتيجة «تفكيك المراكز» الضخمة في تجارة الفائدة. المستثمرون الذين اقترضوا بالين الرخيص للاستثمار في أصول ذات عائد مرتفع في الأسواق الناشئة أو في أسهم التكنولوجيا الأمريكية، وجدوا أنفسهم مضطرين لشراء الين لإغلاق مراكزهم مع ارتفاع تكلفة

الاقتراض. الين القوي سلاح ذو حدين؛ فهو يحمي المستهلك من غلاء الاستيراد، لكنه يمثل كابوساً لقطاع الصادرات الياباني الذي يمثل عماد الاقتصاد. هذا التوازن الهش هو ما سيحدث ما إذا كانت اليابان ستنجح في «الهبوط السلس» أم ستجر العالم نحو اضطراب مالي جديد.

الجغرافيا السياسية

لا يمكن قراءة المشهد المالي بمعزل عن الخرائط العسكرية والسياسية. التهديدات المستمرة في مضيق هرمز، والتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، والحرب المستنزفة في أوكرانيا، لم تعد أخباراً في ذيل النشرات، بل أصبحت «متغيرات ثابتة» في نماذج التسعير. إغلاق الممرات المائية أو تعطيل إمدادات الطاقة يعني ارتفاعاً فورياً في أسعار النفط والغاز، وهو ما يترجم مباشرة إلى ارتفاع في تكاليف الشحن والإنتاج العالمي.

هذا الارتفاع يعمل كـ «ضريبة تضخمية» قسرية على الاقتصاد العالمي، مما يقلص الدخل المتاح للإنفاق الاستهلاكي ويزيد من الضغط على البنوك المركزية التي تحاول جاهدة خفض التضخم. إذا شهدنا موجة ثانية من ارتفاع أسعار الطاقة، فإن البنوك المركزية ستجد نفسها في مأزق أخلاقي واقتصادي؛ إما رفع الفائدة أكثر وخنق النمو، أو السماح للتضخم بالتهايم المدخرات. هذا القلق الجيوسياسي يدفع المستثمرين نحو «الأصول الآمنة» التي تحاول جاهدة خفض التضخم. إذا شهدنا موجة ثانية من ارتفاع أسعار الطاقة، فإن البنوك المركزية ستجد نفسها في مأزق أخلاقي واقتصادي؛ إما رفع الفائدة أكثر وخنق النمو، أو السماح للتضخم بالتهايم المدخرات. هذا القلق الجيوسياسي يدفع المستثمرين نحو «الأصول الآمنة» التي تحاول جاهدة خفض التضخم. إذا شهدنا موجة ثانية من ارتفاع أسعار الطاقة، فإن البنوك المركزية ستجد نفسها في مأزق أخلاقي واقتصادي؛ إما رفع الفائدة أكثر وخنق النمو، أو السماح للتضخم بالتهايم المدخرات. هذا القلق الجيوسياسي يدفع المستثمرين نحو «الأصول الآمنة» التي تحاول جاهدة خفض التضخم.

تباين المسارات في ضباب الأزمة

في حين أظهر الاقتصاد الأمريكي مرونة مذهلة بفضل سوق عمل قوي وإتفاق حكومي سخي، يبدو الاقتصاد الأوروبي وكأنه «الرجل المريض» في هذه الدورة الاقتصادية. أوروبا، التي تعتمد بشكل هيكلي على التصدير إلى الصين وعلى الطاقة الرخيصة (التي فقدتها)، تجد نفسها اليوم في مواجهة ركود تضخمي يلوح في الأفق.

المستثمرون في الأسواق الأوروبية يراقبون اليوم نتائج الشركات ليس فقط من حيث الأرباح، بل من حيث «القدرة على الصمود» أمام تكاليف الطاقة المتقلبة. القطاعات الدفاعية مثل الرعاية الصحية والمرافق بدأت تكتسب زخماً، بينما تعاني قطاعات التجزئة والسيارات من تراجع الطلب الصيني والمخاطر. في المقابل، يظل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في وضع «المراقب البقظ»، حيث يحاول موازنة قوة الاقتصاد مع ضرورة كبح جماح الأسعار، وهي مهمة تزداد صعوبة مع كل تقرير وظائف يفوق التوقعات.

التضخم العالمي والسيولة

يسود اعتقاد خاطئ بأن معركة التضخم قد حُسمت. الحقيقة هي أننا قد نكون في فترة هدوء تسبق العاصفة. الارتفاعات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية والمواد الخام تشير إلى احتمالية ظهور «موجة ثانية» من التضخم. هذا السيناريو هو الكابوس الأكبر للأسواق، لأنه سيغني أن الفائدة المرتفعة ليست «إجراءً مؤقتاً» بل هي «الواقع الجديد».

التوازن الهش

في الختام، تعكس الأسواق العالمية اليوم حالة من التوازن الهش للغاية. نحن نعيش في عالم حيث يمكن لغزيرة سياسية أو بيانات تضخم في بلد بعيد أن تمحو مليارات الدولارات من القيمة السوقية في ثوان. هذا الوضع ناتج عن «الارتباط الفائق» بين الأسواق المالية، حيث أصبحت طوكيو تؤثر على نيويورك، والشرق الأوسط يؤثر على فرانكفورت بشكل لحظي.

لقد انتهى زمن «المراهات السهلة» القائمة على ضخ السيولة الرخيصة. نحن الآن في مرحلة «البقاء للأقوى مالياً»، حيث ستبرز الشركات التي تمتلك ميزانيات عمومية نظيفة وديوناً منخفضة، بينما ستواجه الشركات «الزومبي» التي عاشت على القروض الرخيصة نهايتها المحتومة. المستثمر الناجح في هذه المرحلة هو من يمتلك الصبر النقدي، والقدرة على رؤية ما وراء التقلبات اليومية، وإدراك أن العالم لا يمر بمجرد تصحيح عابر، بل بإعادة صياغة شاملة للنظام المالي كما عرفناه في العقدين الماضيين. المرحلة القادمة هي مرحلة «إدارة المخاطر» بامتياز، والأسواق ستبقى في حالة تأهب قصوى بانتظار الإشارة التالية من بنك اليابان أو بيانات الفيدرالي القادمة.

الأسواق الأوروبية تتحرك بحذر تحت ضغط الطاقة وترقب قرارات الفائدة

أسهم الذكاء الاصطناعي تدخل مرحلة تصحيح بعد موجة صعود حادة

الين يسجل مكاسب قوية مدفوعاً بتغير توقعات السياسة النقدية

الحرب تهدد بدفع عشرات الملايين إلى الفقر وتعيد تشكيل خريطة الاقتصاد العالمي

صدمة ثلاثية تعصف بالدول النامية



لم تكن الاقتصادات النامية، قبيل اندلاع الحرب في الشرق الأوسط، في وضع مثالي، لكنها كانت تسير في مسار تعافٍ تدريجي بعد سنوات من الصدمات المتتالية. فبعد جائحة كوفيد-19، ثم الحرب في أوكرانيا، ثم موجة التضخم العالمية ورفع أسعار الفائدة، أظهرت العديد من هذه الاقتصادات قدرة ملحوظة على الصمود، مستفيدة من إصلاحات مالية ونقدية وتحسن نسبي في تدفقات الاستثمار. غير أن هذا التوازن، الذي وصفته فايننشال تايمز بأنه "هش بطبيعته"، لم يكن مهياً لتحمل صدمة جديدة بهذا الحجم، خاصة حين تأتي من منطقة تعد قلب إمدادات الطاقة والتجارة العالمية.

توازن هش

ترى فايننشال تايمز أن الحرب الحالية لا تمثل مجرد أزمة جيوسياسية، بل صدمة اقتصادية مركبة تنتقل عبر قنوات متعددة، وتضرب الدول النامية بشكل غير متناسب. فمع اضطراب الملاحقة في مضيق هرمز، وهو أحد أهم الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي، بدأت تداعيات الأزمة تتسع بسرعة، لتكشف عن هشاشة عميقة في بنية الاقتصاد الدولي، حيث تتحمل الدول الأضعف العبء الأكبر رغم أنها الأقل مساهمة في أسباب هذه الصدمات.

صدمة الطاقة

في قلب هذه الأزمة، تبرز صدمة الطاقة كأول وأخطر حلقات التأثير. فالدول النامية، خاصة المستوردة الصافية للنفط والغاز، تجد نفسها في مواجهة ارتفاع حاد في الأسعار وتنافس غير متكافئ مع الاقتصادات المتقدمة على الإمدادات المحدودة. وتشير فايننشال تايمز إلى أن هذه الصدمة لا تقتصر على زيادة فاتورة الاستيراد، بل تمتد لتشمل ضغطاً مباشراً على العملات المحلية، حيث يتزايد الطلب على الدولار لتمويل الواردات، ما يؤدي إلى تراجع قيمة العملات وارتفاع تكلفة خدمة الديون الخارجية. وفي الوقت ذاته، ينتقل أثر ارتفاع الطاقة إلى الداخل، عبر زيادة تكاليف النقل والإنتاج، ما يغذي موجة تضخم واسعة تضرب القوة الشرائية للأسر، وتضع الحكومات أمام معادلة صعبة بين دعم الأسعار أو تركها ترتفع.

ضغط العملات

ولا تتوقف تداعيات صدمة الطاقة عند هذا الحد، إذ تؤكد الصحيفة أن العديد من الدول النامية لم تتمكن من بناء بدائل حقيقية في مجال الطاقة المتجددة، ما يجعلها عالقة في دائرة الاعتماد على الوقود الأحفوري. ومع تراجع الإمدادات العالمية، تتحول هذه الدول إلى الحلقة الأضعف في سوق تتسم بندرة متزايدة، حيث تستطيع الدول الغنية تأمين احتياجاتها عبر عقود طويلة الأجل أو عبر تدخلات حكومية مكلفة، بينما تضطر الدول الفقيرة إلى التعامل مع تقلبات السوق بشكل مباشر.

أزمة الغذاء

أما الصدمة الثانية، فهي أكثر عمقاً على المستوى الإنساني، وتتعلق بالأمن الغذائي. فمضيق هرمز لا يمثل ممراً للطاقة فحسب، بل يشكل أيضاً مساراً حيوياً لنقل الحبوب والأسمدة، حيث يمر عبره جزء كبير من التجارة العالمية لهذه السلع. ويعني أي اضطراب في هذا المسار ارتفاع تكاليف الشحن، وتأخير الإمدادات، وظهور اختناقات في الأسواق المحلية للدول النامية. وتوضح فايننشال تايمز أن هذه الأزمة تأتي في وقت تعاني فيه العديد من هذه الدول أصلاً من آثار التغير المناخي، مثل الجفاف والفيضانات، ما يقلص قدرتها على الإنتاج الزراعي المحلي، ويزيد من اعتمادها على الواردات.

خطر الجوع

وفي هذا السياق، تصبح أزمة الغذاء أكثر من مجرد مسألة أسعار، إذ تتحول إلى تهديد مباشر للاستقرار الاجتماعي. وتشير التقديرات التي أبرزتها فايننشال تايمز إلى أن استمرار النزاع قد يدفع عشرات الملايين إلى دائرة الجوع الحاد، وهو ما يعكس حجم الخطر الإنساني الكامن. كما أن نقص الأسمدة، نتيجة تعطل الإمدادات، قد يؤثر على المواسم الزراعية المقبلة، ما يعني أن الأزمة ليست مؤقتة، بل تمتد آثارها إلى المستقبل، مع احتمالية انخفاض الإنتاج العالمي وارتفاع الأسعار لفترة طويلة.

اضطراب اجتماعي

وتاريخياً، ارتبطت أزمات الغذاء بموجات من الاضطرابات السياسية والاجتماعية، وهو ما يجعل هذه الصدمة أكثر تعقيداً، حيث لا تقتصر آثارها على الاقتصاد، بل تمتد إلى الاستقرار الداخلي للدول. وفي ظل ضعف شبكات الحماية الاجتماعية في العديد من الدول النامية، تصبح الحكومات أقل قدرة على امتصاص هذه الصدمات، ما يزيد من احتمالات الاحتجاجات والتوترات.

تحولات متراجعة

الركيزة الثالثة في هذه الصدمة المركبة، كما توضح فايننشال تايمز، تتمثل في التحولات المالية، التي تشكل أحد أهم مصادر الدخل الخارجي للعديد من الدول النامية. فملايين العمال في دول الخليج يرسلون سنوياً مليارات الدولارات إلى بلدانهم، ما يدعم الاستهلاك المحلي ويساهم في استقرار الميزانيات. غير أن الحرب تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في هذه الدول، وإعادة توجيه الإنفاق نحو الداخل، ما ينعكس سلباً على قدرة العمال على إرسال الأموال.

نزيف صامت

هذا التراجع، رغم أنه قد يبدو تدريجياً،

يحمل تأثيرات عميقة، إذ يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي، وزيادة الضغوط على العملات، وارتفاع معدلات الفقر. وتبرز دول مثل بنغلاديش ومصر والفلبين بين الأكثر عرضة لهذه الصدمة، نظراً لاعتمادها الكبير على التحويلات كمصدر للعملة الصعبة. وهنا تشير فايننشال تايمز إلى أن هذه القناة تمثل "نزيهاً صامتاً"، حيث تتراكم آثارها ببطء لكنها تترك تأثيراً واسعاً على الاقتصاد الكلي.

تباطؤ النمو

في ضوء هذه التطورات، قام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته لنمو الاقتصادات النامية، في حين أبقى على توقعاته للاقتصادات المتقدمة دون تغيير، وهو ما يعكس اتساع الفجوة بين الطرفين. وتفسر فايننشال تايمز هذا التباين بأنه نتيجة مباشرة لانتقال المخاطر نحو الدول الأقل قدرة على التحمل، حيث تتفاعل الصدمات الثلاث معاً لتخلق ضغطاً غير مسبوق على هذه الاقتصادات.

أزمة ديون

ولا تقتصر المخاطر على النمو، بل تمتد إلى الاستقرار المالي، حيث تتفاقم أزمة الديون في العديد من الدول النامية. فمع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وتراجع الإيرادات، وزيادة الإنفاق على الدعم، تجد الحكومات نفسها مضطرة إلى الاقتراض بشروط أكثر صعوبة. وتشير البيانات إلى أن عدداً كبيراً من الدول، خاصة في أفريقيا وجنوب الصحراء، بات إما في حالة أزمة ديون أو معرضاً لها بشكل كبير. وفي هذا السياق، تحذر فايننشال تايمز من أن استمرار الحرب قد يؤدي إلى موجة جديدة من التعثرات السيادية، ما يعيد إلى الأذهان أزمات الديون في العقود السابقة.

دعم متراجع

في المقابل، يبدو أن قدرة النظام الدولي على الاستجابة لهذه الأزمة محدودة. فالدول المتقدمة، التي كانت تلعب دوراً محورياً في تقديم الدعم خلال الأزمات السابقة،

تواجه حالياً ضغوطاً داخلية كبيرة، من التضخم إلى أمن الطاقة، ما يدفعها إلى التركيز على احتياجاتها المحلية. وتشير فايننشال تايمز إلى أن هذا التحول يعكس تراجعاً في مستوى التضامن الدولي، حيث أصبحت المنافسة على الموارد أكثر حدة، وتراجعت المساعدات الخارجية مقارنة بما كانت عليه في أزمنة سابقة.

حلول ممكنة

وفي ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى دور أكبر من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، سواء من خلال توفير التمويل الطارئ أو تخفيف أعباء الديون. كما تطرح فكرة إنشاء ممرات آمنة لنقل الغذاء والأسمدة عبر المضيق كأحد الحلول الممكنة، على غرار المبادرات التي تم تطبيقها في البحر الأسود، إلا أن هذه الجهود لا تزال تواجه تحديات سياسية وأمنية معقدة.

سيناريوهات محتملة

ومع استمرار الحرب، تتزايد المخاوف من تحول هذه الأزمة إلى حالة ممتدة تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي. فارتفاع أسعار الطاقة والغذاء قد يؤدي إلى موجة تضخم جديدة، بينما يؤدي تباطؤ النمو إلى زيادة البطالة والفقر. وفي المقابل، فإن التوصل إلى وقف إطلاق نار سريع قد يحد من الأضرار، ويمنح الأسواق فرصة لاستعادة التوازن، إلا أن هذا السيناريو لا يزال غير مضمون.

خلل هيكل في النظام الاقتصادي

في النهاية، تكشف هذه الأزمة، كما تؤكد فايننشال تايمز، عن خلل هيكل في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتحمل الدول الأقل قدرة العبء الأكبر من الصدمات. فالحرب في الشرق الأوسط لم تعد مجرد نزاع إقليمي، بل أصبحت اختباراً حقيقياً لقدرة العالم على إدارة الأزمات بشكل عادل ومتوازن. وفي غياب استجابة دولية فعالة، قد لا تكون النتائج مجرد أرقام في تقارير اقتصادية، بل تحولات عميقة في خريطة الفقر والتنمية، تمتد آثارها لسنوات طويلة قادمة.



صندوق النقد يخفض توقعات نمو الأسواق الناشئة مع اتساع الفجوة مع الاقتصادات المتقدمة

1 اختناق الطاقة يرفع فاتورة الواردات ويضغط على العملات في الاقتصادات النامية

2 تحذيرات من دخول أكثر من 45 مليون شخص دائرة الجوع الحاد إذا استمر النزاع

3 أكثر من ثلث دول أفريقيا جنوب الصحراء تواجه مخاطر أزمة ديون متفاقمة

4 دعوات دولية لإنشاء ممرات آمنة للغذاء والطاقة وسط تباطؤ الاستجابة العالمية

5 تراجع التحويلات من الخليج يهدد استقرار اقتصادات تعتمد على العملة الخارجية

قفزة الأسعار تعكس اختناق الإمدادات وسط ترقب لرد واشنطن على الطرح الإيراني

النفط فوق 110 دولارات.. صدمة إمدادات أم بداية انفراج سياسي؟

1 خام برنت يقفز فوق 111 دولاراً للبرميل
2 نحو 20% من تجارة النفط والغاز العالمية كانت تمر عبر المضيق قبل الأزمة



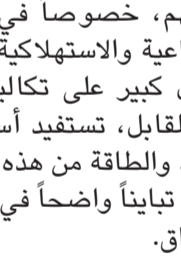
3 مكاسب أسبوعية تقارب 10% مدفوعة بتوقف شبه كامل لعبور النفط عبر هرمز



4 خام غرب تكساس يحافظ على مستوياته فوق 98 دولاراً رغم اضطراب الإمدادات



5 واشنطن تدرس مقترحاً إيرانياً لفتح المضيق مقابل رفع الحصار وضمانات أمنية



نحو الارتفاع. هذا النوع من الصدمات يختلف عن التقلبات التقليدية، إذ لا يتعلق بتغيرات تدريجية في الإنتاج أو الطلب، بل يحدث مفاجئ يعطل التدفقات بالكامل. لذلك، فإن استجابة السوق جاءت سريعة وحادة، حيث ارتفعت الأسعار في فترة قصيرة، مع تسارع عمليات الشراء التحوطي من قبل المتعاملين.

تسعى بعض الدول المنتجة إلى إعادة التوازن في السوق من خلال زيادة الإنتاج أو تعويض النقص، إلا أن هذه الجهود تصطدم بحدود الطاقة الإنتاجية والقيود اللوجستية. كما أن أي تحرك من هذا النوع يحتاج إلى وقت، ما يجعل تأثيره محدوداً في الأجل القصير. لذلك، تبقى الأسواق معتمدة بشكل أساسي على تطورات الأزمة في مضيق هرمز.

تسعى بعض الدول المنتجة إلى إعادة التوازن في السوق من خلال زيادة الإنتاج أو تعويض النقص، إلا أن هذه الجهود تصطدم بحدود الطاقة الإنتاجية والقيود اللوجستية. كما أن أي تحرك من هذا النوع يحتاج إلى وقت، ما يجعل تأثيره محدوداً في الأجل القصير. لذلك، تبقى الأسواق معتمدة بشكل أساسي على تطورات الأزمة في مضيق هرمز.



مباشر على معدلات التضخم، حيث يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج. هذا التأثير يمتد إلى مختلف القطاعات، ما يضغط على المستهلكين ويؤثر على النمو الاقتصادي. وفي ظل هذه الظروف، قد تجد البنوك المركزية نفسها مضطرة إلى تعديل سياساتها، سواء من خلال رفع الفائدة أو تأجيل خطط التيسير، وهو ما قد يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي.

ويمكن القول إن الأسواق تعيش حالة من الترقب الحذر، حيث تنتظر وضوح الرؤية بشأن مسار الأزمة. هذه الحالة تجعل الأسعار عرضة لتقلبات سريعة، مع أي تطور سياسي أو اقتصادي. وبينما تظل الأنظار موجهة نحو المفاوضات، يبقى العامل الحاسم هو قدرة الأطراف على التوصل إلى تفاهم يوازن بين المصالح المختلفة. وحتى يحدث ذلك، ستظل الأسواق رهينة للتوترات، مع ما يحمله ذلك من مخاطر وفرص في آن واحد.

تمتد تداعيات ارتفاع أسعار النفط إلى أسواق المال العالمية، حيث تتأثر شهية المستثمرين بشكل مباشر بمستويات الطاقة. فارتفاع النفط غالباً ما يؤدي إلى تراجع في أسواق

قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى.

سيناريو التهدة في حال التوصل إلى اتفاق، فإن الأسواق قد تشهد تصحيحاً حاداً، حيث سيتم تسعير عودة الإمدادات بشكل سريع. هذا السيناريو قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار، خاصة إذا تزامن مع عودة حركة الشحن إلى طبيعتها. إلا أن هذا التصحيح لن يكون بالضرورة دائماً، إذ سيستمر على مدى فترة طويلة. هذا السيناريو يحمل مخاطر كبيرة على الاقتصاد العالمي، حيث قد يؤدي إلى موجة تضخم جديدة.

في المقابل، فإن استمرار التوتر أو تصاعده قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى، خاصة إذا استمر تعطل الإمدادات لفترة طويلة. هذا السيناريو يحمل مخاطر كبيرة على الاقتصاد العالمي، حيث قد يؤدي إلى موجة تضخم جديدة. كما أن استمرار الأزمة قد يدفع بعض الدول إلى البحث عن بدائل، سواء من خلال زيادة الإنتاج أو السحب من المخزونات، إلا أن هذه الحلول تبقى محدودة في المدى القصير.

ارتفاع أسعار النفط ينعكس بشكل

مستويات مرتفعة نسبياً.

في الداخل الإيراني، بدأت تظهر آثار الحصار بشكل واضح، حيث تواجه البلاد نقصاً في ساعات تخزين النفط الخام، ما يحد من قدرتها على مواصلة الإنتاج بالمعدلات السابقة. هذا الوضع قد يدفع طهران إلى خفض إنتاجها بشكل إضافي، وهو ما يزيد من حدة نقص الإمدادات في السوق العالمية. هذا التطور يضع إيران أمام معادلة صعبة، حيث تسعى إلى الحفاظ على إنتاجها وإيراداتها، وفي الوقت نفسه تواجه قيوداً لوجستية ترفضها الظروف الحالية. لذلك، فإن أي استمرار في الحصار سيؤدي إلى تعميق هذه الضغوط.

على الجانب الآخر، تدرس الولايات المتحدة المقترح الإيراني بحذر، في ظل تمسكها بشروط أساسية تتعلق بالملف النووي والأمن الإقليمي. هذا التردد يعكس تعقيد الملف، حيث لا يتعلق الأمر فقط بإعادة فتح المضيق، بل بإطار أوسع من التفاهات السياسية. الأسواق تراقب هذه الحسابات عن كثب، إذ إن أي قرار من واشنطن قد يكون له تأثير مباشر على الأسعار. فالموافقة على المقترح قد تؤدي إلى تراجع سريع، بينما رفضه أو تأجيله

نحو الارتفاع.

هذا النوع من الصدمات يختلف عن التقلبات التقليدية، إذ لا يتعلق بتغيرات تدريجية في الإنتاج أو الطلب، بل يحدث مفاجئ يعطل التدفقات بالكامل. لذلك، فإن استجابة السوق جاءت سريعة وحادة، حيث ارتفعت الأسعار في فترة قصيرة، مع تسارع عمليات الشراء التحوطي من قبل المتعاملين.

تسعى بعض الدول المنتجة إلى إعادة التوازن في السوق من خلال زيادة الإنتاج أو تعويض النقص، إلا أن هذه الجهود تصطدم بحدود الطاقة الإنتاجية والقيود اللوجستية. كما أن أي تحرك من هذا النوع يحتاج إلى وقت، ما يجعل تأثيره محدوداً في الأجل القصير. لذلك، تبقى الأسواق معتمدة بشكل أساسي على تطورات الأزمة في مضيق هرمز.

تسعى بعض الدول المنتجة إلى إعادة التوازن في السوق من خلال زيادة الإنتاج أو تعويض النقص، إلا أن هذه الجهود تصطدم بحدود الطاقة الإنتاجية والقيود اللوجستية. كما أن أي تحرك من هذا النوع يحتاج إلى وقت، ما يجعل تأثيره محدوداً في الأجل القصير. لذلك، تبقى الأسواق معتمدة بشكل أساسي على تطورات الأزمة في مضيق هرمز.

تسعى بعض الدول المنتجة إلى إعادة التوازن في السوق من خلال زيادة الإنتاج أو تعويض النقص، إلا أن هذه الجهود تصطدم بحدود الطاقة الإنتاجية والقيود اللوجستية. كما أن أي تحرك من هذا النوع يحتاج إلى وقت، ما يجعل تأثيره محدوداً في الأجل القصير. لذلك، تبقى الأسواق معتمدة بشكل أساسي على تطورات الأزمة في مضيق هرمز.

تسعى بعض الدول المنتجة إلى إعادة التوازن في السوق من خلال زيادة الإنتاج أو تعويض النقص، إلا أن هذه الجهود تصطدم بحدود الطاقة الإنتاجية والقيود اللوجستية. كما أن أي تحرك من هذا النوع يحتاج إلى وقت، ما يجعل تأثيره محدوداً في الأجل القصير. لذلك، تبقى الأسواق معتمدة بشكل أساسي على تطورات الأزمة في مضيق هرمز.

تشهد أسواق النفط العالمية واحدة من أكثر لحظاتها حساسية منذ سنوات، مع عودة الأسعار إلى مستويات تفوق 110 دولارات للبرميل، في تطور يعكس تداخلاً معقداً بين العوامل الجيوسياسية واختلالات العرض والطلب. هذا الارتفاع لم يأت في سياق اقتصادي تقليدي، بل جاء مدفوعاً بصدمة إمدادات مباشرة نتيجة تعطل أحد أهم شرايين الطاقة في العالم، وهو مضيق هرمز، في وقت تترقب فيه الأسواق رداً أميركياً حاسماً على مقترح إيراني قد يعيد رسم ملامح المشهد بالكامل.

السبب الأكثر وضوحاً وراء صعود الأسعار يتمثل في الانخفاض الحاد في تدفقات النفط، بعد أن تراجعت حركة العبور عبر مضيق هرمز إلى مستويات شبه معدومة. هذا الأمر البحري، الذي كان يمر عبره نحو خمس تجارة الطاقة العالمية، أصبح فجأة نقطة اختناق رئيسية، ما أدى إلى تقليص الإمدادات بشكل فوري ودفع الأسعار

انعكست هذه العوامل مجتمعة في أداء السوق، حيث تجاوز خام برنت مستوى 111 دولاراً للبرميل، مسجلاً مكاسب أسبوعية لافتة. في المقابل، استقر خام غرب تكساس الوسيط فوق 98 دولاراً، ما يعكس استمرار الفجوة السعرية بين الخامين نتيجة اختلاف ظروف العرض في كل سوق. هذه التحركات تعكس أيضاً تحولاً في سلوك المستثمرين، الذين بدأوا في الابتعاد عن رهانات التهدة السريعة، والتركيز بدلاً من ذلك على سيناريو نقص الإمدادات. كما تشير أسواق العقود الآجلة إلى توقعات باستمرار هذه الحالة لفترة، مع بقاء الأسعار عند

تعطل الشحن

لم يقتصر تأثير الأزمة على الإنتاج فقط، بل امتد إلى قطاع الشحن، حيث اضطرت العديد من ناقلات النفط إلى تغيير مساراتها أو التوقف، نتيجة المخاطر المرتفعة في المنطقة. هذا التعطل أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وهو ما ينعكس بدوره على

تراجع المعدن النفيس يعكس تحوّل أولويات المستثمرين الذهب تحت ضغط الفائدة والتضخم

إغلاق مضيق هرمز يرفع أسعار الطاقة ويغذي موجة تضخم عالمية

2

خسائر تقارب 12% منذ اندلاع الصراع رغم استمرار التوترات الجيوسياسية

1

فارتفاع التضخم يدفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة أو الإبقاء عليها مرتفعة، وهو ما يحدّ من جاذبية الذهب في الأجل القصير، بسبب زيادة تكلفة الفرصة البديلة. هذا التفاعل المزدوج يجعل أثر التضخم على الذهب غير مباشر، بل مشروطاً برد فعل البنوك المركزية.

كما أن نوع التضخم يلعب دوراً مهماً في تحديد اتجاه الذهب. فالتضخم الناتج عن صدمة عرض، مثل ارتفاع أسعار النفط، يختلف عن التضخم الناتج عن زيادة الطلب. في الحالة الأولى، قد يترافق التضخم مع تباطؤ اقتصادي، وهو ما يخلق بيئة داعمة للذهب على المدى الأبعد، خاصة إذا بدأت البنوك المركزية في تخفيف سياستها لاحقاً لدعم النمو. من زاوية أخرى، فإن استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة لفترة طويلة قد يؤدي إلى تآكل الثقة في العملات الورقية، وهو ما يعزز الطلب على الأصول الحقيقية، وفي مقدمتها الذهب. هذا السيناريو قد لا يظهر تأثيره فوراً، لكنه يبني أرضية صلبة لعودة الاتجاه الصاعد للمعدن النفيس مع تخير دورة السياسة النقدية.

مشهد شديد التعقيد

في المحصلة، يقف الذهب أمام مشهد شديد التعقيد، حيث تتقاطع عدة قوى متضادة في آن واحد. فمن جهة، تدعمه المخاطر الجيوسياسية وارتفاع التضخم، ومن جهة أخرى، تضغط عليه أسعار الفائدة المرتفعة وقوة الدولار. هذا التداخل يخلق حالة من عدم الاتزان، تجعل تحركات الذهب أقرب إلى التذبذب منها إلى الاتجاه الواضح.

السوق حالياً لا يتعامل مع عامل واحد مهيمن، بل مع مجموعة من المتغيرات التي تتغير بشكل مستمر، ما يفسر التحركات غير المستقرة في الأسعار. كما أن غياب وضوح الرؤية بشأن مسار الحرب أو اتجاه السياسة النقدية يزيد من صعوبة بناء توقعات دقيقة، ويدفع المستثمرين إلى تبني استراتيجيات أكثر حذراً. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار المرحلة الحالية مرحلة «إعادة تسعير»، حيث تقوم الأسواق بإعادة تقييم دور الذهب ضمن المحافظ الاستثمارية، في ضوء بيئة اقتصادية مختلفة عن تلك التي سادت خلال السنوات الماضية، خاصة مع عودة الفائدة المرتفعة إلى الواجهة.



قوة الدولار

إلى جانب الفائدة، لعبت قوة الدولار دوراً حاسماً في تعميق خسائر الذهب. فارتفاع العملة الأميركية يجعل الذهب أكثر تكلفة بالنسبة للمستثمرين الذين يتعاملون بعملات أخرى، ما يقلص الطلب العالمي عليه. ومع استمرار ارتفاع مؤشر الدولار، تزايدت الضغوط البيعية على المعدن النفيس. هذا العامل يكتسب أهمية خاصة في ظل الترابط الوثيق بين الذهب والدولار، حيث يتحركان غالباً في اتجاهين متعاكسين. ومع استمرار توقعات التشديد النقدي في الولايات المتحدة، يظل الدولار مدعوماً، ما يشكل عبئاً إضافياً على أسعار الذهب.

تأثير التضخم

رغم الضغوط الحالية التي يتعرض لها الذهب، يبقى التضخم أحد أهم العوامل الهيكلية التي تدعم المعدن النفيس على المدى المتوسط والطويل، إذ يُنظر إليه تاريخياً كأداة فعالة للحفاظ على القوة الشرائية في فترات ارتفاع الأسعار. ومع القفزة الأخيرة في أسعار الطاقة نتيجة إغلاق مضيق هرمز، عادت مخاطر التضخم إلى الواجهة بقوة، ما يعيد تذكير المستثمرين بالدور التقليدي للذهب كملأ للتحوط.

غير أن العلاقة بين الذهب والتضخم لم تعد بالبساطة التي كانت عليها في السابق، إذ باتت تمر عبر قناة أكثر تعقيداً تتمثل في السياسة النقدية.

الأسواق المالية بشكل عام، حيث يشير تراجعها إلى ميل المستثمرين نحو الأصول ذات العائد، بدلاً من التحوط. هذا التحول قد يستمر طالما بقيت الفائدة عند مستويات مرتفعة. البيانات تشير إلى تراجع في تدفقات الاستثمار نحو الذهب، خاصة من خلال الصناديق المتداولة. هذا التراجع يعزز الاتجاه الهبوطي ويحد من فرص التعافي.

تحول استراتيجي

قد تدفع هذه التطورات المستثمرين إلى إعادة تقييم دور الذهب في محافظهم، خاصة في ظل بيئة نقدية مختلفة. هذا التحول قد يكون له تأثير طويل الأجل على الطلب.

نتيجة انخفاض الطلب عليه كملأ، كما أن استقرار أسعار الطاقة قد يخفف من الضغوط التضخمية، ما يدعم توجه البنوك المركزية نحو التيسير في المدى المتوسط.

سيناريو التصعيد

أما في حال استمرار الأزمة، فقد يعود الذهب إلى الواجهة، خاصة إذا ترافقت التوترات مع تباطؤ اقتصادي. في هذه الحالة، قد يستفيد المعدن من زيادة الطلب على الأصول الآمنة.

أثر الأسواق

تحركات الذهب تعكس أيضاً حالة

شهدت أسعار الذهب تراجعاً ملحوظاً في تداولات الأسواق العالمية، في وقت تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والجيوسياسية بشكل غير مسبوق، ما أدى إلى إعادة تشكيل سلوك المستثمرين تجاه المعدن النفيس. وعلى الرغم من استمرار التوترات المرتبطة بالصراع في منطقة الخليج، فإن الذهب لم يتمكن من الحفاظ على زخمه كملأ آمن، بل خضع لضغوط متزايدة ناتجة عن تحولات السياسة النقدية العالمية وارتفاع قيمة الدولار.

ضغط الفائدة

موقف اليابان

قرار بنك اليابان بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير يعكس بدوره حالة التردد التي تسود المشهد النقدي العالمي. الانقسام داخل البنك بشأن الخطوات المقبلة يشير إلى أن الاتجاه العام لا يزال غير محسوم، ما يضيف مزيداً من الغموض إلى الأسواق.

تحركات المعادن

التراجع لم يقتصر على الذهب فقط، بل شمل معظم المعادن الثمينة، بما في ذلك الفضة والبلاتين والبلاديوم. هذا التراجع الجماعي يعكس ضعفاً عاماً في الطلب الاستثماري، ويشير إلى أن الضغوط الحالية هيكلية وليست مؤقتة.

كما أن ارتباط هذه المعادن بالدورة الاقتصادية يجعلها أكثر عرضة للتقلبات في ظل التباطؤ المحتمل للنمو العالمي.

المسار السياسي

على الصعيد الجيوسياسي، لا تزال المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران تشكل عاملاً رئيسياً في توجيه الأسواق. المقترحات المطروحة لإعادة فتح مضيق هرمز تمثل بارقة أمل، لكنها لا تزال محاطة بالكثير من الشكوك.

هذا الغموض يحد من قدرة الذهب على الاستفادة من التوترات، حيث يفضل المستثمرون الانتظار بدلاً من اتخاذ مراكز كبيرة.

سيناريو التهدئة

في حال التوصل إلى اتفاق، قد يشهد الذهب مزيداً من التراجع،

في قلب هذا التراجع تقف التوقعات المتصاعدة بشأن استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، وربما زيادتها في بعض الاقتصادات الكبرى. فمع استمرار الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة، تجد البنوك المركزية نفسها مضطرة إلى الحفاظ على نهج نقدي متشدد، وهو ما ينعكس مباشرة على جاذبية الذهب. المستثمرون، في مثل هذه البيئة، يعيدون توجيه أموالهم نحو الأصول التي توفر عائداً، مثل السندات، بدلاً من الاحتفاظ بالذهب الذي لا يدر أي دخل. ومع اتساع الفجوة بين عوائد الأصول المختلفة، يصبح الاحتفاظ بالذهب أقل جاذبية، ما يدفع الأسعار نحو التراجع التدريجي.

صدمة الطاقة

في المقابل، تواصل صدمة الطاقة الناتجة عن إغلاق مضيق هرمز التأثير على الأسواق العالمية، حيث أدى تعطل تدفقات النفط إلى ارتفاع حاد في الأسعار، ما عزز من مخاطر التضخم. هذا التطور كان من المفترض أن يدعم الذهب، باعتباره أداة تقليدية للتحوط ضد ارتفاع الأسعار.

إلا أن التأثير الفعلي جاء أكثر تعقيداً، إذ إن نفس هذه الصدمة دفعت البنوك المركزية إلى تبني سياسات أكثر تشدداً، ما حدّ من قدرة الذهب على الاستفادة من نفسه. وبهذا، وجد المعدن نفسه بين قوتين متعارضتين، إحداهما تدعمه والأخرى تضغط عليه.

ترقب البنوك

تتجه الأنظار إلى قرارات البنوك

توازن الأسواق

هذا التداخل بين العوامل المختلفة خلق حالة من التوازن الهش في الأسواق، حيث لم يشهد الذهب انهياراً حاداً، لكنه في الوقت نفسه لم يتمكن من تحقيق مكاسب قوية. التحركات السريعة اتسمت بالتذبذب، مع ميل عام نحو الانخفاض، في ظل غياب اتجاه واضح.

المستثمرون يتعاملون بحذر شديد، حيث يفضلون الانتظار حتى تتضح الصورة بشكل أكبر، سواء من خلال تطورات الحرب أو قرارات البنوك المركزية. هذا الترقب يحد من السيولة في السوق ويزيد من حساسية الأسعار لأي خبر جديد.

توقعات الفائدة المرتفعة تقلص جاذبية الذهب مقارنة بالأصول المدرة للعائد

3

تقلص جاذبية الذهب مقارنة بالأصول المدرة للعائد



استقرار حذر بين رهانات السياسة والنقد

العملات المشفرة تلتقط الأنفاس

1 البيتكوين تستقر قرب 77 ألف دولار بعد مكاسب شهرية تقارب 13 %

2

الإيثريوم يتماسك فوق 2280 دولاراً وسط تراجع التقلبات قصيرة الأجل



وهو ما يغير طبيعة الدورات السعرية ويجعلها أقرب إلى الأسواق التقليدية.

تقييم المشهد العام

في المجمل، تعكس تحركات سوق العملات المشفرة حالة من التوازن الدقيق بين مجموعة من العوامل المتعارضة، حيث يتقاطع الدعم الناتج عن تحسن السيولة وثقة المستثمرين مع الضغوط المرتبطة بالتشديد النقدي والتوترات الجيوسياسية. هذا التداخل يجعل الاتجاه العام غير واضح، ويدفع السوق إلى التحرك ضمن نطاقات محدودة بدلاً من تبني مسار صاعد أو هابط واضح. كما أن هذا الوضع يعكس مرحلة انتقالية، حيث تعيد السوق تقييم مستوياتها الحالية بعد موجة صعود ملحوظة، في وقت ينتظر فيه المستثمرون إشارات أكثر وضوحاً لتحديد الخطوة التالية. هذه المرحلة غالباً ما تتسم بالحذر والانخفاض النسبي في أحجام التداول، إلى حين ظهور محفزات جديدة.

مرحلة حاسمة قادمة

الفترة المقبلة تحمل أهمية كبيرة، إذ ستلعب قرارات الاحتياطي الفيدرالي والتطورات الجيوسياسية دوراً محورياً في تحديد الاتجاه العام للسوق. أي تشدد إضافي في السياسة النقدية قد يضغط على العملات المشفرة، بينما قد يؤدي أي تحول نحو التيسير إلى إعادة تنشيط الزخم الصعودي. في الوقت نفسه، تبقى التوترات السياسية عاملاً مؤثراً، حيث يمكن لأي تطور مفاجئ أن يغير مزاج المستثمرين بسرعة. وحتى تتضح هذه العوامل بشكل أكبر، من المرجح أن تستمر العملات المشفرة في التحرك ضمن نطاق ضيق، مع بقاء السوق في حالة ترقب، بانتظار محفز قوي يعيد تشكيل الاتجاه ويحدد ملامح المرحلة المقبلة بشكل أكثر وضوحاً.

تأثير السياسة النقدية

يظل اجتماع الاحتياطي الفيدرالي العامل الأكثر تأثيراً في توجهات السوق، حيث يبحث المستثمرون عن إشارات واضحة بشأن مسار أسعار الفائدة. في حال استمرار السياسة المتشددة، قد يؤدي ذلك إلى تقليص السيولة في الأسواق، وهو ما يضغط على الأصول عالية المخاطر مثل العملات المشفرة. في المقابل، فإن أي تلميح إلى التيسير قد يعيد الزخم إلى السوق، من خلال زيادة شهية المخاطرة. لذلك، فإن نتائج الاجتماع ستكون حاسمة في تحديد الاتجاه العام.

يتم تقليص التعرض للمخاطر وزيادة الاحتفاظ بالسيولة أو الأصول الدفاعية. هذا التوجه يعكس رغبة في تقليل المخاطر، دون الخروج الكامل من السوق. هذا السلوك يساهم في استقرار الأسعار، لكنه في الوقت نفسه يحد من فرص تحقيق مكاسب كبيرة. شهدت السوق تراجعاً في مستويات التقلب مقارنة بالفترات السابقة، ما يشير إلى دخول مرحلة من الهدوء النسبي. هذا الانخفاض غالباً ما يسبق تحركات كبيرة، حيث تتجمع القوى في السوق قبل تحديد الاتجاه الجديد.

تحول هيكل في السوق

تشهد العملات المشفرة تحولاً تدريجياً نحو النضج، حيث أصبحت أكثر ارتباطاً بالعوامل الاقتصادية الكلية مثل أسعار الفائدة والنضج والسيولة العالمية، بعد أن كانت في مراحلها الأولى تتحرك بشكل أكثر استقلالية مدفوعة بالمضاربات والتدفقات الفردية. هذا التحول يعكس دخول شريحة أوسع من المستثمرين المؤسسيين، الذين يعتمدون على نماذج تقييم أكثر تعقيداً ويربطون قراراتهم بالسياق الاقتصادي العام. ورغم أن هذا التطور يساهم في تقليل حدة التقلبات العنيفة التي كانت تميز السوق سابقاً، فإنه في المقابل يجعل العملات المشفرة أكثر حساسية لقرارات البنوك المركزية وتحركات الدولار. بمعنى آخر، لم تعد السوق "منفصلة" كما كانت، بل أصبحت جزءاً من منظومة الأصول العالمية، تتحرك ضمنها وتتأثر بإيقاعها.

سيتم تقييم التعرض للمخاطر وزيادة الاحتفاظ بالسيولة أو الأصول الدفاعية. هذا التوجه يعكس رغبة في تقليل المخاطر، دون الخروج الكامل من السوق. هذا السلوك يساهم في استقرار الأسعار، لكنه في الوقت نفسه يحد من فرص تحقيق مكاسب كبيرة. شهدت السوق تراجعاً في مستويات التقلب مقارنة بالفترات السابقة، ما يشير إلى دخول مرحلة من الهدوء النسبي. هذا الانخفاض غالباً ما يسبق تحركات كبيرة، حيث تتجمع القوى في السوق قبل تحديد الاتجاه الجديد.

سيناريو استمرار التشدد النقدي

في حال أشار الاحتياطي الفيدرالي إلى استمرار السياسة المتشددة، قد تواجه العملات المشفرة ضغوطاً إضافية، نتيجة تراجع السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض. هذا السيناريو قد يؤدي إلى تباطؤ في النمو أو حتى تراجع الأسعار. أما إذا أظهرت البنوك المركزية ميلاً نحو التيسير، فقد يشهد السوق عودة قوية للزخم، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة السيولة وتعزيز شهية المخاطرة، ما يدعم العملات الرقمية.

تأثير تحركات الدولار

يبقى الدولار عاملاً رئيسياً في تحديد

تحركات العملات البديلة

لم تقتصر حالة الاستقرار على البيتكوين فقط، بل امتدت إلى العملات الرقمية الأخرى، حيث حافظت الإيثريوم على تداولاتها فوق 2280 دولاراً، بينما استقر الريبل بالقرب من 1.39 دولار. هذا التماسك يعكس حالة من التوازن في السوق، حيث لم تشهد العملات البديلة تدفقات قوية صعوداً أو هبوطاً. كما أن أداء هذه العملات يشير إلى أن المستثمرين لا يفضلون حالياً المخاطرة الكبيرة، بل يتجهون نحو الحفاظ على مراكزهم القائمة، بانتظار وضوح الصورة.

مستويات السيولة

تشير البيانات إلى أن السيولة في السوق لا تزال عند مستويات مقبولة، ما يدعم قدرة العملات المشفرة على الحفاظ على استقرارها. إلا أن غياب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الجديدة يحد من إمكانية تحقيق ارتفاعات إضافية. كما أن هذا الوضع يعكس توازن العرض والطلب، حيث لا توجد ضغوط بيع قوية، وفي الوقت نفسه لا توجد موجات شراء كافية لدفع الأسعار إلى الأعلى.

سلوك المستثمرين المؤسسيين

يلعب المستثمرون المؤسسيون دوراً متزايداً في استقرار السوق، حيث يعتمدون على استراتيجيات طويلة الأجل تقلل من التقلبات. هذا الدور أصبح أكثر وضوحاً في الفترات الأخيرة، حيث ساهم في تهدئة السوق بعد موجات الصعود والهبوط. كما أن دخول هذه الفئة من المستثمرين يعزز من نضج السوق، ويجعلها أكثر ارتباطاً بالعوامل الاقتصادية الكلية.

إعادة توزيع المحافظ

في ظل الظروف الحالية، يقوم المستثمرون بإعادة توزيع أصولهم، حيث

يميل المستثمرون إلى تثبيت الأرباح بعد فترات الصعود السريع. هذا السلوك يعزز من الاستقرار الحالي، لكنه قد يحد من فرص تحقيق مكاسب إضافية في المدى القصير.

شبهة المخاطرة العالية

تعكس تحركات العملات المشفرة تغيراً في شهية المخاطرة لدى المستثمرين، حيث يتجهون إلى التوازن بين الأصول الخطرة والأمنة. هذا التوازن يظهر بوضوح في استقرار الأسعار، حيث لم نشهد اندفاعاً كبيراً نحو الشراء أو البيع. كما أن هذا السلوك يعكس إدراك المستثمرين لحساسية المرحلة الحالية، التي تتسم بعدم اليقين على المستويين الاقتصادي والسياسي.

انعكاسات التوترات الجيوسياسية

أضافت التوترات في الشرق الأوسط بعداً جديداً لتحركات السوق، حيث أدت إلى زيادة حالة الحذر بين المستثمرين. ورغم أن العملات المشفرة تُعتبر أصولاً مستقلة نسبياً، فإنها لا تزال تتأثر بالمناخ العام للأسواق. هذا التأثير يظهر في شكل تراجع في التقلبات، حيث يفضل المستثمرون الانتظار بدلاً من اتخاذ قرارات سريعة، ما يساهم في استقرار الأسعار.

تشهد سوق العملات المشفرة حالة من الهدوء النسبي بعد فترة من التحركات القوية، حيث استقرت الأسعار خلال تعاملات الثلاثاء وسط ترقب واسع لنتائج اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى جانب متابعة تطورات المشهد الجيوسياسي المرتبط بالمحادثات بين الولايات المتحدة وإيران. هذا الترقب المزدوج فرض على السوق نمطاً من التحرك الحذر، حيث فضل المستثمرون التريث وإعادة تقييم مراكزهم بدلاً من الدخول في رهانات جديدة.

استقرار السوق

استقرت البيتكوين بالقرب من مستوى 77 ألف دولار، وهو مستوى يعكس توازناً دقيقاً بين قوى الشراء والبيع، بعد موجة صعود ملحوظة خلال الأسابيع الماضية. هذا الاستقرار لا يعني غياب النشاط، بل يشير إلى مرحلة من إعادة النموذج، حيث يقوم المستثمرون بجني الأرباح جزئياً وإعادة توزيع استثماراتهم. كما أن هذا المستوى السعري يحمل أهمية نفسية كبيرة، إذ يمثل نقطة اختيار لدى قدرة السوق على الاستمرار في الاتجاه الصاعد. أي اختراق واضح لهذا الحاجز قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى، بينما قد يؤدي الفشل في تجاوزه إلى حركة تصحيحية.

قوة الأداء الشهري

الأداء القوي خلال شهر أبريل يعكس عودة الزخم إلى سوق العملات المشفرة، حيث سجلت البيتكوين مكاسب تقارب 13 %، وهو ما يعد مؤشراً على تحسن الثقة بين المستثمرين. هذا الارتفاع جاء مدعوماً بتحسين السيولة وتراجع الضغوط التنظيمية، إلى جانب توقعات بتغيير في السياسات النقدية. إلا أن هذا الأداء القوي قد يدفع السوق إلى مرحلة من التهدئة الطبيعية، حيث

3 يحافظ على مستويات مع استقرار 1.39 دولار السيولة

4 الأسواق تترقب اجتماع الاحتياطي وتأثيره على شهية المخاطرة

5 التوترات في الشرق الأوسط تصيف عامل حذر جديد للأسواق الرقمية

6 تدفقات استثمارية معتدلة تدعم الاستقرار بعد موجة صعود قوية

7 المستثمرون يعيدون التوازن بين الأصول الخطرة والملاذات النقدية

مسار التحول في الاقتصاد الصيني 12

عندما تصطدم طموحات التدويل بقبوود الاقتصاد

كتب جورج حبيب

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور



في مايو 1984، أصدرت وزارة المالية اليابانية إعلاناً بشأن «تدويل الين الياباني»، جاء فيه: «هناك اهتمام دولي متزايد بتدويل الين، بما يعكس المكانة المهمة لليابان في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن اضطلاع الين بدور العملة الدولية لم يعد خياراً فحسب، بل أصبح ضرورة»، وقد عكس هذا الإعلان درجة عالية من الثقة لدى المسؤولين والأوساط الأكاديمية في اليابان.

وفي هذا السياق، أشار كازوكا كيمي، أستاذ الاقتصاد في جامعة طوكيو، في تقرير أعده عام 1987، إلى أن بعض الاقتصاديين كانوا يتوقعون أن يحل الين محل الدولار الأمريكي كعملة احتياطية رئيسية، على غرار ما حدث عندما حل الدولار محل الجنيه الإسترليني. غير أن التقديرات اليابانية أصبحت أكثر واقعية بحلول عام 1988، إذ تبين أن الين لا يمثل تهديداً حقيقياً لمكانة الدولار، نظراً لضيق نطاقه الاقتصادي نسبياً وتأخر تطور الأسواق المالية المرتبطة به.

ورغم ذلك، ظلت وزارة المالية اليابانية ترى أن الين قادر، على الأقل، على ترسيخ موقعه كثناني أهم عملة دولية بعد الدولار الأمريكي. وفي أبريل 1999، دعت الوزارة إلى تعزيز استخدام الين في المعاملات العابرة للحدود، وزيادة حضوره في الأصول التي يحتفظ بها غير المقيمين، إلى جانب رفع دوره في النظام النقدي الدولي، سواء في المعاملات التجارية أو الرأسمالية أو احتياطات النقد الأجنبي. وعقب اندلاع الأزمة المالية الآسيوية، سعت اليابان إلى توسيع نفوذها المالي إقليمياً، فطرحت فكرة إنشاء صندوق نقدي آسيوي بهدف لعب دور قيادي في القارة الآسيوية، إلا أن هذا المقترح اصطدم برفض الولايات المتحدة والصين وعدد من الدول الآسيوية الأخرى، ما أدى إلى تعثره.

وبعد عقود من هذه المساعي، يتضح أن اليابان دفعت ثمنها اقتصادياً باهظاً، خاصة عقب أزمة عام 1990 وما تلاها من فترة ركود طويلة، وفي المقابل، نجح الين في ترسيخ مكانته كأحدى العملات الدولية، لكنه بقي ضمن مجموعة من العملات المؤثرة، مثل اليورو والجنيه الإسترليني والفرك السويسري والدولار الأسترالي، إلى جانب عملات أخرى كاللون الكوري ودولار هونغ كونغ، وهو ما يشير إلى أن الطموحات اليابانية آنذاك لم تكن واقعية

على التوالي، لكنها ظلت محدودة ولم تشهد تحسناً جوهرياً لاحقاً.

تفسيرات ظاهرية لا تعكس جوهر المشكلة

تدور في الأدبيات الاقتصادية رؤيتان لتفسير هذا الضعف. يرى الأولى أن اعتماد اليابان على التصدير أضعف قدرتها التفاوضية، غير أن المؤشرات الاقتصادية تُظهر تقاربها مع الولايات المتحدة وانخفاضها مقارنةً بألمانيا، ما يضعف هذا الطرح.

أما الرأي الثاني، فيربط المشكلة بطبيعة الهيكل التجاري الياباني، حيث تتركز الصادرات في السلع الوسيطة والأسواق المتقدمة، ما يعزز هيمنة العملات القوية ويحد من دور الين. ورغم أن هذا التفسير يبدو أكثر إقناعاً، فإنه لا يصل إلى جذور المشكلة.

السبب البنوي

يكمن التفسير الأعمق في طبيعة الاقتصاد الياباني نفسه، الذي اتسم بما يُعرف بـ«الاقتصاد المزدوج». فمن جهة، تهيمن مجموعة محدودة جداً من الشركات الكبرى المدعومة اقتصادياً ومالياً وسياسياً، ومن جهة أخرى، تعاني الغالبية من الشركات الصغيرة والمتوسطة من قيود تحد من قدرتها على التوسع والمنافسة الدولية.

وقد أدى هذا الخلل البنوي إلى إضعاف انتشار الين عالمياً، إذ ظلت قاعدة الشركات القادرة على فرض استخدامه محدودة، ما أعاق تحوله إلى عملة دولية مؤثرة.

الين في تسويات التجارة الخارجية، وتطوير الأسواق المالية الخارجية لدعم دوره في حسابات رأس المال.

غير أن هذا التصور واجه عقبات عدة أدت إلى تعثره؛ إذ لعبت العوامل السياسية والعسكرية دوراً مؤثراً، إلى جانب تأخر تطور السوق المالي الداخلي. كما أن المؤسسات غير المالية اليابانية لم تمتلك القدرة الكافية على المنافسة الدولية، فضلاً عن محدودية الشركات متعددة الجنسيات ذات النفوذ العالمي.

ويُعد السبب الأعمق للفشل هو العجز عن ترسيخ استخدام الين في تسويات التجارة الدولية، إضافة إلى رفع القيود عن حساب رأس المال بشكل متسارع قبل استكمال الإصلاحات المالية الداخلية، ما أدى إلى توسع مفرط في الإقراض وأسهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية عام 1990، وما تبعها من ضعف طويل الأمد في النمو.

المكانة المحدودة للين في تسويات التجارة الدولية

برزت أولى التحديات أمام تدويل الين في ثمانينيات القرن الماضي من خلال محدودية استخدامه في التجارة الخارجية، ورغم الجهود المبذولة لتعزيز التسويات بالين خصوصاً بعد أزمة النفط فإن النتائج بقيت دون الطموحات.

ففي عام 1980، بلغ استخدام الين نحو 31% في الصادرات و4% فقط في الواردات، وهي نسب متدنية مقارنة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا. وحتى عام 1989، ارتفعت النسب إلى 37% و15%

إلى مجرد استخدامه كـ«عملة وسيطة» لنقل المعاملات داخل الأسواق المالية الدولية. ومن هذا المنطلق، ومع مقارنة الطموحات اليابانية الكبيرة بحجم التكاليف الاقتصادية التي تكبدها البلاد، يمكن القول إن مشروع تدويل الين لم يحقق أهدافه المرجوة.

تسوية المبادلات التجارية وتطوير الأسواق الخارجية

كان الهدف الأساسي من تدويل الين يتمثل في رفع معدلات استخدامه في المبادلات التجارية العابرة للحدود، ووفقاً لتعريف وزارة المالية اليابانية في تقريرها الصادر عام 1985، فإن التدويل يعني «زيادة استخدام الين في المعاملات الدولية»، ويمكن تلخيص هذا التوجه في محورين: تعزيز استخدام

بالكامل في ضوء بنية النظام النقدي الدولي.

وإذا ما قسنا دور الين بوظيفته كعملة احتياطية، أي كمخزن للقيمة، تتضح محدودية تأثيره عالمياً؛ إذ بلغت حصته نحو 4% فقط من إجمالي احتياطات النقد الأجنبي في عام 2009، وهي نسبة أدنى من الجنيه الإسترليني، وبفارق كبير عن الدولار الأمريكي الذي يتجاوز 60%. وكذلك عن اليورو الذي يدور حول 25%.

ولا يقتصر هذا الضعف على جانب الاحتياطات، بل يمتد إلى استخدام الين في التسويات التجارية والمالية، حيث ظل حضوره محدوداً، وفي أعقاب أزمة الاقتصاد الياباني مطلع التسعينيات، خلص المتخصصون إلى أن «تدويل الين» لم يعد يعني منافسة العملات الكبرى، بل تحول

مسار تدويل الين بين الطموح والمراجعة الواقعية

تفسيرات سطحية لعجز التدويل مقابل الأسباب البنوية

إخفاق توسيع استخدام الين في التسويات التجارية

لعبة إعادة الإقراض بين الأسواق الداخلية والخارجية

أعوام 1993 و1994 و1997.

وفي موازاة ذلك، تم تحرير حساب رأس المال وفتح المجال أمام تدفقات مالية واسعة، سواء عبر خدمات القروض المقومة بالين في الأسواق الأوروبية خلال عامي 1983 و1984، أو عبر رفع القيود على صرف الين في عام 1984. وقد كان النظام المالي الياباني في تلك المرحلة قائماً على نموذج مصرفي شديد المركزية يعتمد على الرقابة الإدارية المباشرة. ومع هذا الانفتاح السريع، نشأت ظاهرة وصفها

تُظهر تجربة تدويل الين الياباني أن عملية التحرير المالي، ولا سيما رفع القيود عن حساب رأس المال قبل استكمال الإصلاحات البنوية، أنتجت اختلالات غير متوقعة في حركة الأموال. فقد شهدت اليابان خلال ثمانينيات القرن الماضي تسارعاً في خطوات الانفتاح المالي، شملت تحرير أسعار الفائدة، وتخفيف الرقابة على سوق السندات، وإصلاحات في سوق الأسهم، إلى جانب تقليص دور النظام المصرفي التقليدي القائم على الرقابة الإدارية، وذلك في مراحل متتابعة خلال

ثمانينيات القرن الماضي يعكس هذا التوسع الكبير؛ إذ ارتفعت الأصول الخارجية للقطاع المصرفي من 105 مليارات دولار عام 1984 إلى 725 مليار دولار عام 1990، في حين قفزت الخصوم الخارجية من 130 مليار دولار إلى 904 مليارات دولار خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي التدفقات المالية الداخلة من 25 مليار دولار إلى 179 مليار دولار، ما يعكس حجم الدور الذي لعبته البنوك في تدوير رؤوس الأموال بين الداخل والخارج.

الاقتصاديون اليابانيون لاحقاً بـ«لعبة إعادة الإقراض»، حيث انتقلت رؤوس أموال ضخمة من السوق الداخلية إلى الأسواق الخارجية، ثم عادت مجدداً إلى الداخل عبر القنوات المصرفية والاستثمارية. وبذلك تحولت العملية إلى دائرة مالية مغلقة يديرها القطاع المصرفي الياباني، الذي لعب الدور المحوري في هذه الحركة المعقدة لرأس المال.

وتُظهر البيانات أن بند الاستثمارات الأخرى في ميزان الاستثمارات الدولية الصافية لليابان خلال

الشركة تستهدف توظيف 6 آلاف سعودي

افتتاح مشروع أفنيوز الرياض مطلع 2027



تعكف مجموعة الشايح المتخصصة في إدارة وتشغيل العلامات التجارية العالمية، لافتتاح مشروع أفنيوز الرياض، والخبر بين نهاية 2026 وبداية 2027، ويتوقع أن يستهدف المشروعان توظيف أكثر من 6 آلاف موظف سعودي، وفق ما ذكره المديرقليمي للموارد البشرية في المجموعة عبد الله فيصل.

وقال عبد الله فيصل: «إن نسبة السعوديين العاملين في المجموعة تتجاوز 50% من إجمالي الموظفين، ويشغلون وظائف متنوعة تشمل المناصب القيادية، والإدارة المتوسطة، وفرق العمل في الأسواق والمحلات»، مشيراً إلى أن المجموعة تعمل على استقطاب السعوديين وتأهيلهم عبر أكاديمية الشايح لرفع كفاءاتهم بما يتوافق مع الوظائف المستقبلية.

المدير الإقليمي للموارد البشرية أوضح أن الشايح تمتلك حالياً نحو 1000 فرع في مختلف مناطق السعودية، تضم علامات بارزة منها ستاربكس، وتخطط لافتتاح أكثر من 300 فرع جديد الفترة المقبلة تشمل علامات أخرى.

جاءت تصريحات فيصل على هامش توقيع ستاربكس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التابعة لمجموعة الشايح، وجمعية

«صوت متلازمة داون» اتفاقية شراكة جديدة تهدف إلى إيجاد فرص مبتكرة لتعزيز جودة الحياة جودة الحياة ذوي متلازمة داون وأسرههم.

وقال المدير الإقليمي للموارد البشرية في المجموعة «إن الشراكة مع جمعية صوت متلازمة داون، ستكون بداية مسار جديد لتوظيف عدد من الكوادر الوطنية من ذوي متلازمة داون في ستاربكس ومختلف علامات المجموعة».

ويتضمن «أفنيوز الرياض» مجمعا تجاريا إضافة إلى 5 أبراج تجارية وسكنية وفندقية تشمل 4 فنادق، وضع له حجر الأساس في 2022 وتبلغ قيمته أكثر من 14 مليار ريال على أرض تبلغ 390 ألف متر مربع، ومساحة تأجيرية تبلغ 400 ألف متر مربع، بينما يتكون «أفنيوز الخبر» من مركز تجاري وبرج متعدد الاستخدامات على مساحة 197.6 ألف متر مربع يتخللها مساحة تأجيرية تزيد على 168 ألف متر مربع.

معلومة ورقم

510

مليارات دولار

سجل قطاعا البيع بالجملة والتجزئة في الصين نموا مطردا في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2026، وفي الفترة ما بين يناير ومارس الماضيين، نمت القيمة المضافة لتجارة البيع بالجملة والتجزئة بنسبة 4.1% على أساس سنوي، لتصل إلى 510.4 مليارات دولار.

«بلاك روك»: عوائد السندات الحكومية ستظل مرتفعة

بوتوق معهد «بلاك روك» للاستثمار استمرار ارتفاع عوائد السندات الحكومية، في ظل ضغوط تضخمية متزايدة جراء التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط التي تفاقم مخاطر أسعار المستهلكين، ما يقلص من جاذبية السندات كأداة تحوط تقليدية ضد تقلبات الأسواق.

وأشار المحللون الاستراتيجيون إلى أن ضغوط التضخم كانت قائمة بالفعل قبل اندلاع النزاع الأخير، ومع ذلك، فإن «صدمة النفط» الناتجة عن الحرب ستضاعف من هذه المخاطر، ما يضع البنوك المركزية تحت

ضغوط إضافية للإبقاء على السياسة النقدية المتشددة وأسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول للسيطرة على الأسعار.

ويمثل هذا التوجه أنباء سلبية للسندات السيادية، حيث يؤدي التضخم المرتفع إلى تآكل العوائد الحقيقية للكوبونات ذات الدخل الثابت، وبناءً على ذلك، يفضل المعهد زيادة الوزن النسبي للأسهم الأمريكية والأسواق الناشئة، مراهناً على أن الطفرة في بناء البنية التحتية للذكاء الاصطناعي ستعزز العوائد الرأسمالية وتتفوق على أداء أدوات الدين.

دردشة اقتصادية

الأسواق تهبط سريعا قبل صدور البيانات وتعوض لاحقا مع وضوح الرؤية

هل تبالغ الأسواق في الخوف أم تسبق الواقع؟

1 العوامل النفسية مثل كره الخسارة 2 التوترات الجيوسياسية تدفع الأسواق للهبوط السريع ثم التعافي التدريجي

المستمرة. فالعناوين السلبية، حتى وإن كانت مبنية على توقعات أو سيناريوهات محتملة، تتحول إلى عامل ضغط نفسي إضافي على المستثمرين، ومع كل تحديث أو خبر عاجل، تتزايد حالة الترقب والقلق، ما يدفع البعض إلى اتخاذ قرارات دفاعية، مثل التخارج أو تقليص المراكز، حتى في غياب تغييرات جوهرية في المؤشرات الاقتصادية.

واقعية المخاطر

ورغم ذلك، لا يمكن اعتبار كل تراجع في الأسواق مبالغا فيه. فالأزمات تحمل في طياتها مخاطر حقيقية، مثل تباطؤ النمو الاقتصادي، تراجع السيولة، أو ارتفاع معدلات التعثر، وفي مثل هذه الحالات، يكون جزء من الهبوط مبرراً ويعكس إعادة تسعير عادلة للأصول وفق المعطيات الجديدة. لذلك، فإن التمييز بين الهبوط المبرر والذعر المفرط يظل تحدياً أساسياً أمام المستثمرين.

ميزان القرار

في المحصلة، تتحرك الأسواق خلال الأزمات على خط دقيق بين الواقع النفسي والاقتصادي. فهي تعكس المخاطر الحقيقية، لكنها في الوقت نفسه تضمخها تحت تأثير الخوف وعدم اليقين، ومن هنا، يصبح الانضباط الاستثماري عنصراً حاسماً، حيث إن القرارات التي تتخذ في ذروة التوتر غالباً ما تحدد الفارق بين الخسارة والفرصة. فبين البيع بدافع الخوف والاحتفاظ بثقة مدروسة، تتشكل نتائج الاستثمار على المدى الطويل، وتظهر بوضوح قدرة المستثمر على قراءة ما وراء تقلبات السوق.



عدوى الخوف

كما يلعب «سلوك القطيع» دوراً حاسماً في تعميق التراجعات، إذ يميل المستثمرون إلى تقليد تحركات الآخرين، معتقدين أن السوق يمتلك معلومات لا يملكونها، ومع تسارع وتيرة الهبوط، يتحول هذا السلوك إلى موجة بيع جماعي تضغط على الأسعار بشكل أكبر، وتخلق حلقة متكررة من الانخفاض. وفي هذا السياق، لا يكون القرار فردياً بقدر ما يصبح انعكاساً لحالة عامة من القلق الجماعي.

ضغط إعلامي

وتعزز وسائل الإعلام هذا الاتجاه، خاصة في ظل التدفق اللحظي للأخبار والتغطيات

مسار الأحداث، تبدأ الأسواق في استعادة توازنها تدريجياً، وهذا يعكس ميل المستثمرين إلى المبالغة في تقدير المخاطر في البداية، قبل إعادة تقييمها بشكل أكثر هدوءاً مع توافر المعلومات.

نفسية السوق

السبب الرئيسي وراء هذا السلوك يكمن في العوامل النفسية التي تحكم قرارات المستثمرين. فالتمويل السلوكي يوضح أن المستثمر لا يتصرف دائماً بعقلانية، خاصة في أوقات التوتر وعدم اليقين. ويُعد «كره الخسارة» من أبرز هذه العوامل، حيث يشعر المستثمر بألم الخسارة بشكل يفوق متعة تحقيق الأرباح، ما يدفعه إلى اتخاذ قرارات سريعة لتقليل الضرر حتى لو لم تكن مبررة بالكامل من الناحية الاقتصادية.

فجوة بين السعر السوقي والقيمة العادلة، حيث يتم تسعير الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية تحت ضغط البيع المكثف. ومع عودة الاستقرار، تبدأ هذه الفجوة في الانكماش تدريجياً، ما يخلق فرصاً استثمارية لأولئك القادرين على تحمل التقلبات.

صدمة سياسية

ولا يقتصر هذا النمط على الأزمات الاقتصادية الكبرى، بل يظهر أيضاً في الأحداث الجيوسياسية. فعند تصاعد التوترات أو اندلاع النزاعات، تتجه الأسواق إلى ردود فعل سريعة وعنيفة في بعض الأحيان، حيث تسجل المؤشرات تراجعات ملحوظة خلال جلسات محدودة. لكن مع مرور الوقت وغياب التصعيد الكبير أو وضوح

في لحظات الأزمات، تتحرك الأسواق المالية بوتيرة تتجاوز أحياناً قدرة البيانات الاقتصادية على التفسير. فعند أول إشارة لصدمة مالية أو جيوسياسية، تتجه الأسعار نحو الهبوط السريع، مدفوعة بحالة من عدم اليقين أكثر من كونها نتيجة تقييم دقيق للمعطيات. وغالباً ما يسبق هذا الهبوط صدور بيانات واضحة حول حجم التأثير الفعلي، ما يجعل رد الفعل الأولي أقرب إلى تسعير «الأسوأ» بدلاً من قراءة الواقع. هذه الظاهرة تعكس طبيعة الأسواق التي لا تنتظر الحقائق الكاملة، بل تتفاعل مع التوقعات والاحتمالات، حتى وإن كانت غير مكتملة أو مبالغاً فيها.

ذاكرة الأزمات

هذا السلوك ليس جديداً، بل تكرر في محطات مفصلية، من الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى جائحة كورونا في 2020، حيث شهدت الأسواق تراجعات حادة خلال فترات زمنية قصيرة. ففي أزمة كورونا، فقدت الأسواق العالمية أكثر من ثلث قيمتها خلال أسابيع قليلة، في واحدة من أسرع موجات الهبوط في التاريخ الحديث، قبل أن تبدأ لاحقاً في التعافي التدريجي. وجاء هذا التعافي مدعوماً بحزم تحفيزية ضخمة وتدخلات غير مسبوقه من البنوك المركزية، ما أعاد الثقة تدريجياً وأكد أن رد الفعل الأولي كان مبالغاً فيه مقارنة بحجم الضرر الفعلي في بعض القطاعات.

فجوة القيمة

وتشير الأدبيات المالية إلى أن هذه التراجعات الحادة غالباً ما تتجاوز الحدود التي تيرها الأساسيات الاقتصادية. فقد أظهرت دراسات متعددة أن الأسهم التي تتعرض لانخفاضات قوية خلال فترات الأزمات تميل إلى تحقيق أداء أفضل في مراحل التعافي اللاحقة، ويعكس ذلك وجود

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com